عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وأثره على جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

آلاء توفيق حيدر الشوا

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1443هـ/2022م

نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية
وأثره على جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

إعداد:

آلاء توفيق حيدر الشوا

بكالوريوس آداب لغة انجليزية، الجامعة الإسلامية/ فلسطين

إشراف: الدكتور حسن خميس السعدوني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من
معهد التنمية المُستدامة / كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

1443هـ/2022م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المُستدامة

إجازة الرسالة

نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية
وأثره على جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

اسم الطالبة: آلاء توفيق حيدر الشوا
الرقم الجامعي: 21920224

إشراف: الدكتور حسن خميس السعدوني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2022/5/29 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور حسن خميس السعوني التوقيع: .....

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور ثمين هيجاوي التوقيع: .....

3- ممتحناً خارجياً: الدكتور نبيل أبو شمالة التوقيع: .....

القدس – فلسطين
1443هـ/2022م

إهداء

- إلى أبي الغالي سندي وقُرَّةَ عيني وحبيبي الأول لا حرمني الله دفء النظر إليك.
- إلى أُمي ومأمني يا من في دُروبك وحدها يثبت القلب.
- إلى أميرتي وطفلتي الجميلة صديقتي وشريكتي في كل الأوقات.
- إلى زوجي العزيز وتوأم الروح ورفيق الدرب.
- إلى من تحلو الحياة بهم، أشقاءُ الروح والملامح والذكريات .... إخوتي وأخواتي.
- إلى من يعجز اللسان عن وصف مقامهم، وسخاء كرمهم ودعمهم .... أساتذتي الكرام.
- إلى من كل وَثِق بي، وتمنى ليَّ التفوق، وقدم لي الدعم المعنوي ووقف بجانبي .... أصدقائي وزملائي في العمل والدراسة.

إليكم جميعًا أُهدي ثمرة جهدي

البَاحِثة/ آلاء توفيق حيدر الشوا

إقرار:

أقرُّ أنا مُعِدَّة الرسالة بأنها قُدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدِرَاسة، أو أي جزء منها، لم يُقَدَّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

آلاء توفيق حيدر الشوا

التاريخ: 2022/5/29

شكر وعرفان

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل:19].

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد،،،

في البداية فإنني أشكر الله عز وجّل العلي القدير الذي أمدني برعايته وتوفيقه، وأكرمني بإتمام هذه الدراسة. وانطلاقاً من قول رسولنا الكريم ومعلم الأمة محمد صلى الله عليه وسلم "لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ"، فإنني أتوجه بخالص شكري واحترامي إلى الدكتور الفاضل/ **حسن السعدوني**؛ لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وتوجيهاته القيّمة التي ساهمت مساهمةً كبيرة في إنجاز هذه الدراسة وإخراجها على أكمل وجه.

وأتقدم بعظيم الشكر إلى **الدكتور/ ثمين هيجاوي** على تشريفه لي كمناقشٍ داخلي، والشكر موصول إلى **الدكتور/ نبيل أبو شمالة** على تشريفه لي كمناقشٍ خارجي، وعلى توجيهاتهما السديدة، التي أسهمت في تجويد الدراسة لتكون بأحسن صورة.

والشكر موصول إلى الصَرْح الأكاديمي جامعتي – جامعة القدس أبو ديس، وإلى كل أعضاء الهيئة التدريسية الموقرة في برنامج التنمية المستدامة، وعلى رأسهم الدكتورة/ **تهاني جفّال** – منسقة برنامج التنمية المستدامة في المحافظات الجنوبية، والدكتور الفاضل/ **بدر حمدان**، والدكتور الفاضل/ **نبيل أبو شمالة**، والدكتور الفاضل/ **على شاهين**.

ووفاءً وتقديرًا للذين لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، يطيبُ لي أن أُقَدِّم شكري وامتناني لكل من قَدَّم لي الدعم والعون والمساعدة؛ لإخراج هذه العمل المتواضع منذ أن كان مجرد فكرة إلى أن أصبح واقعًا وحقيقية، لهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

أخيرًا، فإن ما كان في هذه الدراسة من صواب فهو من توفيق الله، وما كان بها من خطأ فهو منّي، وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا وأن يزيدنا علماً.

البَاحِثة/ آلاء توفيق حيدر الشوا

مصطلحات الدِرَاسة:

1. نهج التنمية القائم على الحقوق:

إطار مفاهيمي لعملية التنمية البشرية القائمة بشكل معياري على القواعد الدولية لحقوق الإنسان وعملية موجهة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2006).

2. جودة الحياة:

تعبير عن الإدراك الذاتي للفرد، وتقييمه للنواحي المادية المتوافرة في حياته، ومدى أهمية كل جانب منها بالنسبة للفرد في وقت محدد، وفي ظل ظروف معينة، بحيث يظهر بوضوح في مستوى السعادة أو الشقاء الذي يكون عليه، ويؤثر بدوره على تعاملات الفرد وتفاعلاته اليومية (عبد المعطي، 2005، ص 17).

3. المشاركة والإدماج:

الحق في المشاركة النشطة والحرة والهادفة لكل شخص والمساهمة في التنمية المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية استناداً لمبادئ حقوق الإنسان والحريات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012).

4. التمكين:

عملية تغيير يمكن من خلالها للأفراد أو الجماعات المهمشة، أو التي لا تملك قوة، الحصول على القوة والقدرة على اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها (Mudliar، 2015).

5. المساءلة:

التزام أصحاب السلطة أو أولئك الذين يحملون شكلًا من أشكال السلطة السياسية، المالية، التنفيذية، ضمن نفوذهم والتزامهم للمحاسبة، وتحمل مسئولياتهم، وتبعيات أفعالهم أمام المسئولين في الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والمواطنين والحريات (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2015).

6. المساواة وعدم التمييز:

يتساوى جميع الأفراد بوصفهم بشراً وبحكم الكرامة الأصيلة لكل إنسان، ولجميع البشر الحق في الحصول على حقوقهم الإنسانية دون تمييز من أي نوع، مثل العرق أو اللون أو الجنس، أو السن أو اللغة أو الدين أو الرأي الساسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الإعاقة أو الممتلكات أو المولد أو غيره (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2018، ص11).

7. التهميش:

وضع العوائق التي تمنع الأفراد أو الجماعات أو فئات معينة من الحصول على الفرص، والموارد والحقوق المتاحة طبقًا لظروفهم وإمكانياتهم، وقدراتهم متساويين في ذلك مع بقية الأفراد، مما يُجنبهم الحرمان والفقر واليأس ويحقق لهم العدالة الاجتماعية (علي، 2019، ص28).

8. الإغاثة الإسلامية فلسطين

منظمة دولية غير حكومية تعمل في الأراضي الفلسطينية في سنة 1997 بهدف التقليل من وطأة الظروف الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وتعتبر شريان حياة للفئات المهمشة خاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. (الموقع الالكتروني الإغاثة الإسلامية فلسطين، 2022).

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية المنفذة من قبل الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها، وأثره على جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على أداتي الاستبانة والمجموعات البؤرية لجمع البيانات من مصادرها الأولية، وقد استهدفت الدراسة الراهنة العاملين في الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها (وهم العاملون في المشاريع التنموية التي تمولها الإغاثة الإسلامية فلسطين)، حيث بلغ إجمالي حجم مجتمع الدراسة المستهدف 130 عاملاً، موزعين بواقع 60 موظفاً بالإغاثة الإسلامية فلسطين، و70 موظفاً من الشركاء (العاملين في المشاريع التنموية، التي تمولها الإغاثة الإسلامية فلسطين)، حيث تم استهدافهم باستخدام طريقة الحصر الشامل بالاعتماد على أداة الاستبانة، وتم استرداد 94 استبانة صالحة استُخدمت لأغراض التحليل، وبنسبة استرداد بلغت 72.3%، كما وتم استهداف الفئات المهمشة المستفيدين من مشاريع الإغاثة الإسلامية بتطبيق تقنية المجموعات البؤرية، حيث تم تنفيذ (6) مجموعات بؤرية مع الفئات المهمشة والبالغ عددهم (60) شخصاً من كافة المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

وقد خَلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثل أهمها في وجود درجة مرتفعة من الممارسة لنهج التنمية القائم على الحقوق من وجهة نظر العاملين في الإغاثة الإسلامية وشركائهم والمستفيدين من خدماتها، فقد بلغ الوزن النسبي لمستوى تطبيق هذا النهج (82.2%) ، وفي ذات السياق أظهرت النتائج وجود مستوىً مرتفع لجودة حياة الفئات المهمشة المستفيدين من خدمات الإغاثة الإسلامية فلسطين، وبوزن نسبي (81.6%)، وقد أشارت النتائج أيضاً إلى وجود أثر معنوي إيجابي ذي دلالة إحصائية لنهج التنمية القائم على الحقوق في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وقد تمثلت الأبعاد المؤثرة في جودة حياة الفئات المهمشة بكل من (التمكين والمساواة وعدم التمييز)، بينما لم يكن لبعدي (المشاركة والإدماج، المساءلة) أثراً معنوياً على تحسين جودة حياة الفئات المهمشة المستفيدة من خدمات الإغاثة الإسلامية .

وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على نشر الوعي بمفاهيم وأبعاد هذا النهج بشكل شمولي، وهو ما يتطلب من المؤسسة التركيز على توفير مساحة من التدريب الحقوقي المتخصص بجوانبه المختلفة، مع ربطه بوقائع تجارب المؤسسات الأخرى كشواهدٍ ناظمة لكيفية تطبيقُه وإدماجه في الإطار التنفيذي.

Rights-based Approach to Development and its Impact on Improving Quality of Life for Vulnerable Groups in the Southern Governorates of Palestine

Prepared by: Alaa Tawfeeq Hedar Elshawa

Supervisor: Dr. Hassan Khamis Al Saadouni

Abstract

The study aimed to identify the application of rights-based approach to development in projects implemented by Islamic Relief Palestine (IRPAL) and its local partners, and its impact on improving quality of life for vulnerable groups in Palestine's Southern Governorates.

To achieve this aim, descriptive analytical method was adopted in the study methodology. Besides, the main primary data collection tools used were questionnaires and focus groups. The current study targeted IRPAL staff and its local partners (i.e. staff working in development projects funded by IRPAL). The size of the targeted study population was 130 employees distributed as follows: (60) IRPAL employees and (70) employees at IRPAL local partners who are currently working on development projects funded by IRPAL. The researcher followed the census method using questionnaires. (94) questionnaires were retrieved and were valid for statistical analysis purposes. Therefore, the total recovery rate of questionnaires was (72.31%). Additionally, vulnerable groups who benefited from IRPAL development projects were also targeted using focus groups tool. The researcher conducted (6) focus groups with a sample of (60) vulnerable groups from the Southern Governorates of Palestine.

The study concluded that there is a high-level application of rights-based approach to development from IRPAL and its local partners from both staff members and their targeted beneficiaries' perspectives with a relative weight of (82.2%). On the other side, there is a high-level quality of life improvement for vulnerable groups benefitted from IRPAL integrated interventions with a relative weight of (81.6%). Besides, the results showed the existence of a statistically significant impact of rights-based approach to development on improving quality of life for vulnerable groups relevant to two dimensions i.e. (empowerment and equality & non-discrimination). While, the other two dimensions i.e. (participation & inclusion and accountability) do not have a statistically significant impact on improving the quality of life for vulnerable groups benefitted from IRPAL services and interventions.

Eventually, the study highly recommended that IRPAL consider mainstreaming the approach, its theoretical concepts, and dimensions in all its work. Thus, IRPAL is recommended to provide rights-based training while presenting other NGOs' experiences of rights-based approach integration in development projects.

الفصل الأول

الإطار العام للدِرَاسة

1.1 مقدمة

تشكل حقوق الإنسان أساساً لا غنىً عنه في خطة التنمية المستدامة، إذ تُركز أهداف التنمية المستدامة المرافقة لها للقضاء على الفقر واللامساواة والظلم والتهميش. وتسلم أن لا سبيل لتحقيق ذلك إلا من خلال مبدأ "عدم إهمال أحد"، وتختلف مقاربات التنمية المتعددة حول كيفية ترجمة مبدأ عدم إهمال أحد إلى الواقع، والمقاربة التي تعتمد إدماج حقوق الإنسان هي إحدى المقاربات التي تسهم في تحقيق الهدف الأساسي لخطة التنمية المستدامة، إذ يعتبر نهج التنمية القائم على الحقوق هو النهج الذي يُستخدم عموماً لإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في التنمية الإنسانية، وبحسب الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية فإن هذا النهج ما هو إلا إطار فكري لعملية التنمية الإنسانية التي يتم تأسيسها من خلال تفعيل المعايير الدولية التي تُعزز وتحمي حقوق الإنسان (مدني، 2005)، وهو ما يعني أن التنمية الإنسانية مرتكزة في بنائها على فكرة "الحق" بدلاً من "الحاجة".

وللقيام بذلك بدأت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بإدماج حقوق الإنسان في سياساتها الإنمائية وبرامجها التنموية من خلال المشاريع التنموية التي تنفذها، إذ تنطلق فلسفة المشاريع التنموية من الوصول للتنمية بمفهومها الشمولي، بحث تستهدف الأفراد في كافة القطاعات بهدف تحقيق تغيير هيكلي ومستدام في حياتهم، والإسهام بشكل أساسي في القضاء على مثلث الفقر والمرض والجهل، كما وتعتبر المشاريع التنموية إحدى إستراتيجيات التنيمة في تطوير المجتمع ومحاربة الأسباب الجذرية للضعف والفقر والهشاشة.

وتعبر حالات الضعف والهشاشة عن حالة نسبية تتفاوت من منطقة إلى أخرى، وعادة ما ترتبط بتأثيرات ومسببات بيئية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية وغيرها، وتترافق مع وجود مؤشر أو أكثر من المعايير ذات الدلالة على حالة الضعف كالبطالة والفقر، التمييز والعنف، والانقطاع عن التعليم أو التسرب من الدراسة في سن مبكرة (برغال، 2016).

وتعتمد البرامج والخطط التنموية في الإدارة الرشيدة للمنظمات غير الحكومية على اتباع نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان، في وضع استراتيجيات تَصون حقوق الإنسان وتخلق الظروف التي تساعد على حماية هذه الحقوق، وتصحيح انتهاكاتها، إذ يتمثل الإنتهاك الأساسي لحقوق الإنسان في الإقصاء، والإهمال، والتهميش الذي تتعرض له الفئات المهمشة المستهدفة بشكل أساسي في خطط ومشاريع المنظمات غير الحكومية، وهذه الانتهاكات تعود بشكل رئيس إلى القصور في إفساح المجال أمام هذه الفئات للتعبير عن رغباتها الحقيقية في الوصول لجودة الحياة، والتي تعبر مؤشراتها عن مستوى الخروج من الفقر والحصول على الرعاية الصحية الجيدة، والتعليم، والتمتع بالسكن اللآئق.

لذلك فإن إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية يحمل قيمة إضافية حقيقية في تحسين أداء تلك المنظمات، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على تحسن جودة المشاريع التنموية المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية، على أساس أن هذه التحسينات هي حقوق وليست مجرد احتياجات، الأمر الذي يسهم في تحقيق آثارٍ إيجابية مستدامة فيما يتعلق بتحسين جودة حياة الفئات المهمشة، وصون كرامتها الإنسانية.

تعد منظمة الإغاثة الإسلامية فلسطين إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في فلسطين، والتي تسعى لمحاربة الفقر والجهل والمرض وعدم المساواة، والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، عبر المشاريع التي تنفذها، وتباشر الإغاثة الإسلامية فلسطين عملها من خلال تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية، والتي تهدف بشكل أساسي إلى تحسين جودة حياة الفئات المهمشة من خلال شبكة من الشركاء من المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة

يعد الارتقاء بجودة حياة الفئات المهمشة هدفاً رئيسياً بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تستهدف تلك الفئات عبر برامجها ومشاريعها التنموية، والتي تشير مؤشراته الموضوعية إلى التخفيف من الفقر وتحسين مستويات الرعاية الصحية والتعليم، وتحسين سبل وصول وحصول هذه الفئات على السكن اللآئق، وهذه هي ذات الغايات التي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى المساهمة في تحقيقها.

وفي ظل تعقد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنها استمرار الحصار المفروض على المحافظات الجنوبية الفلسطينية منذ ستة عشرةَ عاماً، وتصاعد العنف مرة تلو أخرى، إلى جانب تفشي وباء كوفيد-19 والإجراءات الاحترزاية التي ترافقت مع أنباء تفشي الوباء في المحافظات الجنوبية والتي تضم 2 مليون شخص، بات 1.5 مليون شخص بحاجة للمساعدة الإنسانية، أي حوالي 64% حسب تقرير الأوتشا (نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية للعام 2021). وقد تزايدت نسب الفئات المهمشة في فلسطين، خاصة أن المرأة الفلسطينية تشكل فعليًا نصف المجتمع الفلسطيني، بنسبة 49%، وفئة الأطفال من عمر 0-14 عام تبلغ نسبتهم 38.1% من المجتمع، والأشخاص ذوي الإعاقة نحو 2.1% في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

وفي ضوء أبعاد جودة الحياة للفئات المهمشة في المحافظات الجنوية الفلسطينية، يشير تقرير الأوتشا لعام 2021 أن نسبة الأسر الفقيرة 64%، كما أن معدلات الفقر بين الإناث تفوق الذكور، حيث بلغ معدل الفقر بينهن ما نسبته 30%، إلى جانب ارتفاع معدلات عمالة الأطفال الذي شكل ما نسبته 3%. وقد أدى تردي الأوضاع الاقتصادية إلى تقويض قدرة الأسر من الوصول إلى التعليم، وصعوبة تحمل ارتفاع تكاليف لوزام الدراسة، وتكاليف المواصلات واحتياجات الطلاب إلى دروس التقوية. وقد ساهم ذلك في اللجوء إلى آليات تأقلم سلبية من جانب الفئات المهمشة، ومنها التسرب من المدرسة، وعمالة الأطفال، والزواج المبكر. ومن جانب آخر فإن معاناة الأطفال ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم أكثر تعقيدًا، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني للعام 2020، إلى أن ما نسبته 24% من الأطفال ذوي الإعاقة ضمن الفئة العمرية 6-17 سنة غير ملتحقين في التعليم.

أما بالنسبة للصحة، فإن تفشي وباء كوفيد-19، وضعف الموارد المادية والبشرية، وتكرار تصاعد العنف مؤخراً قد أثقل كاهل المرافق الصحية، وزاد من هشاشة القطاع الصحي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الاحتياجات الصحية. وبحسب Health Cluster (2022)، يحتاج أكثر من مليون شخص في المحافظات الجنوبية الفلسطينية إلى مساعدة إنسانية مرتبطة بالتدخلات الصحية. ومن جانب آخر، يبين تقييم لمنظمة الأوتشا للعام 2020 أن 28,500 وحدة سكينة حالية في المحافظات الجنوبية غير صالحة للسكن، ولا تلبي أدنى معايير السلامة والأمان والنظافة والخصوصية (نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية للعام 2021). وعليه فإن هذه العوامل مجتمعة قد ساهمت في ضعف جودة الحياة لدى الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

وقد أظهرت بعض الدراسات التي قامت الباحثة بالاطلاع عليها في إطار مراجعة الأدبيات البحثية، أن

فعالية المشاريع التنموية التي تستهدف وبشكل أساسي الفئات المهمشة تُقاس بقدرتها على تحسين جودة الحياة. فقد أكدت دراسة (برغال، 2016) على أن ضعف فعالية المشاريع التنموية تؤثر وبشكلٍ سلبي على جودة حياة الفئات المستهدفة. بينما كشفت دراسة (الحمضيات، 2018) طبيعة الدور المحوري الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في المحافظات الجنوبية في فلسطين في تحسين جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية في ظل حالة التأزم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وقد برزت مشكلة الدراسة بصورةٍ أكثر وضوحاً من خلال المعايشة الميدانية للباحثة في إطار الواقع العملي بالمنظمات غير الحكومية لأكثر من 10 سنوات، فقد تلمست طبيعة الاحتياجات الشديدة لهذه الفئات والتي ترنوا لأن تحظى بحياة جيدة نابعة من حقوقهم الطبيعية كبشر من خلال تحسين مستواهم المعيشي، ووصولهم إلى التعليم والرعاية الصحية والسكن اللآئق، إلى جانب الانتقادات التي توجه للعديد من المشاريع التنموية بأنها تنفذ بعيداً عن رغبات وطموحات الفئات المهمشة بسبب متطلبات التمويل الخارجي، أو غياب مشاركة الفئات المهمشة في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشاريع التنموية، وأن تتوفر القدرة لديهم على المساءلة بناءً على دورهم كأصحاب حقوق.

وفي المقابل، أكدت العديد من الأدبيات السابقة ومنها دراسة (Dang، 2018)، (Sarwary، 2016) على أن تحسن جودة حياة الفئات المهمشة من خلال إدماج نهج يضع حقوق تلك الفئات في صلب عمليات إدارة المشاريع التي تستهدفهم بغرض تحسين جودة حياتهم، والذي يركز على أهمية مشاركة الفئات المستهدفة ذاتها بدرجة أولى في تحديد أولويات التدخلات، فهم الأقدر على تحديد احتياجاتهم. وبالتالي أصبحت المشاريع التنموية التي تنفذ بالامتثال لنهج التنمية القائم على الحقوق مرآةً تعكس تطلعاتهم، وأولويات والحماية الخاصة بهم، وتمكينهم وتوسيع خياراتهم كونها جزءٌ أصيل من حقوقهم.

لذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في بيان أثر إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية من أجل التأثير وبشكل فَعال في تحسين جودة حياة الفئات المهمشة المستهدفة من هذه المشاريع في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

واستناداً الى ما سبق يمكن للباحثة صياغة المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية على جودة حياة الفئات المهمشة المستفيدة من خدمات الإغاثة الإسلامية فلسطين في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

ويُشتق من السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في التالي:

1. ما مستوى تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية المنفذة من قبل الإغاثة الإسلامية فلسطين في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
2. ما مستوى جودة حياة الفئات المهمشة المستفيدة من خدمات الإغاثة الإسلامية فلسطين في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية والمطبق من قبل الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها وجودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
4. ما أثر تطبيق بعد المشاركة والإدماج كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية ؟
5. ما أثر تطبيق بعد التمكين كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية ؟
6. ما أثر تطبيق بعد المساواة وعدم التمييز كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية ؟
7. ما أثر تطبيق بعد المساءلة كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية ؟
8. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول كُلٍ من نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، وجودة حياة الفئات المهمشة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية؟
9. ما هي أهم التوصيات التي يمكن تقديمها لأطراف العلاقة حول دور نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

3.1 أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة كونها أحد الاتجاهات البحثية التي تتسم بالحداثة النسبية في الطرح، كما وأن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات التي تُسلط الضوء على أبرز الفئات المجتمعية الضعيفة والتي تعاني حالة من الحرمان والتهميش لأسباب متنوعة قد ترتبط بالجوانب الجسدية أو الاقتصادية والاجتماعية لتلك الفئات، أو غيرها من الأسباب، وبالتالي فإن تسليط الضوء على تلك الفئات من خلال تشخيص مؤشرات جودة الحياة الخاصة بهم، وتحديد العوامل المؤثرة بها، يعتبر من الاتجاهات البحثية ذات الأولوية في المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً في المحافظات الجنوبية الفلسطينية التي ترتفع فيه معدلات الفقر والتهميش، وعليه فإن ما تقدمه هذه الدراسة من توجهات بحثية قد تسهم في العلاج النسبي لجودة حياة

الفئات المهمشة الذي يعتبر اتجاهاً بحثياً هاماً وذو أولوية في المجتمع الفلسطيني، ويمكن تلخيص أهمية الدراسة فيما يلي:

1.3.1. الأهمية العلمية:

1. تنبع أهمية الدراسة العلمية من طبيعة الموضوع البحثي الذي يعتبر من الموضوعات الحديثة في بيئة العمل البحثي في فلسطين، إذ نَدرت الدراسات العلمية التي تناولت بالبحث والتحليل قضايا نهج التنمية القائم على الحقوق، وكيفية إدماجه في المشاريع التنموية، وتحديد أثره على جودة حياة الفئات المهمشة على حد علم الباحثة، وهو ما يدعم الأصالة العلمية للموضوع البحثي الراهن.
2. تقدم الدراسة إطاراً نظرياً علمياً حديثاً يمكن للباحثين الرجوع إليه والاستفادة من محتواه العلمي، وبالتالي فإن هذه الدراسة تشكل إضافةً عليمة أصيلة للمكتبة العربية بشكل عام، والفلسطينية على وجه التحديد.
3. تشكل الدراسة الراهنة إطاراً هاماً مُوجِهاً للباحثين حول الإشكالات التي تواجه تطبيق هذا النهج في إطار الممارسة العملية، كما وتسهم في تسليط الضوء على المعضلات المتنوعة التي تواجه الفئات المهشمة، وهو ما يشكل قاعدةً واسعةً للباحثين لإجراء مجموعة متنوعة من الأبحاث المستقبلية المرتبطة بهذا الإطار.

2.3.1. الأهمية العملية:

1. تنبع الأهمية التطبيقية لهذا الدراسة في قدرتها على تشخيص وقائع العمل في المنظمات غير الحكومية الدولية، وعلى وجه التحديد في الإغاثة الإسلامية فلسطين فيما يتعلق بجانبي إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق وجودة حياة الفئات المهمشة، وبالتالي فإن نتائج الدراسة يمكنها المساهمة في توجيه صناع القرار في هذه المؤسسات نحو إعادة صياغة سياسات العمل الراهنة؛ بما يعزز من جودة تطبيق المسار الحقوقي في الاطار التنموي؛ الذي أصبح مطلباً هاماً يشكل رافعةً أساسية للتنمية التي تركز على مفهوم العمل التنموي المستند إلى الحقوق كبديلاً عن العمل الإغاثي في البيئة الفلسطينية.
2. تمكن نتائج الدراسة أصحاب القرار وواضعي السياسات من صياغة إستراتيجيات تركز على الفئات المهمشة، والتي من الممكن أن تساهم في الاستثمار بقدرات هذه الفئات وسبل إشراكها في المشاريع التنموية بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية من خلال إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق.
3. قد تشكل الدراسة الراهنة قاعدة بيانات توجيهية لأطراف العلاقة فيما يرتبط بالإشكالات التي تعاني منها الفئات المهمشة وسبل علاجها، وبالتالي يمكن البناء على نتائجها في وضع إستراتيجات وخطط

العمل المستقبلية في المؤسسات العاملة مع هذه الفئات بالمحافظات الجنوبية.

4.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة بالتعرف على واقع تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، وأثره على جودة حياة الفئات المهمشة المستفيدة من خدمات الإغاثة الإسلامية فلسطين في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

وقد تفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية وهي كالتالي:

1. التعرف على واقع تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية الموجهة للفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
2. تحديد مستوى جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
3. الكشف عن العلاقة بين نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وجودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية
4. إبراز أثر تطبيق بعد المشاركة والإدماج كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية.
5. التعرف على أثر تطبيق بعد التمكين كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية.
6. الكشف عن أثر تطبيق بعد المساواة وعدم التمييز كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية؟
7. التعرف على أثر تطبيق بعد المساءلة كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية.
8. التعرف على طبيعة الفروق في استجابات المبحوثين حول نهج التنمية القائم على الحقوق وجودة حياة الفئات المهمشة ارتباطا بالمتغيرات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).
9. تقديم مجموعة من التوصيات لأطراف العلاقة التي قد تسهم في تطوير العمل بنهج التنمية القائم على الحقوق وجودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية.

5.1 حدود الدراسة

1. **الحد الموضوعي:** يتمثل الحد الموضوعي للدراسة في التعرف على نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، وأثره على جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
2. **الحد المكاني:** يتمثل الحد المكاني للدراسة بالأراضي الفلسطينية، وعلى وجه التحديد بالمحافظات الجنوبية الفلسطينية، تم تطبيق الدراسة على الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها كإطار منظمي.
3. **الحد الزماني:** تم تنفيذ هذه الدراسة في 2022/2021.
4. **الحد البشري:** يتمثل الحد البشري للدراسة بالعاملين في الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية في الإغاثة الإسلامية فلسطين والعاملين في المشاريع التنموية لدى الشركاء المحليين للإغاثة الإسلامية فلسطين، بالإضافة إلى الفئات المستفيدة من خدمات الإغاثة الإسلامية فلسطين.

6.1 متغيرات الدراسة

من خلال إجراء المسح المكتبي للأدبيات البحثية التي تناول الموضوع الراهن؛ فقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من المتغيرات التي تشكل في جوهرها الأبعاد المتفق عليها لمحاور الدراسة؛ التي تشمل كل من نهج التنمية القائم على الحقوق وجودة حياة الفئات المهمشة، والتي يمكن إبرازها كما يلي:

أولًا: التأصيل العلمي لمتغيرات الدراسة

1. **المتغير المستقل:**

تم تصميم أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق بناءً على الأبعاد التي اعتمدتها الأمم المتحدة، ومنها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2006)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)، إلى جانب العديد من الدراسات السابقة التي تناولت نهج التنمية القائم على الحقوق، وتضمنت الأبعاد الرئيسية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة: المشاركة والإدماج، التمكين، المساواة وعدم التمييز، والمساءلة. الجدول رقم (1.1) يوضح مصفوفة الأبعاد لنهج التنمية القائم على الحقوق التي تم اعتمادها في إطار الدراسة الراهنة:

جدول 1.1: مصفوفة الأبعاد لنهج التنمية القائم على الحقوق المعتمدة في الدراسة الراهنة.

الدراسة	الأبعاد			
	المشاركة والإدماج	التمكين	المساواة وعدم التمييز	المساءلة
(Dang، 2018)	√	√	√	√
(Sarwary، 2018)	√	√	√	√
(Jenderedjian، 2016)	√	√	√	√
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP، 2012)	√	√	√	√
(Ussar، 2010)	√	√	√	√
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHRCH، 2006)	√	√	√	√

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

2. المتغير التابع:

لقد قامت الباحثة بالاعتماد على مسح الأدب المكتبي للوقوف على النظريات التي تناولت قضايا جودة الحياة، والدراسات المتنوعة التي تناولت أبعادها ومحاورها للاستفادة منها في التأصيل العلمي لأبعاد المتغير التابع، حيث قامت الباحثة بتجريد تلك الأبعاد استناداً إلى دراسة كل من: (العماوي، 2021)، دراسة (ريان، 2019)، دراسة (البرلسي وعفت، 2017)، دراسة (السبيعي، 2018)، دراسة (الشهري، 2015)، دراسة (هاشم، 2014)، وقد أجمعت هذه الدراسات بالرغم من تنوع اتجاهاتها البحثية على أن أبعاد جودة الحياة يمكن تمثيلها بالتالي: (الفقر، التعليم، الرعاية الصحية، السكن اللآئق)، وفي إطار الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة للإغاثة الإسلامية فلسطين فقد قامت بمناقشة هذه الأبعاد مع الإدارة العليا لمعرفة مدى توافقها مع الجوانب التي تعتمدها المؤسسة للعمل مع الفئات المهمشة لتحسين جودة حياتهم، حيث توصلت إلى أن الأبعاد التي تعمل عليها المؤسسة تتوافق مع مع أوردته الأدبيات البحثية من أبعاد متنوعة لجودة حياة الفئات المهمشة، والجدول رقم (2.1) يوضح مصفوفة الأبعاد لجودة حياة الفئات المهمشة التي تم اعتمادها في الدراسة الحالية:

جدول 2.1: مصفوفة الأبعاد لجودة حياة الفئات المهمشة التي تم اعتمادها في الدراسة الحالية.

الدراسة	الأبعاد			
	الفقر	التعليم الجيد	الرعاية الصحية	السكن اللائق
(العماوي، 2020)	√	√	√	√
(ريان، 2019)	√	√	√	√
(السبيعي، 2018)	√	√		√
(البرلسي وعفت، 2017)	√	√	√	
(الشهري، 2015)		√	√	
(هاشم، 2014)	√	√	√	√

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

3. **المتغيرات الديموغرافية:**

قامت الباحثة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الديموغرافية كإطار ناظم للنموذج البحثي، حيث اعتمدت على المتغيرات الأكثر ارتباطاً بطبيعة التوجه البحثي، وقد شملت تلك المتغيرات كل من (العمر، النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الخبرة العملية).

ثانياً: أنموذج الدراسة

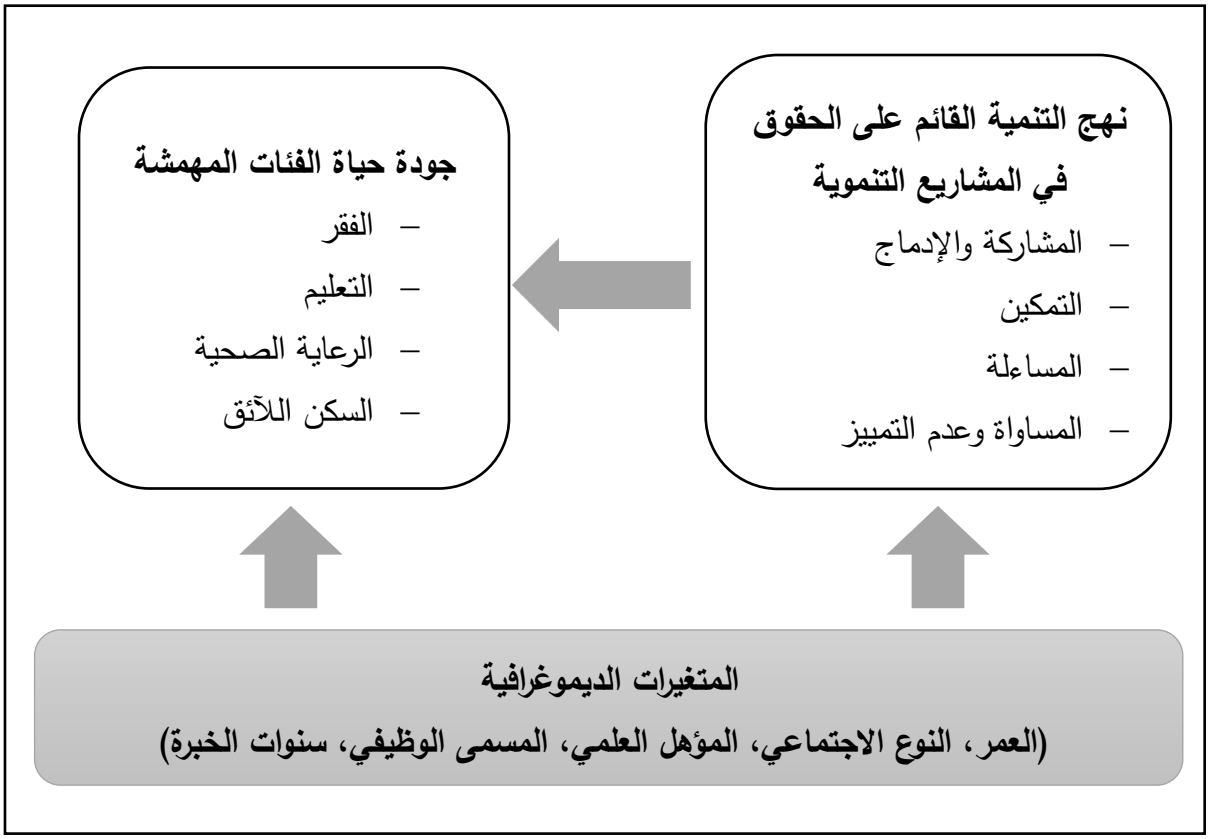

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

7.1 هيكلية الرسالة

- تكونت هيكلية الدراسة من خمسة فصول قسمت على النحو التالي:

الفصل الأول: ويشمل خلفية الدراسة وهيكليتها.

الفصل الثاني: ويشمل الإطار النظري والدراسات السابقة، وينقسم بدوره إلى خمس مباحث يتناول المبحث الأول منها نهج التنمية القائم على الحقوق من حيث ماهيته وخصائصه وأهميته وأبعاده، أما المبحث الثاني فيركز على جودة الحياة من حيث مفهومها وأبعادها وأهميتها، هذا بالإضافة إلى التعرف على واقع جودة الحياة الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني، مفهوم الهشاشة وعوامل الهشاشة في المجتمع الفلسطيني، وأنواع الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني، أما المبحث الثالث فيتناول المنظمات غير الحكومية من حيث خصائصها ودورها تجاه الفئات المهمشة في ظل أبعاد جودة الحياة المعتمدة في الدراسة، أما المبحث الرابع فيشمل نبذة عن الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها، والمشاريع التي تنفذها للمساهمة في تحسين جودة حياة الفئات المهمشة، وأخيراً استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة

بالموضوع البحثي واجراء النقد الخاص بها لبيان الفجوة البحثية التي تغطيها الدراسة الحالية.

الفصل الثالث: يتضمن منهجية الدارسة وإجراءاتها.

الفصل الرابع: يسلط الضوء على النتائج ومناقشتها.

الفصل الخامس: يستعرض النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية

1.1.2. مقدمة:

يعد الارتقاء بالناس جميعاً وإحداث تغيير هيكلي إيجابي في مختلف مناحي حياتهم هو المفهوم الحقيقي للتنمية الإنسانية، وفي ذات الوقت لا يمكن تحقيق واستدامة أهداف التنمية الإنسانية؛ إلا من خلال إحقاق حقوق الإنسان؛ كالقضاء على الإقصاء والتهميش والتمييز، وتعزيز المشاركة، وتمكين الفئات المهمشة، وإفساح المجال أمام هذه الفئات للتعبير عن احتياجاتهم على أساس أنها حق من حقوقهم غير القابلة للتجزئة والتصرف.

ففي العام 2020، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة "نداء للعمل من أجل حقوق الإنسان" ، ليعيد التأكيد على أن ثقافة حقوق الإنسان يجب أن تشمل في المشاريع والبرامج الإنمائية، فبالرغم من المكاسب الكبيرة التي تم تحقيقها في مجال حقوق الإنسان من خلال المعاهدات الدولية، إلا أن قضية حقوق الإنسان تواجهُ تحديات كبيرة في ظل الاستمرار في التمييز والإقصاء وعدم المساواة في الحصول على الموارد والفرص، الأمر الذي يسهم في تقويض الكرامة الإنسانية، والفرص الحقيقية للوصول للتنمية الإنسانية.

فخلال العقد الماضي، ظهر نهج تنموي مبني بشكل أساسي على إدماج الحقوق في المشايع التنموية عُرف باسم "نهج التنمية القائم على الحقوق"، إذ يُركز على إعمال وتعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان من خلال ما يتم تنفيذه من برامج ومشاريع تنموية، في ظل مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا. ويتناول هذا المبحث من الدراسة تسليط الضوء على نهج التنمية القائم على الحقوق بأبعاده المحددة من الأمم المتحدة، ويختبر تطبيق هذا النهج في الأنشطة والبرامج التنموية.

2.1.2. حقوق الإنسان والتنمية المستدامة:

يُقر نهج التنمية القائم على الحقوق بالروابط الفعالة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، إذ ترتكز خطة التنمية المستدامة 2030 على حقوق الإنسان (أهداف التنمية المستدامة، 2015)، كما تصرح ديباجة خطة التنمية المستدامة أن من أهم أهدفها هو وصول الجميع إلى حقوق الإنسان، وبناءً على المبدأ التوجيهي لأهداف التنمية المستدامة من خلال الوصول إلى أكثر الفئات ضعفًا في كل مكان، والتعهد ب "عدم ترك أحد خلف الركب" (The Danish Institute for Human Rights، 2018). وهذا المبدأ هو الإطار العملي الذي يبني عليه تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق، ويعبر عن المبدأ في جميع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 10 بشأن الحد من عدم المساواة والهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين (أهداف التنمية المستدامة، 2015).

كما وتشير الخطة بشكل صريح إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وللمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في مختلف نصوصها، وقد نبعت العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية من إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية في العام 1986، وتعززت من خلال المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان في فيينا 1993 (فاكية، 2010).

ومنذ ذلك الوقت بدأ تعميم حقوق الإنسان في التنمية والاعتراف بذلك من قبل فاعلي التنمية الأساسيين من أجل العمل على تحقيق التنمية الإنسانية الفعالة والمستدامة والعادلة، حيث تم تبني نهج التنمية القائم عل الحقوق من قبل العديد من وكالات التنمية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، والعديد من المنظمات غير الحكومية (Dang، 2018).

ويوضح مجلس الاتحاد الأوروبي (2014) أن احترام وإعمال حقوق الإنسان يعتبر شرطاً أساسياً ومتطلباً من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، بالتالي يمكن أن يسهم تبني نهجًا تنمويًا يرتكز على إعمال حقوق الإنسان إلى الوصول إلى التنمية المستدامة، إذ يعتمد هذا النهج على مبادئ ومعايير حقوق الإنسان

باعتبارها وسيلة وهدفًا لتحقيق التعاون الإنمائي الفعال، ويؤكد (صديق، 2020) أنه لابُدَّ من توفير إطار حقوقي يمكن التنمية المستدامة من استيعاب هذه الحقوق وإدماجها في برامجها، ويجعلها قابلة للتحقق عل أرض الواقع.

وبالتالي ترتبط خطة 2030 وحقوق الإنسان مع بعضهما البعض على نحو يعزز كل منهما الآخر، إذ تؤكد المفوضية الأوروبية (2021) أن مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، التي تعتبر قلب نهج التنمية القائم على الحقوق، قادرة على مجابهة الكثير من التحديات التنموية العالمية كانعدام المساواة وتغير المناخ والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وانتهاكات حقوق الطفل، والبطالة، والحفاظ على الأمن وبناء السلام العالمي، والاستجابة للأزمات.

3.1.2. ماهية نهج التنمية القائم على الحقوق:

اكتسبت حقوق الإنسان والتنمية شهرة عالمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية كأداة لتحقيق العدالة والكرامة الإنسانية (فاكية، 2010)، ففي العام 1986 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الإنسان في التنمية، وهكذا ارتبطت حقوق الإنسان والتنمية ببعضهما البعض (Ussar، 2011). ومنذ ذلك الحين تبنت هيئات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف هذا الربط، والاعتراف بأن حقوق الإنسان والتنمية مترابطين ببعضهما البعض ويعزز بعضهما الآخر (Broberg and Sano, 2018).

أما في العام 2003 فقد عملت اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تطوير التفاهم المشترك حول نهج التنمية القائم على الحقوق (Ussar، 2011).

وقد تعددت الأدبيات التي تناولت مفهوم نهج التنمية القائم على الحقوق، ولكنها اتفقت على أن نهج التنمية القائم على الحقوق هو إطارٌ مفاهيمي يحدد تحقيق مجموعة كاملة من حقوق الإنسان كهدف للعمل والنشاط المجتمعي، حيث تُعَرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR، 2006) نهج التنمية القائم على الحقوق بأنه إطارٌ لعملية التنمية البشرية القائمة بشكل معياري على القواعد الدولية لحقوق الإنسان، وعملية موجهة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ وتحت مفهوم نهج التنمية القائم على الحقوق فإن السياسات العامة والخطط؛ والسعي نحو تحقيق التنمية بمفهومها الشمولي؛ تُفهم بشكل أساسي من خلال ما يُمنح للأفراد من حقوق إنسانية ضامنة لحقهم في اختيار الفرص والوسائل لتحقيق الذات.

وعليه ترى الباحثة أن هذا المفهوم يُعزز استدامة العمل التنموي من خلال تمكين الأفراد أنفسهم– خاصة الفئات المهمشة– للمشاركة في رسم السياسات، والاعتماد على الجهود الذاتية، والقدرة على مساءلة كافة الجهات مُتحملي المسؤولية.

ويُعرف (Ussar، 2011) نهج التنمية القائم على الحقوق بأنه نهج تنموي يتمحور حول الاعتراف بالدور الحيوي لحقوق الإنسان في التعبئة والتغيير الاجتماعي، وتحويل العلاقات بين الدولة والمجتمع، وإزالة العوائق التي يواجهها الفقراء في الحصول على الخدمات، وتمكينهم من خلال نهج شامل وتشاركي يُركز على الحقوق بدلاً من الاحتياجات.

هذا التعريف من وجهة نظر الباحثة يسلط الضوء على نظرية التغيير التي حَملها نهج التنمية القائم على الحقوق؛ من خلال إعطاء بعد جديد للعمل التنموي عن طريق المشاركة الفاعلة بين جميع أصحاب المصالح؛ وتفعيل العلاقات بين أصحاب المسؤولية وأصحاب الحقوق؛ واعتماد رؤية واحدة متعددة الجوانب تساعد في إحداث تغيير هيكيلي في حياة أصحاب الحقوق.

يؤكد الاتحاد الأوروبي (2014) أن نهج التنمية القائم على الحقوق يضم جميع حقوق الإنسان في العمل التنموي، وهو منهجية عملية تضع حقوق الإنسان وأصحاب الحقوق في قلب عمل الاتحاد الأوروبي والتعاون الإنمائي.

ترى الباحثة أن هذا التعريف يُظهر أهمية ربط الخطط التنموية بحقوق الإنسان؛ التي تعد بمثابة المرتكز الذي تُبنى عليه الخطط والرامج الإنمائية والموجه لتلك الخطط؛ وبالتالي تعطي النهج الطابع العملي القابل للتطبيق، وهو ما أشار إليه Dang (2018) بأن النهج يستند من الناحية التنظيمية إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، أما من الناحية العملية فإنه يُوجه نحو احترام حقوق الإنسان وإعمالها، بالتالي فإنه نهج إنمائي قابل للتطبيق، يمكن أن يساهم في حل مشكلة الفقر بشكل فعَّال في المجتمع.

ويُعرف دليل النهج المبني على الحقوق في التنمية (2018) نهج التنمية القائم على الحقوق بأنه نهج تنموي قائم على حقوق الإنسان، ويستند للمواثيق والمعاهدات المقرة دوليًا ومحليًا، ويسعى لتمكين ورفع صوت الفئات المهمشة لإحقاق حقوقهم، كما ويسعى لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتطوير دور متحملي المسؤولية الأخلاقية والقانونية.

وتُعرف الباحثة نهج التنمية القائم على الحقوق بأنه منهجية تنموية توازن ما بين العمل مع أصحاب

الحقوق وأصحاب المسئولية؛ من أجل تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان، وذلك من خلال الوصول إلى النتائج المرغوبة التي تتواءَم مع حقوق الإنسان في البرامج التنموية؛ مع الاهتمام بالكيفية التي يتم فيها إدارة تلك البرامج.

4.1.2. خصائص نهج التنمية القائم على الحقوق:

بالرغم من عدم وجود مفهوم موحد متفق عليه حول كيفية تفعيل الحقوق في البرامج والمشاريع التنموية، إلا أن هناك العديد من الخصائص العامة التي ينطوي عليها نهج التنمية القائم على الحقوق، والتي يمكن إيرادها على النحو التالي:

1. **توظيف مفهوم الحقوق:** إن الأساس المنطقي لنهج التنمية القائم على الحقوق ينبع من كونه لا يعتبر جهود التنمية على أنها جزءاً من العطاء الخيري، ولكنها جزءاً من الجهود المبذولة للوفاء بالحقوق، وبهذه الطريقة يساهم تمويل برامج ومشاريع التنمية في إعادة تفعيل حقوق المستفيدين. لذلك يدعم المانحون جهود متحملي المسولية duty bearers للوفاء بالتزاماتهم في مجال حقوق الإنسان، كما أنهم وفي الجانب الآخر يدعمون أصحاب الحقوق right holders كي يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم (Broberg and Sano، 2018)، إذ يتحول المستفيدون في هذا النهج –على عكس المناهج الإنمائية التقليدية– من متلقين سلبيين للأعمال الخيرية إلى أصحاب حقوق فاعلين. فلم تعد هذه المنفعة الاجتماعية شكلاً من أشكال "العون والإغاثة"، بل أصبحت حقاً قانونياً مُعتمداً في إطار نهج تنموي مرتكز على حقوق الإنسان (الكحلوت، 2020).
2. **وصول أصحاب الحقوق إلى الجهات أصحاب المسؤولية:** إن الحديث عن الحقوق يعني أن هناك طرفاً آخر يتحمل المسؤولية تجاه ذلك الحق، بمعنىً آخر يجب أن يكون الطرف الذي يمتلك حقاً قادراً على تأكيد هذا الحق أمام شخص آخر مسؤول عن هذا الحق، وهذا الشخص المسؤول يمتلك القدرات والصلاحيات التي تؤهله كي ينفذ ذلك الحق، وبالتالي يجب أن يكون لدى صاحب الحق القدرة على الوصول إلى الهيئات والسلطات المعنية على المستويين المحلي والوطني (Ussar، 2011).
3. **تمكين جميع الجهات أصحاب المصلحة الفاعلين ضمن هذا النهج:** إذ يتم ذلك من خلال تمكين الجهات المسؤولة من أجل الاستجابة لمطالب المستفيدين من المساعدة الإنمائية، وضمان الوفاء بالحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان؛ بما في ذلك الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي. من ناحية أخرى يجب تمكين الفئات المستهدفة من برامج التنمية لتكون قادرة على المطالبة بحقوقها أمام الجهات المسؤولة، وفي هذا الصدد يُمكّن هذا النهج الأفراد وجميع أصحاب المصالح من رعاية مصالحهم الخاصة بشكل أفضل (Broberg and Sano، 2018).
4. **المناصرة والتغيير:** عند تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق، يجب إيلاء الاهتمام بالمناصرة

والدعوة إلى التغيير من أجل التأثير على صناعة القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبالتالي يكون لمبدأ المشاركة والإدماج دوراً حيوياً في دعم المناصرة والتغيير (Kindornay, et al. 2011).

5.1.2. القيمة التي يضيفها نهج التنمية القائم على الحقوق إلى التنمية:

يوجد إطارين منطقيين للقيمة التي يضيفها نهج التنمية القائم على الحقوق إلى التنمية بناءً على ما وضحته وثيقة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (UNHCR، 2006) والتي تشمل:

1. الأساس المنطقي الحقيقي، والذي يتمثل في الاعتراف بأن نهج التنمية القائم على الحقوق هو الإطار الفعلي والصحيح أخلاقياً وقانونياً في جميع عمليات التنمية.
2. الأساس المنطقي العملي من خلال الاعتراف بأن هذا النهج يؤدي إلى الوصول إلى نتائج أفضل ومستدامة على صعيد التنمية البشرية والفئات المستفيدة، أي أنه أداة لتعزيز التنمية المستدامة التي تُوجه من أجل النهوض بحقوق الإنسان جميعها، وحمايتها في سياق البرامج التنموية.

6.1.2. تميز نهج التنمية القائم على الحقوق عن المناهج التنموية الأخرى:

تكمن الإمكانات الحقيقية لنهج التنمية القائم على الحقوق في قدرته على تغيير الطريقة التي يَنظر بها الناس إلى أنفسهم، والمختلفة عن نظرة الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى، ويركز هذا النهج على رفع مستويات المشاركة والمساءلة والشفافية في عملية التنمية (Dang، 2018)، بمعنى أنه يعمل على تحديد أصحاب الحقوق (ومطالباتهم) والمسؤولين المقابلين (والتزاماتهم)، وبذلك يتناول هذا النهج الالتزامات "الإيجابية" لمتحملي المسؤولية والتي تتضمن الاعتراف بالحقوق واحترامها وحمايتها وتعزيزها، والتزاماتهم "السلبية" والتي تُعبر عن الامتناع عن انتهاك تلك الحقوق (اللجنة الدولية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2013).

إذ يتميز النهج المبني على الحقوق بكونه يُركز على الإنسان كصاحب حق Right Holders كفلته المواثيق والمعاهدات الدولية، كما أنه يُسمي في المقابل أصحاب المسؤولية Duty Bearers بوضوح، ويضع إطاراً معيارياً للالتزامات (Jonsson، 2010).

ويمكن تعريف أصحاب الحقوق وأصحاب المسؤولية حسب دليل نهج التنمية القائم على الحقوق (2018) على النحو التالي:

1. **أصحاب الحقوق (Right Holders):** هم المجموعات التي لديها مطالبات مرتبطة بحقوق الإنسان، أو تلك التي تتعرض حقوقها للانتهاك، وفي حديث التنمية يُشار إليهم بأنهم المجموعات التي تعاني التهميش والاقصاء وكافة أشكال الحرمان والتمييز.
2. **أصحاب المسؤولية (Duty Bearers):** هم أطراف فاعلة حكومية وغير حكومية لها التزامات نسبية، تعمل هذه الأطراف على حماية حقوق أصحاب الحق ضمن التزاماتها الدولية والمحلية، وعلى تعزيز قدرات أصحاب الحقوق على تقديم مطالباتهم، وعلى تفعيل دور المكلفين للوفاء بالتزاماتهم.

وعليه ترى الباحثة أن هذه الأدوار الثلاث التي تتضمن حماية الحقوق، وتعزيز قدرات أصحاب الحقوق، إلى جانب تمكين الفاعلين الآخرين كي يتحملوا مسؤولياتهم تجاه أصحاب الحقوق؛ ليست بالمهمة اليسيرة، وتتطلب في البداية الاعتراف بأن التهميش والحرمان والفقر الذي تعاني منه الفئات المهمشة – أو بعبارة أدق أصحاب الحقوق– ما هي إلا سببٌ رئيس في عدم اعتراف الجهات المسؤولة بالتزاماتها تجاه أصحاب الحقوق.

كما وتعتقد الباحثة أن عدم وضوح العلاقة بين الحكومات، والجهات غير الحكومية والمجتمعات، قد ساهم في عدم الوصول للمعنى الحقيقي للتنمية بمفهومها الشمولي، لذلك فإن وجود نهج يستند إلى إطار للحقوق والالتزامات فإنه يُعزز من دور الفاعلين التنمويين للقيام بمسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم، الأمر الذي يُسهم في القضاء على الأسباب الجذرية للمشاكل التي يُعاني منها المجتمع في ظل تفعيل مبادئ المشاركة والإدماج والمساءلة والمساواة.

كما ويوفر نهج التنمية القائم على الحقوق آلية لإعادة تحليل وتسميه "المشاكل"، مثل سوء التغذية على أنها "انتهاكات" (Jenderedjian، 2016)، وعلى هذا النحو فإن وجود هذه الانتهاكات أمر لا ينبغي التغاضي عنه، وبناء على هذا النهج فإن هذه الانتهاكات ليست حتمية ولا طبيعية، بل هي ناشئة عن قرارات وسياسات مقصودة، وبالتالي فإن المطالبة بالتفسيرات والمساءلة استناداً لحقوق الإنسان؛ تكشف الأولويات والأطر الهيكلية الخفية التي تقف وراء الانتهاكات، وتتحدي الظروف التي تخلق الفقر وتتسامح معه (OHCHR، 2012).

ويدعو نهج التنمية القائم على الحقوق إلى ترجمة الحقوق على أرض الواقع وتنفيذها؛ من خلال وضع القوانين والسياسات والإجراءات الإدارية والممارسات؛ ضمن معايير عالمية ومعايير محلية لقياس التقدم المحرز في التنمية؛ من خلال تعزيز آليات المشاركة والإدماج والمساءلة (Jonsson، 2010).

وعليه ترى الباحثة أن تحويل المعايير والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان إلى جملة من الممارسات

والسياسات، يتم إدماجها في مشاريع وبرامج تنموية، توجه لصالح أصحاب الحقوق، يسهم وبشكل كبير في استدامة الآثار الإيجابية طويلة الأجل لهذه المشاريع والبرامج.

علاوة على ذلك، فإن نهج التنمية القائم على الحقوق يستدعي اتخاذ إجراءات تعطي الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً لتحقيق أخلاقيات "عدم إهمال أحد"، كون نهج التنمية القائم على الحقوق يضع أصحاب الحقوق في عجلة القيادة لاتخاذ القرار كوكلاءٍ أساسيين في وضع السياسات التنموية: "لا شيء عنا بدوننا" (Kindornay, et al. 2011)، كما أنه يضع المشكلات التنموية ضمن الأطر القانونية أو الاجتماعية–الاقتصادية أو السياسية، ويبحث عن جذور المشكلات، ويسعى لطرح الإستراتيجيات التي تعالجها (Sudarshan، 2014)، والأهم في كونه ينطلق من قيم حقوق الإنسان التي تسعى لتحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وغيرها، كما ويرتبط بحقوق الإنسان المقرة دولياً والمعتمدة ضمن الحكومات المختلفة وتشملها دساتيرها (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2018).

ويبين الشكل أدناه العمل التنموي ضمن نهج التنمية القائم على الحقوق

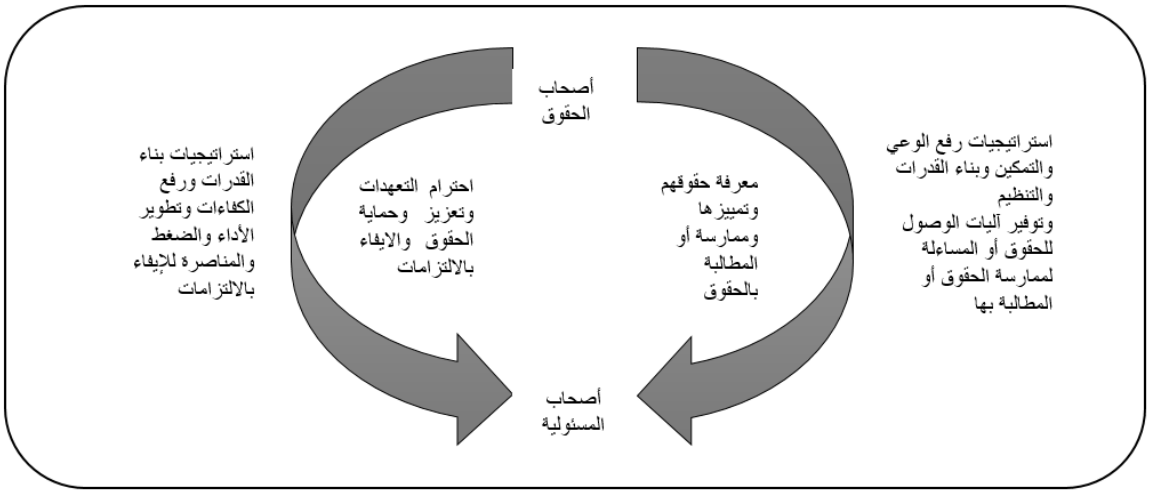

شكل 1.2: العمل التنموي ضمن نهج التنمية القائم على الحقوق.

المصدر: مركز تطوير المؤسسات الأهلية (2018).

7.1.2. الفرق بين نهج التنمية القائم على الحقوق والنهج القائم على الاحتياجات:

نهج التنمية القائم على الحقوق يضع حقوق الإنسان في صميم عملياته، ويُركز الانتباه على كيفية إعمال جميع حقوق الإنسان لجميع الناس في كل وقت، وهو أمرٌ ضروريٌ لمكافحة قضايا الفقر والظلم والصراع

والتهميش، وهو خطوةٌ مدروسة وفاعلة أكثر من النهج القائم على الاحتياجات، أي تحقيق التنمية على أساس احتياجات الشعوب والمؤسسات، فنهج التنمية القائم على الحقوق يشمل تطوير قدرات المجتمعات المحلية والأفراد من أجل تحقيق حقوقهم، وهو بالتالي يعزز قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها كمتحملي المسؤولية، ويزيد فرص النقاش والتشاور مع أصحاب الحقوق (Human Right to Water, 2021).

كما أن النهج قائمٌ أساساً على العلاقة المركزية بين أصحاب الحقوق وأصحاب المسؤولية في عملية التنمية، في حين أن النهج القائم على الاحتياجات في المشاريع، لا يتعدى كونه مجرد وعودٍ خيرية لا تُعبر عن التزامات، وعلى نقيضه فإن النهج الذي يَرتكز على حقوق الإنسان ومبادئه، يفرق بين الاحتياجات والحقوق، وهذا يدفع بالمجتمع نحو تحولات جذرية في سياسات التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نحو تطبيق مفاهيم التنمية المجتمعية الشاملة والمترابطة (Jenderedjian، 2016).

تقوم العديد من المشاريع التي تستهدف الفئات المهمشة على تبني "النهج القائم على الحاجة" Need-based Approach، حيث تقتصر فيه المشاريع والتدخلات على تلبية الاحتياجات العملية الطارئة وقصيرة الأجل المرتبطة بشكل أساسي بحالات الطوارئ، وذلك من خلال توفير وتقديم تلك الاحتياجات والخدمات، على اعتبار أن الفئات المهمشة هي فئات مستفيدة غيرُ فاعلةٍ تتلقى الخدمات والتدخلات المُنفذة Passive Actors (الكحلوت، 2020).

وفي المقابل، يستثمر نهج التنمية القائم على الحقوق في المستفيدين بصفتهم "أصحاب حقوق"، ويَخلقُ السبيل لإسماع أصواتهم، وبناء قدراتهم، ورفع كفاءاتهم، وتمكنيهم من أداء دور فاعل في إعادة البناء والتنمية، من خلال دمج معايير ومبادئ القانون الدولي في خطط وسياسات وخدمات التدخل، وإعادة البناء، مُركزاً على قطاعات متعددة بالمشاركة مع العديد من الجهات الفاعلة دون تمييز، مع إفساح المجال أمام الفئات المستفيدة في مساءلةِ أصحاب المسئولية، وبالتالي أصبح دور أصحاب الحقوق دور فاعل وملموس في عملية التنمية "Non-Passive Actors" (Gloppen & Gauri ،2012).

وبعبارة أخرى، يؤكد (Jenderedjian، 2016) أن نهج التنمية القائم على الحقوق يُغير خطط التنمية والسياسات والبرامج من مجرد عمل خيري إلى عمل يمنح القوة، حيث يعي الناس حقوقهم ويطالبون بها، ويمكنهم مساءلة أصحاب المسؤولية، وهذا يعني إعطاء الناس المزيد من الفرص للمشاركة في صياغة القرارات التي تؤثر على التمتع بالحقوق، وهذا يعني أيضاً زيادة قدرة أصحاب المسؤولية من العمل على إحقاق الحقوق، والاعتراف بها وتعزيزها واحترامها وحمايتها من جانب، وضمان مساءَلتهم من قبل

أصحاب الحقوق من جانب آخر.

8.1.2. أهمية تبني نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية:

يعزز اتباع نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية من مكانة الإنسان، ومن مكانة الفئات المستهدفة ودورها في المجتمع (Gloppen & Gauri ،2012). وهو بمثابة النهج الذي يعطي اهتماماً مماثلاً لما ينبغي أن يكون عليه المشروع، وكيف ينبغي القيام به، ويركز هذا النهج على تحقيق الأهداف المرجوة بجانب منحه اهتماماً مماثلاً للعملية التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف، ويركز على الاستحقاقات والاقتراب أكثر من الفهم الصحيح للعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان، لضمان استدامة المشاريع على المدى الطويل (Jenderedjian، 2016).

يمكن تلخيص أهمية تبني نهج التنمية القائم على الحقوق ضمن المشاريع التنموية في الجوانب التالية: (OHCHR، 2006)

1.8.1.2. الأهمية على مستوى أصحاب المصلحة:

1. تعزيز العمل على تطبيق مبادئ وقيم حقوق الإنسان، وإحقاق الحق للفئات المستضعفة والمهمشة.
2. يقلل من مواطن الضعف في المجتمع وفي المشاريع التنموية؛ من خلال التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً واستبعاداً في المجتمع.
3. يأخذ في اعتباره رؤية شاملة لبيئة التنمية التي تشمل الأسرة والمجتمع المدني والسلطات المحلية والوطنية.
4. مساعدة الشركاء الحكوميين وأصحاب المسؤولية على الوفاء بالتزاماتهم.
5. تحسين الشفافية وزيادة المساءلة.

2.8.1.2. الأهمية على مستوى المشاريع والمبادرات التنموية:

1. يعزز النتائج ويوائم مع الإدارة القائمة هذ النتائج.
2. يؤدي هذا النهج إلى إحداث تغيير مستدام، لأن البرامج القائمة على تعزيز حقوق الإنسان لها تأثير أكبر على القواعد والقيم والأنظمة والأطر الهيكلية والسياسات والممارسات.
3. تساهم المشاريع والبرامج التنموية التي تعمل وفق هذا النهج إلى ترك آثارٍ إيجابية على العديد من

الحقوق، باعتبار أن حقوق الإنسان مترابطة وتؤثر على بعضها البعض.

4. يشجع على خلق شراكات إستراتيجية لزيادة المشاركة الفاعلة وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان (Human Right 2 Water, 2021).

9.1.2. أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق:

تم تصميم أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق بناءً على الأبعاد التي اعتمدتها الأمم المتحدة، ومنها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2006)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)، إلى جانب الدراسات السابقة التي تناولت دراسة نهج التنمية القائم على الحقوق، ومنها دراسة (Dang، 2018)، ودراسة (Sarwary، 2018)، ودراسة (Jenderedjian، 2016)، ودراسة (Ussar، 2011)، حيث تم استخلاص الأبعاد الرئيسية لهذا النهج والتي تم اعتمادها في إطار الدراسة الرهنة في الأبعاد التالية: المشاركة والإدماج، التمكين، المساءلة، المساواة وعدم التمييز.

1.9.1.2. المشاركة والإدماج:

تعد المشاركة أمرًا بالغ الأهمية في نهج التنمية القائم على الحقوق، إذ تُعتبر المشاركة حجر الأساس في عملية البناء والتنمية، فالمشاركة تتيح للجميع المساهمة في إدارة عملية التنمية بفعالية (Dang, 2018)، وتعتبر المشاركة غاية التنمية ووسيلتها، وتُمكن الناس من الانتقال للمواطنة النشطة من خلال تعزيز الوعي والمساهمة في عملية صناعة القرارات (Human Right 2 Water, 2021).

وتُعرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR, 2006) المشاركة بأنها "العملية التي يتمتع فيها أصحاب المصالح بملكية حقيقية genuine ownership، وتحكم بعمليات التنمية بكافة مراحلها"، وهذه الملكية الحقيقية –كما تعتقد الباحثة– لن تكتمل إلا في الوقت الذي يلعب فيه جميع أصحاب المصالح دوراً حقيقياً خلال دورة البرامج والمشاريع التنموية بدءاً من تقييم المشكلة وتحليلها، والتخطيط والتنفيذ والمتابعة، ووصولاً إلى مرحلة التقييم النهائي وأخذ التغذية الراجعة، واستخلاص الدروس المستفادة، حيث يجب اعتبار وجهات النظر لكافة الفئات وأهمها الفئات الأكثر ضعفًا كالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

يهدف نهج التنمية القائم عل الحقوق إلى القضاء على التهميش والتمييز، حيث يتطلب نهج التنمية القائم على الحقوق قدراً عالياً وواسعاً من مشاركة الفئات المجتمعية المختلفة كمنظمات المجتمع المدني، وينبغي أن تكون تلك المساهمة حقيقية وفاعلة، وليست مجرد مظهر أو إشراكٌ رمزي (Gauri، 2012

Gloppen &)، فجميع الأشخاص لديهم الحق في المشاركة الفاعلة الحرة والتي تتضمن تبادل المعلومات، لكي يتمكنوا من المساهمة في تحقيق التنمية في شتى قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية (Human Right 2 Water, 2021).

ومن خلال المشاركة، فإنه يحق لكل شخص ولجميع الشعوب التمتع بالحرية والمشاركة المُجدية في الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتطور السياسي الذي يمكن أن تكون فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية مُعززة، وتعتبر المشاركة شرطٌ أساسيٌ في التدخلات المستندة إلى النهج المبني على الحقوق، وفي جميع مراحل التدخل (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2018).

إذ أنه من الضروري إيلاء الاهتمام الكامل للانفتاح والشفافية، وإتاحة الفرصة للفئات المختلفة أن تَعلم بسياسات وخطط التنمية، والتعبير عن رأيها، وطرح منظروها وطموحاتها، وهذا يتطلب الطرح العلني للبرامج والمشاريع والأنشطة المتعلقة بالتنمية والمؤسسات المعنية بها، ونشر الوعي بها، وسبل وآليات المعالجة والإصلاح بالنسبة للمستفيدين والشركاء، حتى تكون المشاركة نشطة وذات معنى (دليل تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في المشاريع التنموية، 2015)

وتعتقد الباحثة أن الجهود التي يبذلها أصحاب المسؤولية من جهات حكومية وغير حكومية، لم تُكلل بالنجاح في القضاء على أسباب التهميش والحرمان الذي تعاني منه الفئات المهمشة، لأنها لم تَخلق الآليات السليمة التي تجعل الفئات المهمشة يساعدون أنفسهم في حل مشكلاتهم، كما أنها أُديرت من خلال أفراد بعيدون عن تلك الفئات.

1. متطلبات نجاح المشاركة والإدماج في ظل نهج التنمية القائم على الحقوق:

المشاركة الحقيقة تتجاوز مفهوم المشاورة، بل يَجبُ النظر إليها على أنها آلية لتعزيز الوعي النقدي لدى أصحاب المصالح، وعلى وجه الخصوص الفئات المهمشة من أجل التعبير عن توقعاتهم تجاه أصحاب المسؤولية، وبالتالي تمكينهم من أن يكونوا قادرين على تحمل المسؤولية تجاه عملية التنمية، وهو ما يتطلب وفقاً لوثيقة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR, 2006) بما يلي:

1. توفر الميزانيات اللآزمة لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني ضمن إطار البرامج والمشاريع التنموية.
2. تعزيز الشفافية من خلال سهولة الوصول إلى المعلومات الخاصة بالسياسات والمشاريع التنموية.
3. خَلقُ قنواتٍ محددة تضمن مشاركة الفئات المهمشة والفقراء، ويتم إدماجها في كافة مراحل البرامج.
4. العمل على زيادة وعي الأفراد حول القضايا المتقاطعة في التنمية.

5. بناء قدرات الشبكات الخاصة بالمجتمعات المحلية.
6. توسيع التحالفات بين منظمات المجتمع المدني والجماعات المحلية.

2. مراحل المشاركة والإدماج في ظل نهج التنمية القائم على الحقوق:

نهج التنمية القائم على الحقوق من خلال المشاركة، يضعُ أصحاب الحقوق في عجلة القيادة لاتخاذ القرار كوكلاءٍ أساسيين في وضع السياسات التنموية، وتُعبر المشاركة عن السماح لجميع أصحاب المصلحة بمن فيهم الفئات المهمشة بالمساهمة بصورة فعالة في عملية التنمية، وتنطوي عملية المشاركة وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR، 2012) على أربع مراحل يمكن إيضاحها كما يلي:

أولاً: الكشف عن التفضيلات: وهي المرحلة الأولية التي يتمكن من خلالها الناس الإعراب عن الأهداف التي يريدون تحقيقها، والتعبير عن أولوياتهم.

ثانياً: اختيار المبادرات التنموية: وتشير إلى المرحلة التي تُصاغ عندها السياسات، وتُتخذ عندها القرارات بشأن تخصيص الموارد والموارد البديلة، ووجوب السماح لجميع أصحاب المصالح للمشاركة في تحديد الألويات، والدفاع عن الخيارات التي تخدم مصالحهم على أفضل وجه.

ثالثاً: تنفيذ المبادرات التنموية: في نهج التنمية القائم على الحقوق يجب إتاحة فرص لتمكين الفئات المهمشة من ممارسة حقهم في الاشتراك في التنفيذ.

رابعاً: رصد وتقييم المبادرات التنموية: من حق جميع أصحاب المصالح ومن بينهم الفئات المهمشة المستفيدون أن يكونوا قادرين على المشاركة في رصد وتقييم نجاح أو فشل المبادرات التنموية، ثم المشاركة في إجراءات المساءلة.

وترى الباحثة أن أهمية المشاركة في نهج التنمية القائم على الحقوق، ينبع من أن هذا النهج يركز على العمليات التي تُمكن من تحقيق الغايات الإنمائية، بنفس القدر الذي يُركز فيه على الغايات ذاتها، وبالتالي فهو يؤكد بصورة خاصة على أهمية ضمان المشاركة النشطة من جانب الفئات المهمشة في صياغة المبادرات التنموية وتنفيذها ومتابعتها وثم تقييمها، لذا فإن المشاركة قيمة ليس فقط بوصفها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، بل أيضاً بوصفها حقاً إنسانياً أساسياً ينبغي أن يتمتع به الجميع.

2.9.1.2. التمكين:

يُعرف التمكين بأنه قدرة الأشخاص على إدارة شؤون حياتهم، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو اللون أو العرق أو غيرها، بشكل يُمكنهم من تحقيق القيم والأهداف التي تؤمن بها، ومن الاعتماد على ذاتهم، واتخاذ القرارات أو التأثير – بشكل جماعي أو فردي – على القرارات التي تَمس جوانب حياتهم، مما يُهيئ لهم المجال للوصول إلى الموارد والسلع والفرص والتصرف بها (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2018).

كما ويُعرف مفهوم التمكين بأنه "توسيع حرية الاختيار والحركة، وزيادة قدرة الأفراد وسيطرتهم على الموارد والمصادر والقرارات التي تؤثر على حياتهم، فعندما يستطيع الناس ممارسة اختياراتهم الحقيقية، تزداد سيطرتهم على حياتهم" (عوض وآخرون، 2013، ص41).

إن الإنسان هو محور ومرتكز عملية التنمية، لذلك تتطلب المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في برامج التنمية تطوير قدرات أصحاب الحقوق، لتعزيز قدراتهم على معرفة حقوقهم، والمطالبة بها، لتحسين حياتهم والارتقاء بمجتمعاتهم والسيطرة على مصائرهم، وهذا يعني استهداف توعية العديد من الفئات المختلفة للقيام بدورها المناسب في المجتمع، خاصة الفئات المهمشة كالفقراء، والعاطلين والنازحين، والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال، والشباب، والنساء (البرغوثي، 2017)، إلى جانب العمل على تأهيلهم ببناء الثقة في أنفسهم، وتنمية قدراتهم لتحسين أوضاعهم الحياتية، من خلال برامج وأنشطة واقعية، والتعامل المباشر معهم، للحيلولة دون انفراد الصفوة القادرة بالتخطيط التنموي وسلطة اتخاذ القرار، كذلك ضرورة تعزيز قدرات أصحاب المسؤوليات للوفاء بالتزاماتهم، وبالتالي فالتمكين وتطوير القدرات يشكلان شرطاً رئيسياً لإعمال مبدأ المشاركة من قبل أصحاب الحقوق، وإعمال مبدأ المحاسبة لأصحاب المسؤوليات (دليل تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في المشاريع التنموية، 2015).

– المكونات الأساسية للتمكين وتنمية القدرات في إطار نهج التنمية القائم على الحقوق:

حددت وثيقة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2012) بعض المكونات التي تُعبر جزءاً لا يتجزأ؛ من تنمية وبناء قدرات أصحاب المصالح في إطار البرامج والمشاريع التنموية؛ التي تُصمم على أساس نهج التنمية القائم على الحقوق، حيث يُمكن إيضاح هذه المكونات كما يلي:

1. **المسؤولية والدافع والالتزام:** وتشير هذه المفاهيم إلى ما يجب على متحملي المسؤولية وأصحاب الحقوق القيام به تجاه أي مشكلة محددة، فتوافر المعلومات وإستراتيجات التعلم والتواصل، يساعد

في تعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه القضاء على الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان.

2. **السلطة:** وتشير إلى شرعية العمل التنموي، ويمكن تحقيق ذلك عندما يعي الأفراد أنهم بإمكانهم اتخاذ أي إجراء، فالقوانين والمعايير التي تُحدد المسموح والممنوع، متوائمة مع اتفاقات ومواثيق حقوق الإنسان.
3. **الوصول إلى الموارد والقدرة على التحكم بها:** فالتمكين يجب أن يتسع ليشمل الوصول إلى الموارد البشرية (المهارات، المعارف، الوقت، الالتزامات، الخ.)، والموارد الاقتصادية، والموارد التنظيمية، فهذه الموارد جميعُها، تؤثر على قدرة أصحاب المصالح سواءٌ متحملي المسئولية أو أصحاب الحقوق، على تنمية أوضاعهم وتحسين جودة حياتهم.

وعليه ترى الباحثة أن التهميش يعني انعدام التمكين، ومن ثم يكون القضاء على التهميش في إعطاء السلطة وتفعيلها، من خلال تعزيز المهارات والمعارف، ودعم وسائل العمل وسبل العيش والتنظيم الاجتماعي، وتوفير المعلومات الصحيحة، وبالتالي يكون الأفراد المُمكنون هم أكثرُ قدرةً على المشاركة في القرارات والمبادرات التي تُشكل حياتهم، وبذلك يكون التمكين بتطوير قابلية الناس، بوصفهم أفرادًا وأعضاءًا في مجتمعاتهم، وبهذا لا يتحقق مفهوم التنمية التي تكون من أجل الناس فحسب، بل ينبغي عليهم أنفسهم أن يحققوها.

3.9.1.2. المساءلة:

تعد المساءلة أحد مرتكزات نهج التنمية القائم على الحقوق، وهي تنطلق من دور أصحاب المسؤولية في مراعاة مبادئ حقوق الإنسان، وبالتالي يتعين عليهم الالتزام بالقواعد والمعايير القانونية المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان، والتي تم المصادقة والموافقة عليها، وبحكم مسؤوليتهم التي يتحملوها، فإنهم مساءلين قانونياً أمام أصحاب الحق المتضررين حول احترام وحماية وتطبيق حقوق الإنسان.

يرتكز نهج التنمية القائم على الحقوق على رفع درجة المسؤولية والمحاسبة في عملية التنمية؛ بتحديد أصحاب الحقوق (واستحقاقاتهم)، وبالمقابل من تقع عليهم الواجبات (والتزاماتهم)، وفي هذا الصدد يُؤخذ في الاعتبار الالتزامات الإيجابية (الحماية والتعزيز والعون) نحو أصحاب الحقوق، والالتزامات السلبية (الامتناع عن الانتهاكات) (دليل تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في المشاريع التنموية، 2015). فضلاً عن أن المساءلة لا تَقتصر على الحكومات فقط، وإنما تتوسع لتشمل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والجهات المانحة والمؤسسات الدولية (Gloppen & Gauri، 2012).

فعند الحديث عن الاستحقاقات والالتزامات، تتحمل الدولة ومؤسساتها المسؤولية القانونية والأساسية،

لكن في إطار هذا النهج، فإن المنظمات غير الحكومية محاسبةٌ أيضاً من خلال الضغط على الدولة لتبني وحماية وصيانة الحقوق (Jenderedjian، 2016).

- آليات المساءلة ضمن نهج التنمية القائم على الحقوق:

أشارت وثيقة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2012) إلى أنه لضمان فعالية المساءلة، يجب تبني الآليات التالية:

1. تحديد العقبات التي تواجه أصحاب المسؤولية تجاه القيام بالتزاماتهم، وعليه فإن هذا التحليل يضعُ خط الأساس لصياغة إستراتيجيات التنمية التي تعمل على إزالة هذه العقبات.
2. تحليل القدرات اللآزمة لأصحاب الحقوق خاصةً الفقراء والفئات الضعيفة والمهمشة، حتى يكونوا قادرين على المطالبة بحقوقهم بفعالية.
3. التأكد من توافر القنوات سهلة الوصول للمساءلة، مع ضمان أن تتسم هذه القنوات بالشفافية والفعالية على كافة المستويات المحلية والوطنية.

وترى الباحثة ضمان المساءلة قد يكون أمراً صعباً من الناحية العملية، خاصة أن القدرات الوطنية ضعيفة، أو أن أصحاب المسؤولية لا يرغبون في تحمل التزاماتهم تجاه أصحاب الحقوق، ولكن يُمكن تخطي ذلك من خلال تعزيز العلاقة بين أصحاب الحقوق ومُتحملي المسؤولية تجاه القضايا التي تؤثر على جودة حياتهم؛ من خلال صيانة مبدأ المشاركة الفاعلة في تحليل وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم المبادرات التنموية.

4.9.1.2. المساواة وعدم التمييز:

جاء في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 "ونحن نشرع في هذه الرحلة الجماعية الكبيرة، نتعهد بعدم ترك أي شخص وراءَنا، وإذ نعترف بأن كرامة الإنسان هي أمرٌ أساسيٌ، ونأمل أن تتم تلبية الأهداف والغايات لجميع الأمم والشعوب، ولكل شرائح المجتمع، وسنسعى إلى الوصول إلى أبعد ما يكون في المقدمة"، وهنا يُعتبر المبدأ "عدم ترك أي شخص خلف الركب"، أحد أكثر العناصر تحولًا في خطة عام 2030، كما يعكسُ وبقوة حقوق الإنسان ومبادئ المساواة وعدم التمييز (The Danish Institute for Human Rights، 2018).

ومن خلال السعي إلى عدم ترك أي شخص خلف الركب، والوصول إلى أبعد ما يكون في المقدمة،

تلتزم الأهداف الإنمائية بوضوح بمكافحة التمييز وعدم المساواة، وضمان التقدم لجميع فئات المجتمع (Dang، 2018).

وعليه ترى الباحثة أنه يجب ألا تُوجه البرامج التنموية إلي الفئات التي يسهل الوصول إليها فقط، مثل توجيه تنفيذ المشاريع في المجتمعات الحضرية بدلاً من العمل على الوصول إلى المناطق النائية والريفية، أو التركيز على تعليم الفتيان بدلًا من توجيه مشاريع التعليم نحو تعليم الفتيات، لذلك يجب أن تُساعد البرامج التنموية في معالجة أسباب التمييز من أجل تعزيز المساواة بشكل حقيقي وموضوعي.

ويعبر مبدأ عدم التمييز عن عدم جواز حرمانُ أي فرد من الحرية والحصول على الفرص لممارسة حقوق الإنسان، بغض النظر عن العرق، واللون، والجنس، والعرق، والسن، واللغة، والدين، الرأي السياسي أو غيره من الآراء، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الممتلكات، أو أي وضع آخر بناءً على نصوص مبادئ حقوق الإنسان (OHCHR، 2006).

تعتقد الباحثة أن هذه المبادئ توفر القدرة على سد بعض الثغرات في البرامج الإنمائية التي أهملت بعض المجموعات الأكثرُ فقراً وتهميشاً.

10.1.2. إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية:

تتطلب العملية التنموية مراعاة تحقيق النتائج المرجوة، وتأسيس عملية ملائمة لتحقيق واستدامة هذه النتائج، إذ يجب أن تتسق هذه النتائج مع معايير حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في التعليم الجيد، والقضاء على الفقر، والرعاية الصحية، الخ..، ويمكن تلخيص الأبعاد الرئيسية لهذه الحقوق على النحو التالي بحسب (UNDP، 2012):

1. **الإتاحة:** يلزم إتاحة المرافق والسلع والخدمات بالقدر الكافي، وتجهيزها بما يلزم لكي تعمل على الوجه المطلوب.
2. **إمكانية الوصول المادي والاقتصادي:** أي تكون المرافق والخدمات متاحة وبصورة مأمونة لكافة شرائح السكان، لا سيما الفئات المهمشة، وإزالة كافة الحواجز الإدارية التي تحول دون وصول الفقراء إلى المرافق والسلع والخدمات.
3. **النوعية (المقبولية الثقافية):** أن تكون المرافق والسلع والخدمات مهمة وملائمة ثقافياً، وذات نوعية عالية.

ومن أجل تحقيق تلك النتائج، يجب أن تكون العملية – الطريق للوصول لتلك الأهداف– فعالة، وتأخذُ بعين الاعتبار الكفاءة والفعالية والاستدامة والملكية المحلية (Jonsson، 2010)، وفيما يلي يمكن إيضاح علاقة الوصول إلى النتائج بالعمليات المنفذة في الشكل التالي:

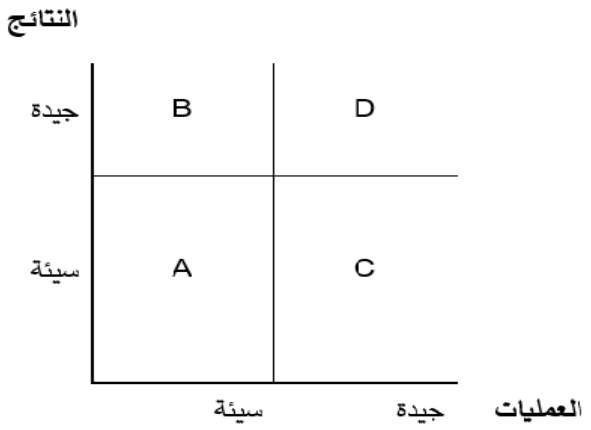

شكل 2.2: علاقة الوصول إلى النتائج بالعمليات المنفذة.

وتفسر الباحثة الشكل أعلاه الذي يشير إلى العلاقة التي تربط النتائج والعمليات في إطار المشاريع التنموية، فإذا كانت النتائج من ضمن النتائج المرجوة (الوصول إلى الحقوق وتعزيزها) وتم تحديدها جيدًا، من المحتمل أن يصعب الوصول إليها واستدامتها إذا كانت العملية غير صحيحة، وبنفس الطريقة في حال عدم تحديد النتيجة بشكل صحيح، مثلًا بدون مراعاة آراء أصحاب المصلحة، فإن أي عملية لن تُجدي في الوصول إلى النتائج المرجوة، حتى وإن صُممت بشكل جيد.

وترى الباحثة أن أهمية الوصول إلى جودة النتائج والعمليات يكمن في أن العمل على إحقاق الحقوق الاقتصادية والثقافية والاحتماعية، في ظل قلة الموارد يعتبر أكثر تحدياً صعوبة، لذلك يجب على أصحاب المسؤولية إثبات أنهم يقومون بإجراءات ملموسة بأقصى قدر من الموارد المتاحة التي تحت تصرفهم لإحقاق هذه الحقوق بمستوياتها القصوى، إلى جانب أن هذه العلاقة تسهم في رصد التقدم المحرز، وتسهم في تفادى تكرار الانتكاسات أثناء التنفيذ الذي يكون على أكبر قدرٍ ممكن من المساواة.

11.1.2. نهج التنمية القائم على الحقوق في برامج التنمية – الناحية التطبيقية:

على الرغم من اعتماد نهج التنمية القائم على الحقوق كنهج تنموي لديه القدرة على معالجة الفقر والهشاشة والضعف في المجتمع، إلا أن تنفيذ نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان في الممارسة العملية ليس بالأمر السهل دائماً، وفي الغالب يواجه الكثير من الصعوبات (Dang، 2018).

يعتقد كل من (Broberg and Sano،2018)، و(Jenderedjian، 2016)، و(Gauri & Gloppen، 2012) أن تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق يتم من خلال العديد من الفاعلين، من بينهم المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية، إلى جانب المنظمات المحلية غير الحكومية، وبالتالي فإن تعدد الفاعلين يعني أن هناك تطبيقات متعددة لهذا النهج بناءً على الجهة التي تنفذ الأنشطة التنموية، وهذا يعني أنه ليس هناك "نهج واحد" أو وصفة واحدة عالمية، بل أن هناك العديد من المفارقات والتباينات، وقد حددت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حسب وثيقة التفاهم المشترك للأمم المتحدة (2003) متطلبات تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق بما يلي:

1. جميع البرامج التنموية والسياسات والمساعدات الفنية؛ يجب أن تُعزز الوصول إلى حقوق الإنسان؛ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وغيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
2. تحديد الفاعلين أصحاب الحقوق ومتحملي المسؤولية، وتحديد التزاماتهم، والعمل على تعزيز وبناء قدرات كل منهما، كي يتمكن كل طرف من أداء دوره في التنمية بفعالية.
3. توجه مبادئ ومعايير حقوق الإنسان إلى البرامج التنموية في كافة القطاعات، وفي كافة مراحل تنفيذ البرامج التنموية.

كما وتتأثر الطريقة التي يتم بها تنفيذ نهج التنمية القائم على الحقوق بشكل كبير في السياق الذي تُنفذ فيه البرامج التنموية، حيث تؤثر العوامل السياسية والثقافية والمؤسسية بشكل كبير على تنفيذ نهج التنمية القائم على الحقوق، ويعتمد تطبيق النهج القائم على الحقوق على مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك أصحاب الحقوق والمكلفون بالواجبات، والجهات الفاعلة الداعمة (المنظمات غير الحكومية و/أو الجهات المانحة) (Broberg and Sano، 2018) و(Gloppen & Gauri، 2012).

ويمكن تلخيص تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في الخطوات الخمس التالية:

أولاً: تحديد المشكلة وتحليل الأسباب الجذرية لها: ويكون ذلك عند التوصل إلى إجماع على أن مشكلة معينة موجودة وتحتاج إلى معالجة، ومن ثم يحبُ تقييم الوضع بشكل عام، وتحديد ما هي السياسات المحلية المعمول بها والتي لها علاقة بهذه المشكلة، ومن هي جهات متحملي المسؤولية تجاه المشكلة، من منظمات حكومية وغير حكومية ودولية، وتحديد كافة الفئات المهمشة التي كانت لهذه المشكلة تأثيراً سلبياً على حياتها، والأخذ بعين الاعتبار جميع أسباب الحرمان والتمييز وصعوبة الوصول إلى الموارد، بما فيها السياسات والإستراتيجيات وخطط العمل (Jonsson، 2010).

ثانياً: تحليل نمط العلاقة: بين أصحاب الحقوق وأصحاب المسؤولية (خاصة تلك الحقوق الواردة في

العهود والاتفاقيات التي صادقت عليها الدولة)، وذلك بهدف فهم خصائص وتوقعات الفئات الذين يلعبون أدوراً أساسية في المشروع، إذ يُسهم هذا التحليل في تحديد من سيقوم بأداء ماذا، من الجهات التي تستفيد من وجود المشكلة، وبالتالي ستعارض التغيير، وما هي درجة تأثيرهم، إلى جانب تحديد الفئات التي يجب تمكينها لحل المشكلة، وما هي القدرات والإمكانات المتاحة التي يمكن استثمارها للوصول للمعني الحقيقي للتمكين (Gloppen & Gauri، 2012).

ومن الجدير بالذكر أن البرامج والمشاريع التنموية التي تبنى على النهج القائم على الحقوق؛ تتطلب بناء التحالفات والشراكات خاصة مع المجتمعات المحلية (دليل تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في المشاريع التنموية، 2015).

ثالثاً: تحليل فجوة الحقوق: وما يتطلبه ذلك من تعريف الإستحقاقات والالتزامات، وهي التي تمثل السبب في عدم الإيفاء بالحقوق، سواءٌ عدم قدرة صاحب الحق في الوصول إليه، أو عدم قدرة الجهات المسؤولة على أداء إلتزاماتها (مركز تطوير المؤسسات الأهلية، 2018).

وتُعرف القدرة هنا بمعناها الواسع الذي يشمل المكونات الخمسة التالية حسب (Dang, 2018):

1. المسؤولية/ الدافعية/ الالتزام/ القيادة للاعتراف بأنه يجب أن نفعل شيئاً حيال مشكلة معينة.
2. يشير إلى سلطة وشرعية هذا العمل.
3. الوصول والسيطرة على الموارد.
4. القدرة على اتخاذ القرار الرشيد والتعلم.
5. القدرة على الاتصال.

تعتقد الباحثة أن إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية التحليل تكاد تكون من أهم المراحل التي يجب الاهتمام بشكل كبير، فأصحاب الحقوق هم الأقدر على وصف وترتيب أولوياتهم، إلى جانب إشراك الجهات المسؤولية لكي يعترفوا بالتزاماتهم.

رابعاً: تحديد الإجراءات المطلوبة: وهي الأعمال والإجراءات المطلوبة التي من شأنها أن تساهم في خفض أو سد الثغرات في القدرات والوسائل والمتطلبات، ويكون ذلك من خلال التركيز على تحليل السياق، والذي يتضمن تحديد أكثر الفئات المهمشة، والآليات التي تُعزز مشاركتهم ووصولهم إلى الموارد (Ussar، 2011)، وهذه المرحلة تُعبر عن الترجمة الفعلية لإحقاق الحقوق من خلال تطوير البرنامج أو المبادرة أو نظام تقديم الخدمة ذات العلاقة؛ استناداً لإستراتيجيات تؤدي لتمكين أصحاب الحق

للمطالبة بحقوقهم، ولكي يتحمل أصحاب المسؤولية مسؤولياتهم (مركز تطوير المؤسسات الأهلية، 2018).

خامساً: تصميم البرنامج: بحيث يتم اتباع منهجية تحديد الأنشطة ذات الأولوية ودمجها في مشاريع محددة، إذ تهدف بعض الأنشطة إلى تطوير مفاهيم أصحاب الحقوق، وبعضها لتعزيز قدرات وآليات التنفيذ لدى أصحاب المسؤوليات، وأحياناً تشمل الطرفين، وتشمل أكثر من حق واحد (Dufvenmark، 2015).

وترى الباحثة أن أهداف البرامج يجب أن تعكس تغييراً في حياة الفئات المهمشة (أصحاب الحقوق)، وتغييراً من جانب أصحاب المسؤولية فيما يتعلق بتحديد المشكلة، فالأهداف تُصمم على أساس إدماج الفئات المهمشة ومعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة؛ من أجل تحسين جودة حياتهم، لذا فإن هدف البرنامج يجب أن يرتبط بشكل مباشر بحقوق ومبادئ حقوق الإنسان قدر المستطاع، مثل تعزيز المشاركة والتمكين والمساءلة والقضاء على أشكال التمييز.

سادساً: المتابعة والتقييم: من خلال متابعة التنفيذ والتأكد من التقدم بإتجاه تحقيق النتائج ذات العلاقة، ثم تقييم البرنامج ضمن النتائج المخطط لها والمحققة، واستناداً لمعايير التقييم المعتمدة (Human Right Water 2، 2021)، هذا وترتكز عمليتي المتابعة والتقييم في إطار نهج التنمية القائم على الحقوق على أهمية قياس التغيير الحاصل في مجال الحقوق لأصحاب الحق من الفئات المهمشة التي تستهدفها المؤسسة، كما يقيس مدى التزام الجهات المسؤولة تجاه احترام وحماية وتطبيق حقوق الإنسان، واتخاذ التدابير اللآزمة ومدة الإجراءات ومدى تنفيذها (مركز تطوير المؤسسات الأهلية، 2018).

12.1.2. إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في دورة حياة المشروع:

أما فيما يتعلق بإدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في دورة حياة المشروع فيمكن إيضاحها على النحو التالي:

1.12.1.2. المرحلة الأولى: تحديد الاحتياجات:

حيث يتم جمع المعلومات عبر الاستبانة أو المقابلة الشخصية أو وسائل وأدوات أخرى، بالاعتماد على نصوص المعاهدات والمواثيق الدولية والقوانين المحلية كأساس للقياس، كما يتم تحديد المشكلات التي يُعاني منها المجتمع، وبخاصة فئة النساء والأطفال وذوي الإعاقة من خلال ملاحظة أوجه القصور في

التشريعات القائمة أو في تطبيقها، والاستفادة منها في تحديد انعكاساتها السلبية على تلك الفئات، وكذلك إدراك الفروق بين التشريعات المحلية والتشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الفئات الأكثر ضعفًا بحيث يتم تحديد المشكلة (Dufvenmark، 2015)، ويقترح مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية (2018) أن يكون ذلك من خلال الإجابة أو الوصول للاستفسارات التالية:

1. ما الذي يحدث ولمن بالتحديد؟ والسبب من وراء حدوثه؟
2. من الجهات الفاعلة الرئيسية في التسبب، أو التي تأثر في هذه المشكلة؟
3. ما الأسباب التي جعلت أولئك اللذين لديهم الحق (أصحاب الحقوق) غير قادرين على المطالبة بحقوقهم؟
4. ماذا يمكن أن يقدمه (أصحاب المسؤولية) لمعالجة المشكلة؟ ولماذا تقاعسوا عن تقديم الحل، أو حدث خلل في تقديمه؟ وما التشريعات ذات الصلة التي وُجدت لمعالجة هذه المشكلة؟ سواءٌ أكانت محلية أم دولية؟

2.12.1.2. المرحلة الثانية: تصميم وتخطيط المشروع:

يجري العمل في هذه المرحلة على إيجاد حلول للمشاكل التي تم التوصل إليها في المرحلة الأولى، وضمان أن يكون المشروع يساهم في حماية واحترام وتطبيق حقوق الإنسان (Jonsson، 2010)، كما يجري التركيز على إجابة التساؤلات التالية (دليل تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في المشاريع التنموية، 2015):

1. من هم المعنيين بالتخطيط وبحل هذه المشكلة، ومن هم أصحاب المصلحة (أصحاب الحقوق والواجبات)؟
2. ماهي القوانين والنصوص الدولية/ القوانين والتشريعات المحلية التي وُضعت لحل هذه المشاكل؟
3. هل تضمنت عملية التخطيط مشاركة وإدماج كافة أصحاب المصلحة (المستفيدين وصانعي القرار) بشكل مباشر؟
4. ما الذي يمكن عمله لتقليل أو إغلاق الثغرات في القدرات التي تم تحديدها من جانب أصحاب الحقوق في المطالبة بحقوقهم، وأصحاب المسؤولية لأداء واجباتهم؟

3.12.1.2. المرحلة الثالثة: تنفيذ المشروع:

حيث يجري في هذه المرحلة تنفيذ ما تم التخطيط له في المرحلة الثانية، يتم تحديد من هم اللذين تقع على عاتقهم مهمة التنفيذ، وكيفية تنفيذ الإستراتيجية، وآلية القيام بها، وماهية الأنشطة وطبيعتها (Dufvenmark، 2015)، ويلزم التنبه إلى ألا يترتب علي عملية التنفيذ أيُ آثار سلبية تضر بأصحاب الحقوق والواجبات (Jonsson، 2010).

4.12.1.2. المرحلة الرابعة: متابعة وتقييم للمشروع:

وفي هذه المرحلة يجري محاولة تقييم ما إذا كانت حياة الناس تحسنت نتيجةً للمشروع، ويعتبر التقييم خطوة صعبة في كثير من الأحيان، حيث لا يمكن قياسها في عمر المشروع (Ussar، 2011)، وإنما قد تكون هناك مؤشراتٌ لقياس مدى النجاح، وذلك بغية تقييم استخدام نهج التنمية القائم على الحقوق. وتعتبر النصوص القانونية والمعايير الدولية أساساً معيارياً للقياس، بمقارنتها مع الأثر الفعلي الذي حققه تنفيذ المشروع، لذا يُنصح بالرجوع لنصوص القانون المحلي والمواثيق الدولية في مجال تنفيذ المشروع عند وضع الأُسس المعيارية للقياس (Dufvenmark، 2015)، كما وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أن المؤشرات تحتاج إلى أن تكون ذات صلة وموضوعية وموثوقة ومجدية وفعالة ومباشرة، لا لبس فيها، مستدامة وعملية، وهذا يتطلب تطوير مؤشرات مرتبطة بالبرامج والمشاريع المستندة إلى نهج التنمية القائم على الحقوق.

ويقترح دليل تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في المشاريع التنموية (2015) المؤشرات التالية:

1. مؤشرات لتقييم الوضع الراهن لكل حق من حقوق الإنسان: للمساعدة في تحديد أولويات التنمية، وتحديد الإستراتيجيات ووضع الأهداف.
2. مؤشرات لتقييم تأثيرات حقوق الإنسان في سياسات وبرامج التنمية المحددة: ويقيس هذا المؤشر التغييرات الايجابية في الحياة ورفاهية الأفراد، وهذا الأمر قد يكون من الصعب قياسه مباشرة، لأنه قد يحدث التغيير على المدى البعيد، وهذه الآثار قد تكون إيجابية أو سلبية، وذلك من خلال قياس التمييز أو الإقصاء من التنمية أو مؤشرات الحصول على الخدمات الأساسية.
3. مؤشر تقييم التنفيذ: ويقيس هذا المؤشر مدى نجاح طريقة تنفيذ المشروع، ومدى تطبيق مبادئ نهج التنمية القائم على الحقوق، وضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها في جميع عمليات صنع القرارات التنموية، وفي جميع المبادرات الإنمائية، وتشمل مؤشرات القياس: المشاركة والتمكين والمساءلة وعدم التمييز.

4. مؤشر النتيجة: ويقيس هذا المؤشر التغييرات المؤسسية والسلوكية التي ساهمت في أداء أفضل من أصحاب الحقوق للمطالبة بحقوقهم، أو متحملي المسؤولية للوفاء بالتزاماتهم.

وعليه ترى الباحثة أنه من المهم اعتماد مؤشرات ترتبط بحقوق الإنسان كجزء من مرحلة المتابعة والتقييم، من أجل قياس التغيير الحقيقي في جودة حياة أصحاب الحقوق من الفئات المهمشة التي تستهدفها المنظمة، وقياس مدى التزام الجهات المسؤولة في تحمل مسؤولياتها تجاه تلك الفئات، ولضمان فاعلية هذا النهج في استدامة التدخلات، يجب أن يتم ربط هذه المؤشرات بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق فلسفة "لكي لا يُترك أحدٌ خلف الركب".

2.2 المبحث الثاني: جودة حياة الفئات المهمشة

1.2.2. مقدمة:

يعد مفهوم جودة الحياة مفهوماً نسبياً يختلف من شخص لآخر بحسب المتغيرات البيئية والاجتماعية المحيطة به، حيث اختلف الباحثون حول مفهوم جودة الحياة، وتعددت المؤشرات التي أشار إليها الباحثون التي ترتبط بجودة الحياة، وعادةً ما يتم تعريف المفهوم في ضوء بعدين أساسيين لكل منهما مؤشرات معينة، وهما البعد الموضوعي، والبعد الذاتي (الشهري، 2015).

وفي هذا الإطار تؤكدُ ريان (2019) أن مقومات حياة الإنسان لا تنحصر في تأمين احتياجاته الأساسية فحسب، بل يتعدى الأمر ذلك إلى كل ما يُمكنه أن يُحسن جودة الحياة للإنسان؛ من أجل توجيه المجتمع نحو حياة آمنة ومتوازنة، وصولاً إلى التنمية المستدامة في المجتمعات. كما وتمثل جودة الحياة إسترتيجية خاصة بكل دولة بحسب مقوماتها وظروفها؛ التي تهدف إلى الارتقاء بالقطاعات الحيوية التي تمس حياة الناس؛ بهدف تحسينها بشكل مستدام، مما ينعكسُ إيجابياً على الفرد والمجتمع في مجالات الصحة النفسية والجسدية، ومجالات التعليم والعمل والرفاه الاقتصادي (ضيف الله وآخرون، 2020).

وعليه فإن تركيز الاهتمام بقضايا جودة الحياة يعتبر من الجوانب الهامة ذات العلاقة بالإطار البحثي الراهن، والذي يستهدف تسليط الضوء على جودة حياة الفئات المهمشة، لذا فإن هذا المبحث من الدراسة سيتناول بالشرح والتحليل تطور مفهوم جودة الحياة وأهميتها، هذا بالإضافة إلى الأبعاد المتنوعة التي أجمعت عليها الأدبيات لجودة حياة الفئات المهمشة، وأخيراً فان هذا المبحث سيتناول التركيز على، طبيعة الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني من حيث مفهوم الهشاشة وأنواع الفئات المهمشة في فلسطين.

2.2.2. تطور مفهوم جودة الحياة:

ارتبط وجود الإنسان على الأرض بحقه في حياة كريمة، واستمر هذا المفهوم في التوسع والتطور مكتسباً لحقوقٍ ومحققاً لاحتياجاتٍ أكبر، وتعاملت معه الحضارات القديمة بداية من الفلسفة الشرقية القديمة وحتى اليونانية من منطلق فكرة المدينة الفاضلة (عيد وبيومي، 2014)، ويرى أرسطو أن الحياة الطيبة تعني حالة شعورية، ونوعاً من النشاط، وهو ما يتفق مع تعبير جودة الحياة (ضيف الله وآخرون، 2020).

بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار، أصبح تحسين جودة الحياة أحد أهم أهداف خطط التنمية للدول الغربية، واستُخدم المصطلح للتعبير عن الصحة والبيئة وكفاءة المسكن والعمل (البرلسي، عفت، 2017)، وهو ما جعل موضوع جودة الحياة في السنوات الأخيرة عاملاً مشتركاً في الكثير من البحوث والدراسات رغم تعدد دلالته واختلاف تعاريفه (Barcaccia، 2013).

فقد حظى مفهوم جودة الحياة باهتمام كبير في مختلف المجالات الطبية والاقتصادية والاجتماعية ومجال علم النفس، وظهر في بداياته كمفهوم مكمل لمفهوم (الكم)، الذي كانت تعتبره المجتمعات وسيلة لتحسين الحياة وتحقيق الرفاهية، وفي السنوات الأخيرة تعدد استخدام مفهوم الجودة بشكل كبير ليشمل جودة الحياة، وجودة العمل، وجودة التعليم، وجودة الصحة (السبيعي، 2018)، فالوصول إلى الجودة أصبح هدفاً ومقياساً باعتباره النتيجة المرجوة من أي خدمات مقدمة لأفراد في المجتمع (هاشم، 2014).

تعرف (ريان، 2019) جودة الحياة بأنها "رضا الفرد عن حياته التي يعيشها وفقًا لمنظوره واحتياجاته الخاصة التي يقيم من خلالها حياته، والتي تشعره تلبيتها بالسعادة والطمأنينة والرضا عن الحياة بشكل عام".

ويشير مفهوم جودة الحياة من منظور (الشهري، 2015) إلى مدى إحساس الفرد بالكفاءة، وإجادة التعامل مع التحديات، وحسن الحال، وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة، والاستماع بالبيئة التي تحيط بالفرد.

ويعرف عبد المعطي (2005، ص 17) جودة الحياة بأنها "تعبير عن الإدراك الذاتي للفرد، وتقييمه للنواحي المادية المتوافرة في حياته، ومدى أهمية كل جانب منها بالنسبة للفرد في وقت محدد، وفي ظل ظروف معينة، يظهر بوضوح في مستوى السعادة أو الشقاء الذي يكون عليه، ويؤثر بدوره على تعاملات الفرد وتفاعلاته اليومية".

أما منظمة الصحة العالمية (1997) فترى مفهوم جودة الحياة يرتبط بانطباع الفرد تجاه حياته، وضمن النسق والمعايير الثقافية في مجتمعه، ومستوى العلاقة بين تحقيق أهدافه وتوقعاته وفق مفاهيم معياريه محددة لديه، ومن وجهة نظر أخرى هي عملية الدمج والتكامل بين جوانب صحة الفرد الفسيولوجية والنفسية ومستوى عدم الاعتمادية (independency)، والعلاقات الاجتماعية، وعلاقة ذلك بما يبرز في المستقبل من أحداث بيئية.

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم جودة الحياة يتكون من عدة أبعاد تتمثل في الإدراك الذاتي للفرد عن نفسه، وصحته النفسية، والحالة الانفعالية، والمعتقدات والرضا عن العمل، والرضا عن الحياة، والتفاعل

الأسري، والتعليم، والدخل المادي، وقدرته الوظيفية، ومدى فهمه للبيئة، والأعراض التي تعتريه (عبد الله، 2007).

من خلال التعريفات السابقة تستخلص الباحثة أن جودة الحياة هو مفهوم شامل يضم كافة جوانب الحياة كما يدركها الأفراد، ويتسع ليشمل الإشباع المادي للحاجات الأساسية، والاشباع المعنوي الذي يتمكن الفرد من خلاله من تحقيق ذاته، وبالتالي يجب أن يضم المفهوم مكونات موضوعية ومكونات ذاتية تتفاعل فيما بينها لتؤثر على علاقة الفرد بالوسط الذي ينتمي إليه.

3.2.2. أهمية جودة الحياة:

تعد جودة الحياة المؤشر الحقيقي للتنمية الشاملة، ولها دور في تحقيق الاستقرار في المجتمع (ضيف الله وآخرون، 2020)، ويمكن حصر أهمية تحسين جودة الحياة من وجهة نظر عيد وبيومي (2014) فيما يلي:

1. تساهم جودة الحياة في تقدير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.
2. تغطي العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والنفسية والطبية وقضايا البيئة.
3. تسهم في إشباع الاحتياجات الإنسانية.
4. تساعد في قياس الرضا المجتمعي لأفراد المجتمع عن أنماط حياتهم بشكل عام.

4.2.2. أبعاد جودة الحياة:

تختلف أبعاد جودة الحياة باختلاف المجالات المستخدمة فيه، فأبعاد جوة الحياة في الطب، مختلفة عن الاقتصاد، وعلم النفس وعلم الاجتماع، حتى أن نظرة الشخص للوصول إلى مفهوم جودة الحياة تختلف لدى الشخص نفسه وفقاً للمراحل العمرية التي يمر بها وللمتغيرات البيئية المحيطة به، وحاجات الفرد الذاتية والموضوعية (ريان، 2019).

هذا ويشير (مجدي، 2009)، إلى وجود ثلاثة أبعاد أساسية لجودة الحياة والتي يمكن إيضاحها كالتالي:

1. **جودة الحياة الموضوعية:** وهي عبارة عن ما يوفره المجتمع من إمكانيات مادية إلى جانب ما يمتلكه الشخص في حياته الاجتماعية الشخصية.
2. **جودة الحياة الذاتية:** وهي عبارة عن مدى شعور الفرد بالرضا والقناعة عن حياته والسعادة.

3. **جودة الحياة الوجودية:** وتعني مستوى جودة الحياة داخل الفرد، وإمكانية حصوله على حياة متناغمة من خلال إشباع حاجاته البيولوجية والنفسية، وتوافق أفكاره مع القيم الروحية والدينية في المجتمع الذي يعيش فيه (مجدي، 2009، ص63).

وتشير منظمة الصحة العالمية أن مفهوم جودة الحياة العالمي يتكون من عدة أبعاد تشمل: الحالة النفسية، والحالة الانفعالية، والرضا عن العمل والحياة، والمعتقدات الدينية، والتفاعل الأسري، والتعليم، والدخل المادي، وعليه فإن جودة الحياة تتكون من الإدراك الذاتي للفرد عن حالته العقلية وصحته الجسمية، وقدرته الوظيفية ومدى فهمه للأعراض التي تعتريه (الهنداوي، 2011).

أما فيما يتعلق بالنماذج الشاملة المعروفة عالمياً لدراسة أبعاد جودة الحياة، فيمكن ايضاحها كما يلي (البرلسي، عفت، 2017):

1. التصنيف العالمي لقابلية العيش (صادر عن The Economist Intelligence Unit)، تصنف المدن حسب جودة الحياة بناءً على تقييم الاستقرار والرعاية الصحية والثقافة والبيئة والتعليم والرياضة والبنية التحتية.
2. مسح مرسر لجودة الحياة بناءً على النقل والبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والخدمات العامة؛ والصحة والبيئة الاقتصادية والمدارس والتعليم والبيئة الطبيعية والسكن؛ وتوفر الوسائل الإعلامية والمسارح والسلع الاستهلاكية والمطاعم والاستجمام.
3. مؤشر السعادة العالمي بناءً على درجة الفساد وحرية الاختيار ومتوسط العمر المتوقع؛ واجمالي الناتج المحلي للفرد والدعم الاجتماعي والعطاء.
4. مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجودة الحياة بناءً على الأمن والصحة والدخل والوظائف والتوازن بين الحياة والعمل والتعليم؛ ومستوى الرضا والسكن والبيئة والمجتمع والمشاركة المدنية.

وبحسب الزيارة الاستطلاعية للإغاثة الاسلامية التي قامت بها الباحثة، تمت مناقشة هذه الأبعاد مع الإدارة العليا لمعرفة مدى توافقها مع واقع جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، إلى جانب الاعتماد على الأبعاد التي تضمنتها الدراسات السابقة والتي تُلائم واقع الفئات المستهدفة من الدراسة، فقد تم الاستفادة من أبعاد دراسة (العماوي، 2020)، دراسة (ريان، 2019)، دراسة (البرلسي، عفت، 2017)، دراسة (السبيعي، 2018)، دراسة (الشهري، 2015)، دراسة (هاشم، 2014) في تحديد أبعاد جودة الحياة في إطار الدراسة الراهنة.

وفيما يلي أبعاد جودة الحياة للفئات المهمشة المعتمدة في الدراسة الحالية:

1.4.2.2. الفقر:

يعتبر الفقر ظاهرة قديمة وآفة اجتماعية خطيرة شهدتها البشرية عبر العصور، وهي ظاهرة معقدة وذات جوانب متنوعة: اقتصاية، سياسية، ثقافية، وبيئية، ويعتبر الفقر سمة أساسية لا يمكن إغفالها في الدول النامية، حيث تطورت طريقة إدراك هذه الظاهرة والنهج المتبع للقضاء عليها (الزعانين، 2019).

وتختلف الدراسات المتخصصة التي تناولت الفقر في العلوم الاجتماعية والاقتصادية حول تحديد أبعاد الفقر، وسبل معالجته، ولكنها تتفق جميعاً في أن الفقر أكبر انتهاك لحقوق الإنسان، وأنه ثمرة سياسات منحازة (عوض وآخرون، 2013)، كما أن الفقر ليس مجرد مشكلة تتعلق بالفقراء، بل هو أحد التحديات التي تواجه جميع المدافعين عن العدالة الاجتماعية، وجميع الباحثين عن النمو المستدام (هاشم، 2014). ويتجسد الفقر في أشكال متداخلة من الحرمان، والمرتبط بالتمييز وعدم الأمان والاستبعاد الاجتماعي (عوض وآخرون، 2013).

ويُعرف الفقر بأنه عبارة عن حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية الضرورية للإنسان، أو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، أو عدم القدرة للوصول إلى الحد الأدني من الاحتياجات المهمة المادية، مثل تأمين الملبس والمسكن والطعام والشراب، والاحتياجات غير المادية مثل حق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية (الإغاثة الإسلامية، 2017).

وترى الباحثة أن ما يجعل الفقراء غارقين في الفقر غير قادرين على الخروج منه، هو حرمانهم من الوصول إلى حقوقهم المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغالباً ما يكونوا غير قادرين على التعبير بالقدر الكافي عن احتياجاتهم، والمشاركة في الحياة العامة، والتأثير على السياسات التي تؤثر حتماً على حياتهم.

ويعتبر اعتماد إستراتيجية للحد من الفقر أمرٌ إلزامي على كافة الدول الموقعة على صكوك حقوق الإنسان، وبالتالي فإن بذل الجهود الرامية للحد من الفقر هو مسؤولية مشتركة، فبينما تكون الدولة هي المسؤولة في المقام الأول عن إعمال حقوق الإنسان للأفراد الذين يعيشون في كنفها، يكون أيضاً على الدول الأخرى المتقدمة والجهات الفاعلة غير التابعة للدول مسؤولية الإسهام في إعمال حقوق الإنسان، أو على الأقل مسؤولية عدم انتهاكها.

- تصنيف الفقراء:

يصنف الفقراء إلى ثلاث فئات حسب دراسة الفقر التي أُجريت في المحافظات الجنوبية الفلسطينية (لإغاثة الإسلامية: 2017):

1. **فئة أفقر الفقراء:** وهم المعدومون ممن لا يملكون أي شيء، وحالتهم الصحية سيئة، ويعانون من حالة انعدام غذائي، نظراً لعدم قدرتهم على تناول أغذية تفي بمتطلبات واحتياجات أجسامهم، ويعيشون في ظروف سكنية مهترئة، وهم من أصحاب الدخل المتدني جداً، ومعظمهم يعتمدون على المساعدات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية والمنظمات الإغاثية، وغالبيتهم لا يملكون سبل الوصول إلى التعليم.
2. **فئة الفقراء المدبرين (القادرون على التكيف):** وهم الفقراء الذين يمتلكون مجموعة من الموارد أكثر مما يمتلكه أفقر الفقراء، ويمارسون أنواع شتى من إستراتيجيات سبل المعيشة، وتتكون أسرهم من عدد كبير من الأطفال.
3. **فئة الفقراء الميسورين:** وهم الفقراء الين يعيشون فوق خط الفقر دون رفاهية، ولديهم عدد أقل من الأطفال (5–4)، ويقيمون في مساكن جيدة من الطوب والاسمنت، ويمتلكون مصدراً للدخل.

وبحسب إحصاءات البنك الدولي، يعيش نحو ربع الفلسطينيون تحت خطّ الفقر، 59.3% من سكان غزة و14% في الضفة الغربية، هذا وقد أشار البنك الدولي في تقريره للعام 2021 إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وخاصة بعد تفشي جائحة كورونا في أوائل عام 2020، وأكد التقرير أنه حتى قبل أن تتفاقم الأوضاع من جراء الجائحة، فإن آفاق الاقتصاد الفلسطيني كانت قاتمة في ظل انخفاض مستويات النمو، واستمرار عجز المالية العامة، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر، إذ تشير هذه الاحصاءات إلى انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 11.5% خلال العام 2020، بفارق كبير عن تقديرات سابقة بانكماش 7%، تحت تأثير جائحة كورونا وانقطاع أموال المقاصة (البنك الدولي، 2021).

- العوامل التي تسهم في الحول دون خروج الفقراء من دائرة الفقر في المحافظات الجنوبية الفلسطينية:

تتعدد العوامل التي تقف حائلاً أمام خروج الفقراء من دائرة الفقر في المحافظات الجنوبية، إذ يُمكن إيضاح هذه العوامل في الجوانب التالية كما أشار إليها كل من (ريان، 2019)، (الاغاثة الاسلامية، 2017)، (الزعانين، 2019):

1. الحصار المفروض على المحافظات الجنوبية الفلسطينية منذ عام 2006.

2. ارتفاع معدلات النمو السكاني، والذي ترافق معه عدم التخطيط الاقتصادي بما يكفل استيعاب هذه الزيادة في سوق العمل.
3. انعدام الدخل أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر.
4. ضعف أداء المؤسسات الحكومية بما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة، مع غياب سياسات وطنية تعمل على محاربة الأسباب الجذرية للفقر.
5. المشاكل الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع مثل الركود الاقتصادي.
6. عدم امتلاك الأصول المادية وغير المادية (الأصول المادية: الأرض، الادخار، سهولة الوصول إلى القروض المالية)، (أما الأصول غير المادية: المستوى الصحي والتعليمي الجيد، المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الديموقراطية السياسية والتنمية).

2.4.2.2. التعليم:

يعد التعليم حق من حقوق الإنسان، وهو في الوقت ذاته وسيلة لا غنىً عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، فالتعليم بوصفة حقاً تمكينياً، هو الأداة الرئيسية التي يمكن بها للفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر، وأن يحصلوا على وسيلة المشاركة كلياً في مجتمعاتهم، وللتعليم دورٌ حيويٌ في تمكين المرأة، وحماية الأطفال من العمل الاستغلالي الذي ينطوي على المخاطر، وكذا في تشجيع حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية البيئة (عوض، 2012)، وهنا لا بُدَّ من إزالة جميع المعوقات التي تحول دون حصول الأفراد وخاصة الفئات المهمشة على حقوقهم، وفرصهم الكاملة في شتى مجالات الحياة، وخاصة التعليم الذي هو أساس التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية (على، 2019).

ويتزايد الإيمان بأهمية التعليم على أنه أحد أشكال الاستثمارات الانتاجية التي تعتبرها الدول حجرها الأساسي في عمليتي البناء والتنمية، وهنا يشير عوض (2012) إلى التعليم بأنه سلعة عامة وخاصة، ويفسر ذلك، بأن التعليم أول من يستفيد منه هو صاحب الشأن، ولكنه أيضاً سلعة عامة تفيد الجميع.

ويشير هاشم (2014) إلى أن التعليم الجيد هو النظام الذي يُكسب الفرد مهارات ومعارف ومعلومات وقدرات وقيم وعادات تمكنه من الفهم السليم لكل ما يحيط به، ويؤهله للعمل والكسب، ويتيح له استمرار فرص الارتقاء والتقدم في الحياة والاستمتاع بها.

- أبعاد الحق في التعليم الجيد:

وفقاً لدليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية (2017)، يتطلب الوصول إلى التعليم الجيد بجميع أشكاله ما يلي:

1. **التوافر:** يجب أن تتوافر مؤسسات وبرامج تعليمية بأعداد كافية، ويشمل ذلك توافر البيئة التعليمية المادية من مبانٍ ومرافقٍ صحية للجنسين، مياه صالحة للشرب، وغير المادية من الكادر التعليمي المؤهل والمدرب والمناهج التعليمية.
2. **إمكانية الالتحاق:** يجب أن يكون من السهل على الجميع الوصول إلى المؤسسات والبرامج التعليمية دون تمييز (ولا سيما الفئات المهمشة)، وأن يكون في المتناول من الناحية المادية.
3. **إمكانية القبول:** يجب أن يكون جوهر وشكل التعليم (المناهج وأساليب التدريس) مقبولة، والملاءمة للطلاب من الناحية الثقافية والجودة، ويصب في صلب الأهداف التعليمية المطلوبة.
4. **قابلية التكيف:** يجب أن يكون التعليم مرناً مع احتياجات المجتمعات، ويستجيب لاحتياجات الطلاب.

وفي المحافظات الجنوبية الفلسطينية، انعكست الحالة الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بظروف الحصار والصراع المتكرر على عجز النظام التعليمي عن توفير التعليم المناسب لأكثر من نصف مليون طفل تأثر بتدهور الظروف المعيشية؛ ويتلقى معلموهم رواتب جزئية؛ وتفتقر مدارسهم الحكومية للميزانيات التشغيلية؛ هذا بالإضافة إلى محدودية إمكانات الوصول للتعليم، بخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ والوضع النفسي الذي يؤثر على غالبية الأطفال والمعلمين، وعمل عدد كبير من المدارس بنظام الفترتين أو الثلاث فترات أحيانا، وازدحام الصفوف (صباح، 2020).

3.4.2.2. السكن اللائق:

يعتبر توفير السكن الملائم عنصراً جوهرياً من عناصر ضمان الكرامة الإنسانية، ويتضمن مصطلح السكن الملائم ما يتجاوز مفهوم الجدران الأربعة للغرفة والسقف الذي يستظل به الإنسان، فالسكن ضرورة أساسية من ضرورات الحياة الجيدة للإنسان، ويعتبر حق من حقوق الإنسان، وبحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948م، فقد تم الإعلان عن حق الإنسان في السكن في سياق الحق في مستوى معيشة لائق، حيث ينبغي أن يُتاح السكن للجميع وخصوصاً للجماعات المحرومة مثل: النساء وكبار السن والأطفال وذوي الحاجة؛ وغيرهم من محدودي الدخل والطبقات الفقيرة بشكل عام (عوض، 2012).

كما أن جودة المسكن تعتبر من أهم العناصر التي تساهم في الحفاظ على صحة الإنسان، فعدم توفر

مسكن صحي أو ملائم يُلبي احتياجات الأسرة؛ يؤدي إلى انتشار الأمراض الموسمية بين أفراد الأسرة (الإغاثة الإسلامية، 2017).

ويعبر السكن اللائق عن السكن الذي يأمن فيه الفرد على نفسه وأسرته، ويحفظ لهم خصوصيتهم وتتسع مساحته لحياة أفراده، وتتوفر فيه خدمات البنية الأساسية من مياه شرب نقية وصرف صحي مناسب، مع توافر القدر المطلوب من الطاقة أو الكهرباء، ويسهل الوصول إليه والاتصال به، على أن تتوافر فيه مواصفات المسكن الصحي المتفق عليها بحيث تدخله الشمس ويتخلله الهواء (هاشم، 2014).

- أبعاد الحق في السكن اللائق:

حددت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR، 2010) مواصفات السكن اللائق بما يضمن الكرامة الإنسانية للإنسان والتي تشمل:

1. توافر الخدمات والمرافق وكل مكونات البيئة اللآزمة للصحة والأمن والراحة والتغذية.
2. القدرة على تحمل التكلفة، إذ ينبغي أن تكون التكاليف المالية الأسرية المرتبطة بالسكن لا تهدد تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى.
3. الصلاحية للسكن وأن يوفر السكن الحماية اللآزمة من التغيرات الجوية.
4. إتاحة إمكانية الحصول على مسكن، وخاصة للفئات المهمشة التي ينبغي أن تكون لها الأولوية في الاستفادة من مشاريع الإسكان.

وترى الباحثة أن السكن اللائق حاجة أساسية للمواطنين، وفي نفس الوقت يعتبر استثمار اقتصادي، إذ ينطوي عليه توفير فرص عمل لفئات كثيرة منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فهو يؤدي وظيفة اجتماعية تنموية في تحسين جودة حياة المواطنين، ويسهم في تحقيق النمو وتحريك عجلة الاقتصاد في نفس الوقت، كما ويلعب المسكن الائق دوراً كبيراً في تنمية رأس المال البشري وتوليد رأس مال اجتماعي، كونه يعمل على تعزيز سبل الأمن والحماية وبناء الثقة والتماسك الاجتماعي، وإدماج الفئات الضعيفة ضمن نسيج المجتمع.

4.4.2.2. الصحة:

يعد الحق في الصحة حقاً أساسياً لا غنىً عنه من حقوق الإنسان، وذلك من أجل التمع بحياة جيدة، ويجب أن يُفهم الحق في الصحة على أنه الحق في التمتع بمجموعة متنوعة من المرافق والسلع والخدمات،

والظروف الضرورية لبلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة (عوض، 2012)، وهو المستوى الي يجعل الفرد يتمتع بمتوسط عمر أطول، وبجسد سليم معافى، خالياً من الأمراض والإعاقات، جسدٌ قادرٌ على أداء وظائف الحياة والعمل والاستماع بها بكفاءة وفعالية (هاشم، 2014).

يتعاظم تبنّي الدول والحكومات لمبدأ تحسين جودة الخدمات الصحية للمواطنين؛ باعتبارها أحد أهم حقوقهم الأساسية، وذلك من خلال التركيز على النهوض بكفاءة وفاعلية القوى العاملة الصحية، وبنيتها التخصصية، ويكمن الهدف الرئيس لجودة الخدمات الصحية في الوصول إلى مجتمع خالٍ من الأمراض سواءٌ الجسدية أم النفسية، وبناء مجتمعٍ مثقفٍ صحياً، وتحقيق رضا كافة أصحاب العلاقة في المجال الصحي (الشوا: 2020).

ترى الباحثة أن جودة الحياة الصحية للمواطنين تعد أحد أهم الركائز الأساسية في الدول؛ باعتبار الإنسان المورد البشري الأهم في عملية البناء والتنمية على المدى الطويل.

- أبعاد الحق في الخدمة الصحية الجيدة:

1. الملموسية : ويعبر عن المواد الملموسة مثل المعدات والمباني والمنشآت.
2. الاعتمادية : ويشمل بعد الاعتمادية القدرة على أداء الخدمة المتوقعة بشكل دقيق، وبكفاءة عالية تصل الى رضا المستفيد عن الخدمة الصحية.
3. الاستجابة: وتشمل السرعة في تقديم الخدمة الصحية المطلوبة، والاستجابة الفورية لكافة احتياجات المريض.
4. التعاطف: ويعبر عن وضع درجة الرعاية والاهتمام للمريض على رأس أولويات العاملين في المجال الصحي، وتفهم احتياجاته والتعامل معه بشكل لطيف (الشوا، 2020).

وترى الباحثة إن تنمية المجتمع الفلسطيني تبدأ بتوفير كافة الاحتياجات الأساسية لكافة الفئات في المجتمع لا سيما الفئات المهمشة، وتوزيع كافة الخدمات بصورةٍ عادلة على كل فئات المجتمع دون محاباة أو تمييزٍ لأيٍ لونٍ، أو جنسٍ، أو انتماءٍ، أو حالةٍ، وذلك من أجل تحسين جودة الحياة لأفراد الشعب الفلسطيني من خلال تحسين التعليم وخدمات الرعاية الصحية، ومكافحة الفقر والبطالة، وتمكين جميع الفئات المهمشة، وإتاحة المجال أمامهم للمشاركة في عملية البناء والتنمية بصورةٍ فعالة في المجتمع، مما سينعكس على كافة القطاعات المجتمعية بصورة إيجابية يقودها نحو التحضر، ومواكبة عمليات التنمية في البلدان الأخرى.

كما وترى الباحثة أن تحسين جودة الحياة من خلال الأبعاد التي ركزت عليها الدراسة؛ يؤدي إلى سيادة القانون والقضاء على الجريمة والعنف؛ من خلال إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع، وحصول كافة فئات المجتمع على حصة تشاركية من خيرات وموارد الوطن، وتوفيره للاحتياجات الأساسية بشكل متساوٍ، والمساواة في الفرص، مما يساهم في تنمية رأس المال البشري، ودعم عجلة التنمية الاجتماعية في فلسطين.

5.2.2. الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني:

1.5.2.2. مفهوم الهشاشة:

يصف مفهوم التهمش الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون خارج الأطر الاجتماعية التقليدية، ويعبر مفهوم التهمش في سياقه العام عن وجود مستويات من الاستبعاد أو الإقصاء والاستثناء وعدم الشمول، أما مصطلح التهميش exclusion social, marginalization لا ينحصر في النواحي الاقتصادية فقط، وإنما يمتد ليشمل مؤشرات ذات دلالة سياسية واجتماعية وثقافية مرتبطة ببنية المجتمع، والتي تشير إلى الإهمال الذي تتعرض له فئات أو أفراد بشكل محدد (برغال، 2016).

ووفقاً لتقرير التنمية الاجتماعية الثالث الذي أصدرته الأسكوا (2019)، فإن الإقصاء أو التهميش الاجتماعي هو عملية معقدة ومتعددة الأبعاد؛ تنطوي على نقص الموارد والسلع والخدمات، وعلى الحرمان من الحقوق، وعدم القدرة على المشاركة في العلاقات والأنشطة في مختلف المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، ويؤثر الإقصاء على نوعية حياة الأفراد وعلى التماسك المجتمعي، وبالتالي يعيق تحقيق العدالة.

يقصد بالتهميش وضع العوائق التي تمنع الأفراد أو الجماعات أو فئات معينة من الحصول على الفرص والموارد والحقوق المتاحة طبقاً لظروفهم وإمكانياتهم وقدراتهم متساويين في ذلك مع بقية الأفراد؛ مما يجنبهم الحرمان والفقر واليأس، ويحقق لهم العدالة الاجتماعية (علي، 2019، ص28).

ويعبر مفهوم الهشاشة عن "حالة نسبية تتفاوت من منطقة إلى أخرى ومن فرد أو مجموعة وأخرى، والتي عادةً ما ترتبط بتاثيرات ومسببات بيئية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية وغيرها، وتترافق مع وجود مؤشر أو أكثر من المعايير ذات الدلالة على حالة الضعف، كالبطالة والفقر، التمييز والعنف، الانقطاع عن التعليم أو التسرب من الدراسة في سن مبكرة، ممارسة السلوكيات السلبية والخطيرة وغيرها، والتي من شأنها أن تؤثر على واقع تلك الفئات، وتجعلها من المجموعات الأكثر ضعفاً وأكثر قابليةً لأن تكون

عرضةً للتهميش والإهمال والحرمان والاستبعاد" (برغال، 2016، ص. 16). ويشير مفهوم الضعف من وجهة نظر عوض (2012) إلى مجموعات من الأفراد اللذين هم أكثرُ عرضةً للتهميش والاستبعاد من أقرانهم الآخرين.

وتعرف ريان (2019) الفئات المهمشة بأنها "الفئات غير القادرة على الاندماج بالمجتمع؛ بسبب عدم قدرتها على التكيف مع نفسها أو مع المحيط لأسباب تعود إلى نواحٍ اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية".

ويمكن النظر إلى تعريف الفئات المهمشة بأنها تلك الفئات التي تُعاني من عدم وجود بعض حقوقهم الأساسية، وتعاني من نقص الخدمات والحقوق، وما يندرج في إطارها من مناطق مهمشة (فريق الأمم المتحدة القطري الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2016).

وترى الباحثة أن وجود هذه الفئات ضمن النسيج الاجتماعي لا يعني أن الفرد منهم يعاني من عجز كامل عن القيام بدوره، بل توجد لديه قدرات خاصة يمكن استثمارها إذا ما قدمت له فرص المشاركة والإدماج والتمكين، بالتالي يتم إنقاذهم من دائرة الحرمان والاستبعاد، ويكونوا على قدم المساواة مع أفراد المجتمع كافة في الوصول إلى حقوقهم كاملة.

وفي ظل تعقد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، تراجعت مساهمة المؤسسات العامة وحدها في مجابهة تلك الحالات، لذلك باتت المنظمات غير الحكومية إحدى الفواعل الأساسية التي تُسهم وبشكل كبير في معالجة حالات الضعف والهشاشة، إذ يبلغ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق الفلسطينية 3600، منظمة تنفذ برامج ومشاريع في مختلف القطاعات مثل التعليم والصحة والمياه والزراعة وحماية الطفولة والمرأة وغيرها (اشتية، 2016)، وتستهدف هذه المنظمات بشكل أساسي الفئات المهمشة بهدف تحسين جودة حياة تلك الفئات، وتوفير حياة كريمة لهذه الفئات بما يضمن لهم الحصول على الحاجات الأساسية من متطلباتهم المعيشية، وتحقيق الحماية للفئات الأَوْلى بالرعاية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والوصول إلى الكرامة الإنسانية (الحمضيات، 2018).

2.5.2.2. عوامل الهشاشة في المجتمع الفلسطيني:

تُعاني الفئات المهمشة في غالبها من واحدٍ أو أكثر من بين خمس عوامل بنيوية تساهم في الحرمان والضعف في الظرف الفلسطيني، وهذه العوامل تشمل: مكان الإقامة، التعرض للعنف، العوامل الاقتصادية، العوامل المؤسسية والسياسة.

1. **عوامل الهشاشة المتعلقة بالموقع:** إن المكان الذي يقيم فيه الشخص في الأراضي الفلسطينية المحتلة يكتسب أهمية مركزية في فهم مجالات الهشاشة والحرمان، فالموقع هو الذي يُحدد من يملك الولاية على تقديم الخدمات الأساسية والسيطرة على الموارد الانتاجية، ومن هم الملكفون بالمسؤوليات، ومدى جودة الخدمات المقدمة (فريق الأمم المتحدة القطري الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2016). فعلى سبيل المثال، تشهد المحافظات الجنوبية الفلسطينية التي يبلغ تعداد سكانها 1.9 مليون نسمة حالة من التدمير المتسارع لعمليات البناء أو التنمية كنتيجة مباشرة للحروب المتكررة، والنمو السكاني المتزايد، والإغلاق البري والبحري والجوي الذي تفرضه إسرائيل منذ عام 2007، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات العزلة على التشغيل والتعليم والرعاية الصحية والروابط الاجتماعية، إلى جانب الانقسام بين شطري الوطن الذي يفاقم آثار الإغلاق على أهالي المحافظات الجنوبية الفلسطينية (الزعانين، 2019).
2. **العنف كعامل مساهم في الهشاشة:** إن العنف المتفشي والذي يُسبب الأذى الجسدي، ويَحد من الخيارات اليومية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة العنف الاجتماعي، إذ يعتبر العنف القائم على النوع الاجتماعي من اعتبارات الحماية البارزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتتعرض له النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن بشكل خاص (علي، 2019).
3. **العوامل الاقتصادية المساهمة في الهشاشة:** تشتمل أبرز العوامل الاقتصادية المساهمة في الهشاشة في فلسطين على الفقر، وتفاوت الفرص الاقتصادية، وارتفاع معدلات الإعالة، وما يُفاقم ذلك محدودية فرص العمل، وعدم تكافؤ الفرص من خلال تفاوت القدرة على الوصول إلى الموارد والأصول الانتاجية، والتباين في الوصول إلى فرص العمل اللائق، وارتفاع معدلات البطالة (الزعانين، 2019).
4. **العوامل المؤسسية والسياسية المساهمة في الهشاشة:** في ظل الاحتلال، تبدوا قدرة السلطة الفلسطينية ضعيفة على تقديم خدمات ذات جودة مرتفعة، خاصةً في مجالي التعليم والصحة (فريق الأمم المتحدة القطري الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2016)، كما أن فئات كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة لديهم احتياجات خاصة إضافية لا تتم تلبيتها بالقدر الكافي، فتزداد درجات الهشاشة والحرمان، إلى جانب نقص الخدمات التي تُقوي وتمكن هذه الفئات وتعزز صمودها، وفي الغالب فإن الثغرات المؤسسية في هذا المجال هي انعكاسٌ لغياب الصوت والمشاركة، والحدود التي تحكم حرية الإعلام وحرية التعبير (علي، 2019).

3.5.2.2. أنواع الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني:

يعتبر كافة الفلسطينيين اشخاص معرضون للضعف والهشاشة بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي

الفلسطينية، إلا أنه يبدوا أن البعض منهم أشدُ ضعفاً من الآخرين على الدوام، وأكثرُ معاناةً من الحرمان بصورة منهجية (فريق الأمم المتحدة القطري الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2016)، وتضم أهم الفئات المجموعات المهمشة التالية: الأطفال، النساء، ذوي الإعاقة.

1. الأطفال:

تعرف اتفاقية حقوق الطفل المادة رقم (6) الطفل بأنه : كل إنسان لم يتجاوز الثامنةَ عشرةً من عمره؛ ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك، بموجب القانون المنطبق، وفي ضوء هذا التعريف، فإن هذه الشريحة في المجتمع الفلسطيني تضم أكثر من نصف عدد السكان؛ إذًا هي شريحة تمثل قطاعاً هاماً في المجتمع، وتشكل أهمُ مصدرٍ للبناء والتنمية.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلقة بواقع الطفل الفلسطيني (2021)، إلى أن نسبة الأطفال في فلسطين تُشكل 45% من إجمالي أعداد السكان، بواقع 43% في الضفة الغربية و48% في قطاع غزة، وبلغت نسبة الإناث دون 18 سنة اللواتي عقدن قرانهن عام 2017 حوالي 20% من إجمالي الإناث اللواتي عقدن قرانهن خلال نفس العام؛ بواقع 19% في الضفة الغربية، و21% في قطاع غزة.

وأشارت بيانات مسح القوى العاملة 2018، أن نسبة الأطفال العاملين (سواءٌ بأجر أو بدون أجر) في فلسطين حوالي 3% من إجمالي عدد الأطفال ضمن الفئة العمرية (17–10) سنة، كما ارتفعت نسبة الأطفال الفقراء من 27% في العام 2011 إلى 31% في العام 2017، حيث بلغ عدد الأطفال الفقراء 645 ألف طفل، بواقع (14% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة)، أما بالنسبة إلى الفقر المدقع، نجد أن نسبة الأطفال الذين يعانون من الفقر المدقع قد ارتفعت إلى 17% في عام 2017 بواقع (5% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة) وفقاً لقواعد بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للعام 2017.

ومن الملاحظ هنا أن الاوضاع السائدة في فلسطين بمختلف مجالاتها سواءٌ الاقتصادية منها، أم الاجتماعية والتعليمية والصحية، قد أثرت سلبًا على حياة الأطفال، حيث أدى الحصار إلى تزايد معدلات الفقر، وارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، الأمر الذي أثر بشكل كبير على مقدرة الأهالي من توفير احتياجات أطفالهم، ودفعهم إلى تبنى آليات تكيف سلبية مثل عمالة الأطفال، والزواج المبكر والتسرب من التعليم، فطالما أن الأسر لم تتمكن من توفير الاحتياجات الأساسية للأطفال والتي تتضمن توفير السكن الملائم والملبس والطعام المغذي، فإن ذلك لا بُدَّ وأن يؤثر سلباً على الصحة الجسدية والنفسية لهم، وبالتالي يضاعف من شعور هؤلاء الأطفال بالحرمان والضعف، وعلى الجانب الآخر فكلما

استطاعت الأسرة توفير السكن الجيد والملبس والطعام المغذي لأطفالها، فإن ذلك سيساهم في التكوين الجسدي والعقلي والنفسي للأطفال بشكل سليم.

2. النساء:

هناك ارتباطاً وثيقاً بين إسهام المرأة في البناء المجتمعي وتعزيز قدراتها من جانب، وبين التطور الاقتصادي والتنموي من جانب آخر، حيث أكدت المنظمات الدولية أهمية تعزيز دور المرأة في التنمية، لذا فقد قدم تقرير البنك الدولي للعام (2001) والذي حمل عنوان "جندرة التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والصوت"، دليلاً قوياً على أن إقصاء المرأة عن المشاركة الإنتاجية الملموسة اقتصادياً يضر بفاعلية ونجاعة السياسات الحكومية التنموية، فالمرأة عنصرٌ بشريٌ فاعل، وعامل كالرجل، لذا فإن إقصاء هذا العنصر وإهمال جهوده وإنتاجيته وتأثيراته؛ يمثل بلا شك سوء استغلال وإهدار للموارد المتاحة في المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يعيق جهود التنمية ويُشوه مساراتها ومخرجاتها.

ولا تختلف المرأة الفلسطينية عن مثيلاتها من النساء خاصة في البلدان العربية؛ والتي تتشارك معها في الموروث الثقافي والاجتماعي؛ والذي أعطى للرجل لعب دور المعيل الاقتصادي دون إشراك حقيقي للمرأة في الأنشطة الاقتصادية؛ حيث بقيت المرأة رهينة الأدوار الاجتماعية التقليدية، وبناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاصة بمسح القوى العاملة للعام 2019، لا تزال هناك فجوة واسعة بين مشاركة الرجال ومشاركة النساء في سوق العمل الفسطيني، حيث أن مشاركة الرجال تزيد بنحو 4 أضعاف عن مشاركة النساء (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

لكن بالرغم من مشاركة الفلسطينيات المتدنية في القوى العاملة مقارنة بالذكور، فإنهن يرأسن قرابة عُشر الأسر الفلسطينية داخل فلسطين، وقيادة النساء لهذه الاسر ارتبطت باسباب خاصة منها فقدان هذه الأسر معيلها الأول نتيجة الظروف السياسية الخاصة بالاحتلال، فهناك أعداد كبيرة من الشهداء والأسرى الفلسطينيين (مسح القوى العاملة، 2019).

تعتقد الباحثة أن الحاجة إلى التمكين الحقيقي لهذه الفئة المهمشة تكون من خلال تعزيز الإطار المؤسسي لتوفير الموارد والآليات الوطنية التي تدعم المساواة بين الجنسين، واعتراف الجهات أصحاب المسؤولية بحق النساء في المشاركة الفاعلة في بناء الاقتصاد الوطني، وإفساح المجال لهن في سوق العمل للخروج من دائرة الفقر والاستهلاك والمساهمة في البنية الانتاجية، وحماية الشرائح الأوْلى بالرعاية من خلال تبني برامج الحماية الاجتماعية، وبرامج التمكين الاقتصادي التي تتضمن تعليم جيد للفتيات، وخلق فرص عمل لائقة للشابات.

3. ذوي الإعاقة:

نظرياً، يتمتّع ذوو الإعاقة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص الأصحاء، ولهم الحق في المشاركة في جوانب الحياة المختلفة التي تشمل الحياة العائليّة، والمدارس وأماكن العمل، والسياسة والخدمات، ولكن الحقيقة في معظم الدول النامية هي عكس ذلك تماماً، إذ يواجه هؤلاء الأشخاص بكافة فئاتهم العمرية من أشكالاً متعددة من الهشاشة والحرمان التي تقوض فرصهم في الوصول إلى الحياة الجيدة (بروجين وآخرين، 2012)، كما يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من التحديات والانتهاكات لحقوقهم، وهم الأكثر عرضة للبطالة والأمية، والأقلُ وصولاً إلى مصادر الخدمات، والأقلُ حظاً في التمتع بأنظمة الحماية التي تعاني بواقع الحال من الهشاشة والضعف، وهم الأكثر انكشافًا وعرضةً للفقر وسوء المعاملة والتمييز في أماكن العمل والتعليم، وفي الوصول إلى المرافق العامة ومصادر سبل العيش (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ديوان المظالم، 2021).

والأشخاص ذوو الإعاقة هم الأشخاص الذين يعانون من صعوبات بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأجل؛ وتعبر ظروف الإعاقة عن الحواجز والمواقف والبيئات المختلفة، التي تحول دون مشاركتهم مشاركة فعالة في مجتمعهم، وعلى قدم المساواة مع الآخرين (OHCHR، 2021).

تشير إحصاءات الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت (2017) إلى أن عدد السكان ذوي الإعاقة في فلسطين بلغ 92,710 فرداً، منهم 44,570 فرداً في الضفة الغربية، و48,140 فرداً في قطاع غزة، وحول انتشار الإعاقات وفقاً لنوعها، أظهرت النتائج أن إعاقة الحركة واستخدام الأيدي هي الأكثر انتشاراً؛ شكلت ما نسبته 1.1% من مجمل السكان الفلسطينيين، تلتها إعاقة البصر؛ شكلت ما نسبته 0.7%، ثم إعاقات السمع بنسبة 0.5%، فالتذكر والتركيز بنسبة 0.4%، وأخيراً إعاقات التواصل بنسبة 0.4%، وأظهرت النتائج أيضاً أن نسبة الذين لديهم إعاقة واحدة على الأقل كانت الأعلى في شمال غزة؛ حيث بلغت 3.2% من مجمل السكان في المحافظة مقارنة بباقي محافظات فلسطين.

وقد التزمت الحكومة الفلسطينية ومنذ نشأتها بتوسيع قاعدة الحماية لذوي الإعاقة، حيث قامت بسن التشريعات والأنظمة اللآزمة لحمايتهم وحفظ حقوقهم، وكذلك انضمت دولة فلسطين إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في 2014، وذلك إيماناً منها بأهمية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أسوةً بباقي المواطنين، وتعبيراً عن احترامها لمبادئ وروح اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التقرير الاولي لدولة فلسطين الخاص بإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2019)، وكذلك قامت بإنشاء مراكز الدعم والتأهيل المتخصصة لمساعدة المعاقين في نيل احتياجاتهم الإنسانية، والصحية والاجتماعية

والأسرية، كما وفرت الحكومة الفلسطينية العديد من فرص التعليم والعمل لهم.

وترى الباحثة أنه مع تزايد أعداد الأشخاص ذوو الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، وخاصة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية نتيجة الحروب المتوالية، لا يزال هناك احتياجات كبيرة لهذه الفئة تقع على عاتق أصحاب المسؤولية في ظل نقص المراكز المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، ونقص الموزانات من حيث الخدمات اللوجستية، وضعف البنية التحتية اللآزمة لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية والتأهيل والدمج في المجتمع، وتحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية لهم.

وتعتقد الباحثة أن العمل على تعزيز تمتع هذه الفئة بصورة كاملة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومشاركتهم وإدماجهم، ودعم استقلالهم الذاتي وتوسيع خياراتهم، وتسهيل وصولهم إلى التعليم والصحة، ودعم سبل عيشهم المستدام؛ سيفضي إلى زيادة الشعور بالانتماء وتحقيق تقدم كبير في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر.

3.2 المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في تحسين جودة حياة الفئات المهمشة

1.3.2. مقدمة:

ساهمت العديد من المتغيرات العالمية خلال العقود الثلاث الماضية من القرن الماضي في إحداث تحولات، وإفراز تحديات كبيرة مَست وبشكل كبير قدرة الدول على القيام بمهامها بشكل منفرد؛ بحيث تلبي تطلعات المجتمعات؛ خاصة تلك العوامل ذات العلاقة بتحسين نوعية وجودة حياة تلك المجتمعات. ساعد هذا السياق في وجود فواعل أخرى تسعى إلى القيام بالمهام ومن بينها المنظمات غير الحكومية (مرايسي، 2012)، إذ جاءت نشأة المنظمات غير الحكومية لسد العجز الذي لم تستطع أن تغطيه المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وأصبحت العملية التنموية مؤسسة على الشراكة بين جميع الفواعل "الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني".

وتعتبر المنظمات غير الحكومية جزءاً أساسياً من مكونات المجتمع التي تخدم في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، إلى جانب دورها في تنمية وبناء المجتمع (نصر، 2019)، وتُركز هذه المنظمات وبشكل أساسي على دعم الفئات المهمشة في مختلف القطاعات؛ من أجل تحسين جودة حياتها، وتحسين ظروفها المعيشية في ومجال متابعة إستراتيجيات مكافحة الفقر، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والسكنية، والاهتمام بالطفولة والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة (حاج، 2015).

2.3.2. مفهوم المنظمات غير الحكومية:

يُعرف أبو عوض (2019) المنظمات غير الحكومية بأنها تلك المنظمات التي تسعى لتحقيق أهداف غير شخصية، وتعتمد في الغالب على المنح والهِبات، وفي تنفيذ أنشطتها على المتطوعين في العديد من المجالات التي تخدم الصالح العام.

فالمنظمات غير الحكومية هي منظمات مستقلة غير ربحية تهدف للعمل التطوعي وتقديم الخدمات لأفراد المجتمع؛ دون انتظار مردود مالي سواءٌ على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو التنموي. وتتكون من عدد أعضاء يتناسب مع حجمها ومهامها (نصر، 2019)، كما وعُرفت أيضاً بأنها "هيئات مستقلة تسعى إلى تحقيق مصلحة عامة، غير هادفة للربح تُقدم خدماتها إلى جميع فئات المجتمع" (حجازي، 2016).

ويري Croppola (2015) بأنها منظمات مستقلة لا تهدف إلى الربح، تُركز على القضايا الاجتماعية

أو الثقافية أو البيئية أو التعليمية، أما معمر (2011) فيرى بأنها منظمات تطوعية إرادية معلنة، لها شكل مؤسس دائم تنشأ باتفاق غير حكومي فيما بين الأفراد أو جماعات الأفراد الخاصة، وهؤلاء الأعضاء ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وهي مستقلة عن الحكومات ولا تعمل بالسياسة، وتقوم بقصد تحقيق أهداف إنسانية لها سمة عالمية دون استهداف تحقيق الربح.

وتُعرف هيئة شؤون المنظمات الفلسطينية (2012) تلك المنظمات بأنها "شخصيات معنوية مستقلة تنشأ بناءً على اتفاق بين مجموعة من الأشخاص الذين لا يقل عددهم عن سبعة أشخاص؛ من أجل تحقيق أهداف مشروعة تهم المصلحة العليا دون استهداف تحقيق الربح أو تحقيق منفعة شخصية".

وتُعرفها الباحثة إجرائيًا بأنها تلك المنظمات التي تستهدف الفئات المهمشة والضعيفة؛ من أجل تحسين جودة حياتها وتخفيف مستويات الفقر الذي تُعاني منه، وتحسين وصولها إلى خدمات التعليم والصحة، وتحسين ظروفها المعيشية والسكنية؛ بالاعتماد على نهج تنموي يضع صيانة وإعمال واحترام حقوق الإنسان في صميم عملياته.

3.3.2. خصائص المنظمات غير الحكومية:

تتميز المنظمات غير الحكومية ببعض السمات التي تعكس طبيعة أنشطتها:

1. **الاستقلالية:** حيث تنشأ هذه المنظمات في ظل غياب أي تدخل حكومي، وعن طريق المبادرة الخاصة من طرف أشخاص خارج إطار الدولة (نصر، 2019).
2. **الطابع التطوعي:** تقوم على مبادئ عمل بدون مقابل في مجالات اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية (حاج، 2015)، إذا أنها لا تهدف للربح، وإنما تسعى لتحقيق الصالح العام والحفاظ على الكرامة الإنسانية للفرد، وتحسين نوعية حياة الأفراد (حجازي، 2016).
3. **درجة عالية من الشرعية والمصداقية:** من وجهة نظر الرأي العام والقاعدة الشعبية التي تستهدفها من خلال نشاطاتها المختلفة نظراً لاعتماها على قيم ومبادئ أخلاقية واضحة (مرايسي، 2012).
4. **طابع الاستمرارية:** تعمل المنظمات في إطار تنظيمي إداري، ووجود رؤية عامة مشتركة حيث تعمل المنظمة وفقاً لمعايير الفعالية والكفاءة والملاءمة؛ بحيث تظل قادرة على تحقيق تلك الأهداف بما يُلائم التغيرات في المجتمع، ويُسهم في إيجاد حلول للمشكلات العامة (حاج، 2015).
5. **اختلاف البنية الشبكية:** أي ارتباط تلك المنظمات بشبكة network كثيفة التفاعلات والعلاقات، بهدف دعم أنشطة المنظمة، وضمان تدفق المعلومات ورفع مستوى أداء المنظمات (مرايسي، 2012).

4.3.2. المنظمات غير الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية:

إن الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني قد جعلها شريكاً فاعلاً وهاماً في عملية التنمية، ولمواجهة الاحتياجات الضرورية للمجتمع الفلسطيني، فالمنظمات غير الحكومية الفلسطينية هي أحد أشكال منظمات المجتمع المدني الهادفة إلى التخفيف من حدة الفقر والعوز الشديد، ومساندة الحكومة من أجل تبني سياسات وبرامج إنمائية تهدف إلى خلق تغيير في حياة المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والفئات المهمشة بشكل خاص، وتميزت هذه المنظمات بمستوىً مميز من الإبداع والصمود في ظروف معقدة للغاية، والقدرة على التكيف بشكل ملحوظ مع البيئة السياسية والاجتماعية المتغيرة في فلسطين.

بحسب الإدارة العامة للشؤون العامة المنظمت غير الحكومية بوزارة الداخلية اللسطينية (2021)، يوجد 969 منظمة غير حكومية تعمل بالمحافظات الجنوبية، وتتنوع تلك المنظمات من حيث طبيعة عملها، ويمكن إيضاح هذه المنظمات وطبيعتها في الجدول التالي:

جدول 1.2: تنوع مجالات العمل في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

م.	مجال العمل	العدد
.1	المرأة	56
.2	الأشخاص ذوي الإعاقة	38
.3	الطفل	27
.4	كبار السن	1
.5	الشباب والرياضة	44
.6	الأسرى والمحررون	5
.7	العمال	3
.8	الاجتماعي	481
.9	الصحي	70
.10	الثقافي	66
.11	التعليمي	40
.12	الاقتصادية	5
.13	السياحة	5
.14	النقابي	16
.15	حقوق الإنسان	11
.16	الزراعي	45
.17	الدينية	9

م.	مجال العمل	العدد
.18	النقل	6
.19	الإعلامي	5
.20	العلاقات الخارجية	4
.21	البنية التحتية	2
.22	القدس	1
.23	الإسكان	1
.24	الأجنية	11
.25	شؤون العشائر	4
	الإجمالي	969

المصدر: (الإدارة العامة للشؤن العامة والمنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية، 2021).

يتبين من الجدول السابق أن المنظمات غير الحكومية التي تستهدف الفئات المهمشة التي تركز عليها الدراسة (النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة) قد احتلت مراتب متقدمة من إجمالي العدد الكلي للمنظمات غير الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وهذا يدلل على عِظم احتياجات تلك الفئات في ظل تعقد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وضرورة تنوع التدخلات التي تسهم في تحسين جودة حياتهم، إلى جانب أهمية التركيز على تلك الفئات كونها جزءاً أساسياً وفاعلاً في تحقيق التنيمة.

5.3.2. دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تجاه تحسين جودة حياة الفئات المهمشة:

في ظل الظروف الاستثنائية، كانت المنظمات غير الحكومية حريصة على تطوير نطاق الخدمات التي لها تأثير أكبر على التنمية الفلسطينية وتوسيعها، ويتجلى هذا من خلال الوعي الموجود لديها حول أهمية دورها في بناء وتطوير المجتمع المحلي، وتحسين جودة حياة أفراده (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2014).

1.5.3.2. دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفقر:

في ظل الوضع الاستثنائي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال، وعدم القدرة من على السيطرة على الموارد الاقتصادية، ساهمت المنظمات غير الحكومية في محاربة الفقر من خلال استحداث برامج تشغيلية لتوفير فرص عمل لبعض الأفراد، وإنعاش وتطوير المناطق الريفية، وتشجيع النمو الاقتصادي، وتحسين الأوضاع الاجتماعية (أبو عدوان، 2013).

وعملت على مساعدة المجتمعات المحلية في مكافحة الفقر والعمل على توفير سبل العيش المستدام من خلال بناء القدرات المؤسسية لهذه المجتمعات بما يمكنها من قيادة عملية مكافحة الفقر وتنمية سبل العيش المستدام من خلال زيادة محاسبية المؤسسات العامة أمام كافة المواطنين وتطوير تلك المؤسسات من أجل السيطرة على المعيقات التي تحول دون خروجهم من الفقر (العيلة، 2015).

إلا أن هذا الدور كما تعتقد الباحثة لم يصل إلى الدرجة المطلوبة في ظل وجود العديد من التحديات خاصة فيما يتعلق بتمويل هذه المنظمات، كما أن جهود المنظمات غير الحكومية يجب أن تُبنى على برامج سليمة قادرة على محاربة الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي بناءً على شراكة حقيقة بين القطاعات الثلاث، ورؤية تنموية موحدة .

2.5.3.2. دور المنظمات غير الحكومية في القضايا الصحية :

تكمن أهمية المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الصحي في فلسطين في علاقتها التكاملية مع وزارة الصحة باعتبارها أحد مُقدمي الخدمات الصحية، إذ تساهم هذه المنظمات بتقديم الخدمات الصحية (المزين، 2012)، هذا وقد ساهم هذا الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مجال القطاع الصحي في الحفاظ على الأوضاع الصحية وخلق واقع صحي فلسطيني، كما وساهم في الحد من العديد من الأمراض والقضاء عليها (أبو عدوان، 2013) .

عملت هذه المنظمات على تقديم الخدمات الصحية للمجتمع الفلسطيني، واستطاعت الوصول إلى شرائح اجتماعية واسعة من خلال البرامج والأنشطة الصحية التي تُنفذها؛ في سبيل توفير الصحة النوعية للجميع دون تمييز، وتطوير وتعزيز الخدمات الصحية والمجتمعية التنموية، وذلك بالاعتماد على مبادىء الرعاية الصحية الأولية، ومشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها لتقوم بدور فاعل في حل مشكلاتها الصحية، والتأثير في السياسات الوطنية نحو تبني سياسات ونظم عمل تكفل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتوفير الصحة النوعية للجميع (الشوا، 2020) .

تعتقد الباحثة أن الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية في القضايا الصحية؛ ما هو إلا نتاج الحاجة لضرورة توفير الخدمات الصحية للشعب الفلسطيني؛ الذي يعاني أفراده من هشاشة القطاع الصحي ونقص في الخدمات الصحية في ظل تعقد الأوضاع السياسية، كما تَجسدت هذه الضرورة في ظل الممارسات العنصرية التي الممارسة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وعلى رأسها الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

3.5.3.2. دور المنظمات غير الحكومية في التعليم:

ساهمت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بلعب دورٍ بارز وهام في الحفاظ على مستوى علمي متميز للمجتمع المدني، فالأنشطة المُنفذة من قبل هذه المنظمات قد أسهمت في تحقيق واقع تعليمي متميز، ساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وعمل على تعزيز هذه الهوية .

كما لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في التعليم من خلال برامجها ونشاطاتها، فعلى صعيد التعليم غير الرسمي، ساهمت في تنظيم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتي تشتمل على تعليم الكبار، والتدريب، والمخيمات الصيفية، إلى جانب تمكين الفئات المهمشة من خلال تعليمهم، وثم تدريبهم حتى يتمكنوا من الاندماج في سوق العمل، هذا إلى جانب تشجيع الإبداع والإنجاز وتحويل الخبرة إلى منتوجات حضارية، إضافة للتركيز في العمل على فئة الفتيات والفتيان لأهمية هذه الفئة في عملية البناء على المستويات المتعلقة بالنمو والتطور (أبو عدوان، 2013) .

4.5.3.2. دور المنظمات غير الحكومية في توفير السكن اللائق:

يواجه قطاع الإسكان في فلسطين منذ الاحتلال الإسرائيلي مشكلات عديدة تمثلت في ظهور مخيمات اللاجئين، والمناطق العشوائية، إلى جانب المساكن التي تَدمرت أو تضررت نتيجة العدوات الإسرائيلي، وقد أحدث ذلك خللاً كبيراً في توفر السكن اللائق، والذي لم يكن متوفرا أساساً بشكلٍ كافٍ .

ساهمت المنظمات غير الحكومية في توفير المأوى المؤقت للنازحين داخلياً، إلى جانب تقديم خدمات إعادة التأهيل للمساكن المتضررة كلياً أو جزئياً كي تُلائم المعايير الأساسية للمسكن المُلائم وفقاً لمعيار building back better، إلى جانب صيانة المنازل كي تكون قادرة على مواجهة ظروف الشتاء القاسية من أمطار وعواصف، كما وعملت هذه المنظمات على بناء قدرات اللجان المجتمعية المحلية ونوادي البلديات والمتطوعين من خلال التدريب، وتوفير الأدوات اللآزمة للاستجابة في حالة الطوارئ والانعاش الذاتي، وتأمين إجراءات الحماية لدعم النازحين داخلياً والسكان المتضررين أثناء وبعد أوقات الطوارئ (Shelter Cluster، 2021).

4.2 المبحث الرابع: الإغاثة الإسلامية فلسطين – منظمة غير حكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

1.4.2. مقدمة:

الإغاثة الإسلامية عبر العالم منظمة دولية غير حكومية عملت على مدار ثلاثين عاماً في أكثر من 40 دولة حول العالم، تسعى لمحاربة الفقر والظلم وعدم المساواة في عالم يعاني فيه نحو ثلاثة مليار شخص، كما وتعمل المنظمة في مجال الإغاثة العاجلة والطوارئ وتنمية الشعوب الفقيرة (الموقع الالكتروني للإغاثة الإسلامية عبر العالم، 2021).

والجدير ذكره أن الإغاثة الإسلامية عبر العالم هي عضوٌ فاعلٌ في العديد من التجمعات الدولية، وعضو في لجنة الطوارئ والكوارث (DEC)، وتتمتع بمركز إستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وهي أحد الموقعين على مدونة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية لقواعد السلوك (منظمة الإغاثة الإسلامية ويكيبيديا، 2022).

تحصل الإغاثة الإسلامية على تمويل لمشاريعها من عدة جهات أهمها كما يشير (الموقع الالكتروني للإغاثة الإسلامية عبر العالم، 2021):

1. مكاتب الإغاثة الإسلامية عبر العالم: مثل مكتب بريطانيا، سويسرا، السويد، ألمانيا، هولندا، كندا، ماليزيا، جنوب أفريقيا.
2. المؤسسات المانحة في أوروبا والدول العربية: مثل الوكالة السويدية للتنمية الدولية– سيدا، مؤسسة فورم سيد السويدية (ForumSyd)، الوكالة السويسرية للتنمية (SDC)، أيادي الخير نحو آسيا– روتا، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية – جدة، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (اوفيد)، جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي – UNDP، ومكتب تنسيق الشئون الانسانية – UN OCHA.

2.4.2. الإغاثة الإسلامية فلسطين:

بدأت الإغاثة الإسلامية بالعمل في الأراضي الفلسطينية في سنة 1997 بهدف التقليل من وطأة الظروف الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وتخدم المجتمعات في جميع محافظات قطاع غزة، وتعتبر شريان حياة للفئات المهمشة خاصة

النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وتباشر الإغاثة الإسلامية عملها في فلسطين من خلال ثلاث برامج أساسية وهي: برنامج المشاريع الإنسانية، وبرنامج التنمية المجتمعية، وبرنامج رعاية الطفولة والتعليم (الموقع الالكتروني الإغاثة الإسلامية فلسطين، 2022).

تمكنت الإغاثة الإسلامية فلسطين من استثمار حوالي 109 مليون جنيه استرليني في برامج إنسانية وتنموية؛ لدعم وتحسن جودة حياة الفئات المهمشة في المجتمع (Islamic Relief in the Occupied Palestinian Territory، 2022):

3.4.2. رؤية الإغاثة الإسلامية فلسطين:

مجتمعٌ فلسطيني خالٍ من الفقر ينعم فيه الناس بحياة كريمة.

4.4.2. رسالة الإغاثة الإسلامية فلسطين:

تجسيداً لقيمنا الاسلامية سنقوم بتنظيم الموارد وبناء الشراكات وتطوير القدرات المحلية كما سنعمل على:

1. تمكين المجتمعات للتخفيف من أثر الكوارث وزيادة الجهوزية قبل حدوثها، والتدخل السريع من خلال الإغاثة والحماية والإنعاش.
2. تعزيز التنمية المتكاملة والرعاية البيئية مع التركيز على توفير سبل العيش المستدامة (الخطة الاستراتيجية 2017–2021).

5.4.2. مجالات عمل الإغاثة الإسلامية:

تسعى الإغاثة الإسلامية إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية من خلال تنفيذ برامج تُحسن من جودة حياة الفئات المهمشة التي تستهدفها؛ بحيث لا تترك أحداً خلف، وتتضمن مجالات عمل الإغاثة الإسلامية حسب تقرير (Islamic Relief in the Occupied Palestinian Territory، 2022) و(الخطة الإستراتيجية 2017–2021):

1.5.4.2. التمكين:

1. **رعاية الأيتام:** تعطي الإغاثة الإسلامية اهتماماً خاصاً للأطفال الأيتام على وجه الخصوص، وتقوم بتوفير الرعاية الكاملة وتقديم الخدمات لهم في مجالات التعليم والصحة والنفسية والعقلية، بالإضافة إلى التنمية الترفيهية.

2. **حماية الطفولة والتعليم:** تتدخل الإغاثة الإسلامية من خلال المساهمة في تحسين الوصول إلى التعليم الجيد نظراً لأن البنية الرئيسية للمؤسسات التعليمية مقلقة بشكلٍ كبير، خصوصاً رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، إلى جانب التدخلات التي تنفذها الإغاثة الإسلامية في مجال حماية الطفولة.
3. **مشاريع المياه والبيئ:** ساهمت الإغاثة الإسلامية في تأمين احتياجات الناس المتعلقة بالمياه؛ من خلال تحسين الوصول إلى مياه آمنة نظيفة صالحة للشرب، وتحسين البيئة المحيطة لمساعدة الأطفال على النمو في بيئة مناسبة.
4. **تحسين سبل العيش:** تسعى الإغاثة الإسلامية إلى إحياء وتمكين المشاريع الصغيرة المتأثرة بالكوارث المتكررة والأزمات الاقتصادية التي مَرَّ بها قطاع غزة، مثل هذه المشاريع كانت تساعد أصحابها على توفير الأمن الغذائي لعائلاتهم من خلال برنامج الاحياء والتمكين، إذ تُنمي الإغاثة الإسلامية هذه المشاريع لتصل لموضع أفضل من خلال بناء القدرات والتدريب والدعم المالي.

2.5.4.2. حماية الحياة والكرامة:

1. **الأمن الغذائي:** تسعى الإغاثة الإسلامية إلي ضمان الأمن الغذائي للفئات المهمشة من خلال توفير الاحتياجات الرئيسية للبقاء على قيد الحياة، بالإضافة إلى تمكينهم من التعرف على طرق سبل العيش التي يمكن الاستثمار بها.
2. **الجهوزية والاستجابة للطوارئ:** تستجيب الإغاثة الإسلامية للحالات الطارئة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، حيث تُعتبر بمثابة شريان الحياة للفئات المهمشة، وتسعى لزيادة عملها لحماية أولئك الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر.

6.4.2. إنجازات الإغاثة الإسلامية فلسطين منذ عام 1997 وفق تقرير (Islamic Relief in the Occupied Palestinian Territory، 2022):

1. دعم حوالي 6 مليون شخص.
2. تنفيذ برامج إغاثية وتنموية بميزانية تقدر ب109 مليون جنيه إسترليني.
3. إعادة تأهيل وإصلاح أكثر من 1,500 منزل على مستوي القطاع.
4. تسهيل وصول أكثر من مليون شخص للمياه النظيفة والصالحة للشرب في المدارس والمرافق الصحية.
5. دعم أكثر من 300,000 طفل، وكفالة أكثر من 15,000 يتيم.
6. توفير المواد الغذائية في رمضان، ولحوم الأضاحي لحوالي 200,000 شخص سنوياً.
7. تمكين أكثر من 2,000 أسرة من الحصول على مصدر دخل ثابت.

7.4.2. شُركاء الإغاثة الإسلامية فلسطين:

1.7.4.2. جمعية أصدقاء بلا حدود للتنمية المجتمعية:

مؤسسة اجتماعية تنموية وتربوية خيرية تم اعتمادها عام 2003، تعمل في مجال التنمية المجتمعية في محافظة دير البلح، من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لإحداث تغيير إيجابي في حياة الفئات الهشة، وذلك من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنموية صُممت بطريقة تشاركية مجتمعية تساهم في تلبية احتياجات المجتمع المحلي، وتحاكي التحديات التي تواجههم وتستجيب لواقعهم، وتتضمن مجالات عمل المؤسسة التعليم وتنمية القدرات والتوعية المجتمعية والصحية والارشاد الأسري والدعم النفسي، وفي مجال المياه والغذاء والمسكن الملائم، والكسوة ومستلزمات الصحة والتأهيل، وفي مجال مواجهة الكوارث الطبيعية والعدوان وآثار الحصار (الموقع الالكتروني لجمعية أصدقاء بلا حدود للتنمية المجتمعية، 2022).

2.7.4.2. جمعية مجموعة غزة للثقافة والتنمية:

هي جمعية أهلية غير ربحية تأسست في العام 1990 بهدف رفع الوعي الثقافي لفئات المجتمع وخاصة الاطفال والشباب، وعلى ضوء التطورات التي حدثت في المجتمع الفلسطيني من حصار وإغلاق للمعابر، فقد بادرت الجمعية إلى تنفيذ مشاريع إغاثية وتنموية استهدفت الأسر الفقيرة؛ بهدف تمكين المجتمع الفلسطيني من الصمود، وتعزيز مشاركة هذه الأسر في بناء المجتمع الفلسطيني.

وللجمعية دورٌ بارز في تمكين الفئات المهمشة نحو المزيد من المشاركة في قضايا المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال تعزيز قدراتهم وتطوير مهاراتهم ووعيهم المجتمعي، وكذلك تحسين أوضاعهم الاقتصادية. تسعى الجمعية إلى المساهمة في تنمية المجتمع ثقافياً ومدنياً من خلال برامجها المختلفة، ومن أجل تحقيق رسالتها تلتزم بمبادئ حقوق الإنسان ومبادئ المساواة والشمولية والتمكين وإدماج الفئات المستهدفة (الموقع الالكتروني لجمعية مجموعة غزة للثقافة والتنمية، 2022).

3.7.4.2. جمعية بيادر للبيئة والتنمية:

مؤسسة غير حكومية غير ربحية تم تأسيسها في 2007، تتطلع جمعية بيادر للبيئة والتنمية للمشاركة المتميزة والفاعلة في إحداث تغيير نوعي في تنمية المجتمع الفلسطيني من خلال تنفيذ برامج تنموية لجميع فئات المجتمع المدني الفلسطيني بقطاع غزة.

ويهدف عمل المؤسسة إلى المساهمة في الحد من الفقر وتحسين سبل العيش من خلال تحسين مشاركة الشباب في تنمية المجتمع، وتحسين الوضع الاقتصادي للشباب والمرأة والأسر الفقيرة، إلى جانب المساهمة في تنمية الطفولة المبكرة عبر تعزيز الصحة النفسية المجتمعية للأطفال، وتعزيز فرص النمو وتطور الأطفال، وتحسين جودة التعليم للأطفال، وإتاحة الفرصة لجميع الأطفال للوصول لحياة أفضل ونيل حقوقهم الطبيعية، كما تعمل المؤسسة على توعية وإرشاد المجتمع بالحقوق المدنية والقانونية، وحشد الرأي ومناصرة قضايا المجتمع ونبذ كافة أشكال العنف (الموقع الالكتروني لجمعية بيادر للبيئة والتنمية، 2022).

4.7.4.2. جمعية أجيال للإبداع والتطوير:

مؤسسة أهلية فلسطينية تأسست عام 2003 للمساهمة في تنمية المجتمع الفلسطيني، وتسعي إلى بلورة مفاهيم العمل المجتمعي وفقاً لرؤية تتلاءم واحتياجات المجتمع، وإلى نشر الوعي والإدراك لدي الفئات المستهدفة للمساهمة في عملية التنمية الحقيقية، ولتعزيز وتطوير قدرات المجتمع. تقدم المؤسسة خدماتها للجميع دون تمييز ديني أو جنسي أو عرقي، وتؤمن بمبادئ حقوق الإنسان، وبناءً عليه تلتزم بمناصرة قضايا الإنسان الفلسطيني العادلة، وتعمل ضمن قنواتها الخاصة على تحقيق العدالة والمساواة والتنمية لأفراد المجتمع.

وتعمل الجمعية من أجل تطوير دور المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار في المجتمع، والتركيز على تطوير مهارات الأطفال واليافعين، وتطوير دور ومشاركة الشباب في المجتمع المدني، إلى جانب العمل على تحسين وضع الأسرة الاقتصادي من خلال تأهيلها وتقديم فرص التنمية لها (الموقع الالكتروني لجمعية أجيال للإبداع والتطوير، 2022).

5.7.4.2. جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل:

مؤسسة أهلية غير ربحية مستقلة تأسست في 2010، تهدف إلى تمكين مجتمع مستدام مبني على رعاية النساء وتنمية الأطفال من الأسر التي ترأسها النساء في قطاع غزة؛ من خلال برامج بناء القدرات للجمعية وأصحاب المصلحة ورعاية الأرامل، وتنمية الطفل انسجاماً وانطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان والتي تشمل المسؤولية وحكم القانون، والشفافية والتسامح والعدالة والمساواة وعدم التمييز، والمشاركة والتمكين للفئات المهمشة.

تهدف خدمات المؤسسة إلى المساهمة في بناء القدرات لجمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل والشركاء، وتقديم الرعاية للنساء ضحايا العنف في محافظة رفح ومحافظات الوطن؛ من خلال تقديم الدعم النفسي

والاجتماعي والقانوني والمهني والتثقيفي، بالإضافة إلى المساهمة في حماية وتنمية قدرات الأطفال من خلال تقديم الأنشطة التعليمية والتربوية والثقافية والطبية (الموقع الالكتروني لجمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل، 2022).

6.7.4.2. جمعية منتدى التواصل:

مؤسسة رائدة في خدمة المجتمع الفلسطيني وعلى وجه الخصوص الشباب والأطفال وكبار السن، في إطار مجتمع ديموقراطي يتبنى العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحقيق التنمية المستدامة، وتعمل الجمعية على تفعيل دور النساء والشباب والأطفال وكبار السن من خلال التوجهات الإستراتيجية للجمعية، والتي تضم المشاركة المجتمعية والسياسية، والتمكين الاقتصادي للشباب، وتنمية وتطوير قدرات شرائح المجتمع للمساهمة في تحقيق التنمية البشرية والمجتمعية، وتعزيز مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان، وتمكين النساء المهمشات اقتصادياً واجتماعياً وحقوقياً، واستثمار الخبرات والقدرات لكبار السن من خلال تعزيز مشاركتهم المجتمعية وتخفيف حدة الفقر للأسر الفقيرة (التقرير السنوي لعام 2020، جمعية منتدى التواصل).

7.7.4.2. جمعية الخريجات الجامعيات:

جمعية أهلية غير ربحية، تأسست في غزة عام 1974، وهي جمعية رائدة تُمكن الخريجات من المشاركة الفعالة في بناء مجتمع فلسطيني مستدام، تعمل الجمعية على تطوير كوادرها بصورة مستمرة وبناء شراكات محلية وإقليمية ودولية، لتمكين الخريجات من خلال برامج بناء وتنمية القدرات، التأهيل والتثقيف والتوعية والتشغيل والمناصرة لحقوقهن، وذلك للمساهمة في بناء مجتمع فلسطيني مستدام، وتُعنى الجمعية بتقديم خدماتها لفئة الخريجات الجامعيات وأسرهن، وتهدف إلى تجميع الطاقات النسائية المثقفة بالقطاع، والعمل على توفير فرص عمل للخريجات، وتشجيع التفكير والبحث العلمي لدى الخريجة الجامعية، وإغاثة أسر الخريجات الجامعيات المحتاجة (التقرير السنوي لعام 2021، جمعية الخريجات الجامعيات).

8.7.4.2. مركز البرامج النسائية – الشاطئ:

منظمة أهلية خدماتية مستقلة غير ربحية، تلعب دوراً ريادياً لتمكين مجتمع مستدام مبني على تمكين النساء وتنمية وتطوير قدرات الأطفال في منطقة غرب غزة؛ ليكونوا مساهمين في عملية التنمية المجتمعية.

وتهدف المنظمة إلى بناء القدرات المهنية والإدارية للمركز، والمساهمة في تمكين النساء المهمشات

وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة، وتنمية قدرات الأطفال المهمشين من خلال تقديم الأنشطة الترفيهية والتربوية والثقافية، وينفذ المركز برنامج بناء قدرات موظفي المركز وتطوير السياسات حول تمكين النساء وتنمية الأطفال المبنية على المعرفة، والبرنامج الثاني يشمل تمكين المرأة وتوعية النساء المهمشات حول المعرفة المدنية ومهارات الحياة وقضايا الصحة العامة والتغذية، وتوفير فرص للنساء المهمشات في التعليم وتعزيز الفرص الاقتصادية، والدمج الاجتماعي للنساء الفقيرات، أما البرنامج الثالث فيُركز على تنمية قدرات الأطفال وتثقيف المجتمع حول حقوق الطفل واحتياجاته، والاستعداد والاستجابة للإغاثة العاجلة المقدمة لأسر الأطفال المحتاجة (التقرير السنوي لعام 2019، مركز البرامج النسائية– الشاطئ).

9.7.4.2. هيئة المستقبل للتنمية:

هي منظمة أهلية غير ربحية تأسست عام 2003، تعمل في محافظة شمال قطاع غزة في مجالات تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية؛ من خلال المشاركة في تنمية الموارد البشرية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص، باستخدام أدوات ديمقراطية وفعّالة ومتعددة.

تتمثل رؤية المنظمة في الريادة لدعم وتمكين المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة على أساس الحكم الرشيد، وتسعى إلى تحقيق رؤيتها ورسالتها من خلال لعب دورٍ فاعلٍ في حماية الطفل من خلال توفير تعليم كامل وجيد للمجتمع بأسره في قطاع غزة، بما في ذلك ضمان وصول الأطفال إلى أماكن لعب آمنة تضمن الصحة والرفاهية النفسية، ومحاربة جميع أنواع العنف والتمييز، كما تهدف المنظمة إلى مكافحة الفقر بين النساء والشباب من خلال تعزيز سبل العيش المستدامة، وتوفير فرص عمل لآئقة لضمان مشاركتهم المستدامة والفعّالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (الموقع الالكتروني لهيئة المستقبل للتنمية، 2022).

10.7.4.2. مركز التدريب المجتمعي وإدارة الازمات:

جمعية فلسطينية أهلية غير ربحية تأسست عام 1997، تُعنى بشؤون الأفراد من الناحية النفسية والاجتماعية، وتعمل في مجال التدريب والدعم النفسي والاجتماعي؛ للوصول إلى مجتمع فلسطيني يتمتع بالصحة النفسية والرفاه الاجتماعي.

وتهدف إلى مساندة الجانب النفسي والسلوكي السليم للطفل، وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي بأعلى جودة لكافة شرائح المجتمع، ورفع وعي مقدمي الرعاية من الأهالي والمعلمين والعاملين في المؤسسات المجتمعية، وتفعيل العمل التطوعي وخاصة المرتبط بدور الشباب من أجل خدمة ذاتهم

وأسرهم ومجتمعهم، هذا إلى جانب النهوض بالإنسان الفلسطيني من خلال إمداده بالطرق والآليات التي تُقوي الإنسان وتقيه من التأثيرات السلبية الناتجة عن الضغوطات والأزمات (التقرير الإداري السنوي، 2019).

5.2 الدراسات السابقة

تستعرض الباحثة في هذا المبحث عدد من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة ومتغيراتها المستقلة والتابعة، وبعد اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية، توصلت إلى مجموعة من الدراسات مقسمة إلى دراسات محلية وعربية وأجنبية، مع الأخذ بعين الاعتبار محاور وأبعاد الدراسة بالإضافة إلى التعقيب على الدراسات السابقة وإظهار الفجوة البحثية، بالإضافة إلى ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

قُسِّمت الدراسات السابقة إلى محورين:

دراسات تتعلق بالمتغير المستقل "نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية" ودراسات تتعلق بالمتغير التابع "جودة حياة الفئات المهمشة". وتم ترتيب هذه الدراسات بحسب تاريخ النشر الخاص بها من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

1.5.2. المحور الأول: دراسات تتعلق بنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية:

1.1.5.2. الدراسات المحلية:

1. دراسة (النجار، 2018)، بعنوان: إدارة المشاريع وأثرها على التنمية المستدامة في المؤسسات الأهلية الأجنبية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع إدارة المشاريع في المؤسسات الأهلية الأجنبية في فلسطين، هذا بالإضافة إلى تحديد أثر إدارة المشاريع في المؤسسات الأهلية الأجنبية في تحقيق التنمية المستدامة. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، بالإعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، حيث تم استهداف (71) مؤسسة أهلية اجنبية من المؤسسات النشطة والفاعلة، وقد تم استرداد (114) استبانة صالحة استخدمت لأغراض التحليل.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن واقع إدراة المشاريع في المؤسسات الأهلية الأجنبية مرتفعة بدرجة كبيرة جداً، أما واقع التنمية المستدامة فقد حصلت على درجة كبيرة، كما وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين إدارة المشاريع في المؤسسات الأهلية الأجنبية والتنمية المستدامة.

2. دراسة (البرغوثي، 2017)، بعنوان: نجاعة التمويل المُقدم من الجهات التي تعنى بتمكين الفقراء في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى نجاح التمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام لمنهج الوصفي الكيفي، حيث تم تصميم أداة الاستبانة وتوزيعها على عدد (217) أسرة منتفعة من المشاريع الموجهة لدعم الفقراء والمحتاجين في محافظة رام الله والبيرة، إلى جانب (20) مسؤولاً في وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الأوقاف، ولجان الزكاة في الضفة الغربية، ووكالة غوث وتشغيل اللآجئين، كما واعتمدت الدراسة على استخدام أداة المقابلة التي استهدفت صناع القرار في الجهات المعنية بتمكين الفقراء.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود درجة مرتفعة في استجابات المبحوثين حول مدى التغير في مستوى الدخل لدى المنتفعين من المشاريع، ودرجة إشباع الحاجات الأساسية لدى المنتفعين، ونجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع.

3. دراسة (أبو حميد، 2017)، بعنوان: دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين، حالة دراسية "مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية".

هدفت الدراسة إلى فحص دور التخطيط بالمشاركة وأثره في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين. واستخدمت الدراسة تجربة مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية كحالة دراسية؛ لقياس مدى مساهمة الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في مجموعات التخطيط المشترك في تطوير نظام الحماية الاجتماعية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف دور مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في تطوير نظم الحماية الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج المقارن بعد استخلاص النتائج لمقارنة واقع نظام الحماية الاجتماعية قبل استخدام التخطيط بالمشاركة وواقعه الراهن، وتكونت عينة الدراسة من (89) عضواً وموظفاً من أعضاء مجموعة التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظات القدس والخليل ونابلس، وموظفي المديريات والوزارة ذوي العلاقة بالمجموعة.

خَلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود أثر مرتفع لنهج التخطيط في تطوير نظام الحماية الاجتماعية؛ من خلال عقد لقاءات متكررة مع الفئات المختلفة وتحديد احتياجاتها بدقة، كما وأظهرت

النتائج أن مشاركة كافة الفئات الاجتماعية قد ساهم وبدرجة متوسطة في التوزيع العادل للخدمات التي يُقدمها نظام الحماية الاجتماعية.

4. دراسة (الدراغمه، 2014) بعنوان: فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهه نظر المستفيدات أنفسهن.

هدفت الدراسة إلي التعرف علي فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، إضافة إلي إظهار مدى الإختلاف في وجهات نظرهن حول فاعلية التدريب لهن تبعاً لمتغيرات عمل المرأة، العمر، المستوي التعليمي، وعدد الورشات التدريبية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المستفيدات من برامج التدريب المقدم من المؤسسات النسوية العاملة في شمال الضفة الغربية والبالغ عددهن (1228) مستفيدة، وقد تم الاعتماد على اختيار عينة طبقية عشوائية ممثلة لعدد المستفيدات من التدريب، حيث بلغ حجم العينة (265) مستفيدة، وقد تم الاعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية من المستفيدات.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود درجة مرتفعة لفاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا وبنسبة 80.20%، كما وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً تُعزى لمتغيرات عمل المرأة، العمر، المستوي التعليمي، عدد الورشات التدريبية، بينما أظهرت النتائج وجود مثل هذه الفروق في مجال التخطيط الاقتصادي والتي تعزى لمتغيري العمر وعدد الورشات التدريبية.

2.1.5.2. الدراسات العربية:

1. دراسة (فاكية، 2010)، بعنوان: التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان.

هدفت الدراسة لتحديد إذا ما كانت التنمية الإنسانية المستدامة تُشكل البيئة الملائمة والتمكينية التي تضمن للجميع التمتع بكامل حقوق الإنسان والارتقاء بها بشكل أكبر، مع ضمان استمرار الانتفاع للأجيال القادمة (الاستدامة)، خاصة للفئات الضعيفة والمهمشة (كالفقراء، والمرأة والأقليات، والعمل، والأطفال)، واقتضت الدراسة اعتماد منهج التحليل والبناء، فقد قامت الباحثة بعملية الجمع والتحليل حول كل ما يتعلق بمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة كمقاربة شاملة، ثم قامت بطريقة تركيبية وبنائية جمع وتوحيد كل المعلومات للربط بين التنمية وحقوق الإنسان، إلى جانب اتباع المنهج التاريخي لتتبع تحولات مفهوم التنمية للوصول إلى

تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بحقوق الانسان والعيش بكرامة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها في أن تمكين حقوق الإنسان يتم عن طريق تنمية القدرات الإنسانية المختلفة بإشباع الحاجات الإنسانية اللآزمة لذلك، وبتوظيف هذه القدرات في المجالات المختلفة لتقدم المجتمع وإتاحة الفرص المنصفة للجميع دون أي إقصاء أو تهميش لأي فرد من أفراد المجتمع. وأن التنمية التي لا تحترم حقوق الإنسان ومبادئها الأساسية لا تُحقق حقوق الإنسان، وينتفع بها العديد من المناطق والفئات الضعيفة في المجتمع، ويستمر الانتفاع بها إلى الاجيال القادمة مع مراعاة المشاركة الفعالة ومبدأ المساواة وعدم التمييز، والعدالة الاجتماعية والاستدامة، ومراعاة مبدأ العدالة التوزيعية بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة لتحقيق الاستدامة وعالمية الانتفاع بحقوق الإنسان.

3.1.5.2. الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Stefanovska, 2021)، بعنوان: تنفيذ نهج التنمية القائم على الحقوق من جانب الدول في المجتمعات المعاصرة.

هدفت الدراسة إلى تحليل الكيفية التي يتم بها تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق وفَهمه وإدماجه من قبل مؤسسات الدولة وسلطاتها؛ من خلال الاعتماد على الأسس الأربع التي ينطوي عليها نهج التنمية القائم على الحقوق والمتمثلة في: الشفافية، المساءلة، عدم التمييز، والمشاركة.

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل لدور الدول ومؤسساتها من خلال عمليات التمكين وأشكال المناصرة، وتكييف القوانين من أجل رفع الوعي تجاه تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في الأنظمة المحلية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود درجة مرتفعة من الأهمية لنهج التنمية القائم على الحقوق في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة، والحفاظ على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية.، كما وأكدت نتائج الدراسة أن ممارسات البرامج الجيدة ليست بحد ذاتها هي نهج التنمية القائم على الحقوق، لأن النهج يتطلب في البداية تقييم وتحليل الفجوات والانتهاكات ومتابعة التنفيذ، والوصول للنتائج المحتملة التي تعمل على حل تلك الانتهاكات.

2. دراسة (Dang, 2018)، بعنوان: نهج التنمية القائم على الحقوق دراسة حالة مشروع تنمية في المرتفعات الوسطى في فيتنام.

هدفت الدراسة إلى التعرف على نهج التنمية القائم على الحقوق وسبل تنفيذه ضمن المشاريع التنموية، هذا بالإضافة إلى تحديد الآثار المترتبة على تعزيز إستراتيجيات الحد من الفقر المبينة على الحقوق في المجتمعات غير الغربية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أداة المقابلات المعمقة مع ذوي العلاقة المحليين لجمع البيانات من مصادرها الأولية من مشاريع التنمية في المرتفعات الوسطى من فيتنام.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن هناك العديد من الأدبيات التي تناولت نهج التنمية القائم على الحقوق ولكن القليل منها قد ركزت على تحديد الآثار المترتبة على تعزيز إستراتيجيات الحد من الفقر المبينة على الحقوق في المجتمعات غير الغربية، كما أظهرت النتائج أن إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق قد واجه العديد من الصعوبات أثناء التنفيذ بسبب ضعف خبرة العاملين في المشروع، والمرتبطة بمدى فهم مبادئ نهج التنمية القائم على الحقوق وقدرتهم على تنفيذ هذه المبادئ بفعالية في المجتمعات المستفيددة.

3. دراسة (Broberg & Sano, 2018)، بعنوان: نقاط القوة والضعف في النهج القائم على الحقوق في التنمية الدولية– تحليل للنهج القائم على الحقوق في المساعدة الإنمائية بناءً على التجارب العملية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية نهج التنمية القائم على الحقوق، وتحديد كيفية إدماجه ووضعه في إطار الممارسة العملية في المشاريع التنموية، إلى جانب تحديد الفاعلين الأساسيين ومكوناته الرئيسية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المصادر الثانوية لجمع البيانات، والتي ارتكزت إلى تقنية المسح المكتبي للأدبيات المرتبطة بالتجارب العملية لتطبيق هذا النهج.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن النهج القائم على الحقوق مرتبط بعدد من العمليات منها التمكين والمناصرة واستخدام الأدوات القانونية للدفاع عن الفئات الضعيفة؛ كالفقراء والمهمشين الذين يعانون من مختلف أشكال التمييز، كما وأظهرت نتائج الدراسة أن نهج التنمية القائم على الحقوق يوفر طريقة جديدة لمساعدة الفئات الضعيفة ومواجهة قضايا الفقر والتمييز والتهميش.

4. دراسة (Sarwary, 2016)، بعنوان: إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق – مع التركيز على برنامج التضامن الوطني في أفغانستان.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نهج التنمية القائم على الحقوق مع التركيز بشكل خاص على برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، حيث ركزت الدراسة على استكشاف ما إذا كان تنفيذ برنامج التضامن الوطني في أفغانستان يتوافق مع مبادئ نهج التنمية القائم على الحقوق التي تشمل: الاعتراف بالحقوق، المشاركة، التمكين، عدم التمييز، المساءلة والشفافية، كما وهدفت الدراسة أيضاً إلى بيان مدى قدرة الحكومة الأفغانية على تبني نهج التنمية القائم على الحقوق أثناء تنفيذ برنامج التضامن الوطني في أفغانستان.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمدت على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، حيث شملت المصادر الثانوية الكتب والمجلات والدراسات العلمية المحكمة والتقارير الصادرة عن المؤسسات والجهات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع البحثي، بينما تم الاعتماد على أداة المقابلات المعمقة التي نُفذت مع الأفراد الذين اشتركوا في تصميم وتنفيذ البرنامج لجمع البيانات من مصادرها الأولية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن برنامج التضامن الوطني في أفغانستان يأخذ بعين الاعتبار نهج التنمية القائم على الحقوق من خلال مبدأ الاعتراف بالحقوق كالتزام قانوني، وإفساح المجال أمام مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛ من أجل تخطي التحديات المرتبطة بتنفيذ نهج التنمية القائم على الحقوق؛ في بلد يعاني من الصراعات مثل أفغانستان والذي يقطنه مجتمعٌ محافظٌ للغاية.

5. دراسة (Qadir, 2012)، بعنوان: نهج التنمية القائم على الحقوق فهم النهج وتطبيقه في المنظمات غير الحكومية تحليل لمشروع ActionAid في باكستان.

هدفت الدراسة إلى تقييم نهج التنمية القائم على الحقوق وما إذا كان مشروع مؤسسة ActionAid متوائم مع مبادئ نهج التنمية القائم على الحقوق.

استخدمت الدراسة المنهج النوعي، وقد اعتمدت على كُلٍ من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، حيث تمثلت المصادر الأولية بالبيانات التي تم جمعها من العاملين بمؤسسة ActionAid وشركائها، هذا بالإضافة إلى المستفيدين من خدماتها، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات للوصول إلى تلك البيانات، وقد شملت تلك الأدوات المقابلات والمجموعات البؤرية والمناقشات العامة،

هذا بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من المبحوثين من خلال التواصل عبر الهاتف والنقاشات، وكان المبحوثين من بين العامليين الرئيسيين المسؤولين عن تنفيذ المشروع في كل مستوى من مستويات التنفيذ، وقد اعتمد الباحث قائمة تدقيق أصدرتها الأمم المتحدة، أما فيما يتعلق بالمصادر الثانوية فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة واسعة من تلك المصادر التي شملت الكتب والمجلات، والدراسات العلمية المحكمة، والتقارير الصادرة عن المؤسسات والجهات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع البحثي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود حالة من التناقض في فهم العاملين لنهج التنمية القائم على الحقوق في المؤسسة، بالرغم من أن إدارة المشروع كانت ملتزمة بالمبادئ الأساسية المتعلقة بنهج التنمية القائم على الحقوق، وهي العلاقة مع المجتمع واستخدام إستراتيجيات التمكين، إلا أن هناك ضعف في الالتزام بالمبادئ الأخرى ومنها المتابعة فيما يتعلق بالنتائج وتقييم قدرات العاملين لأداء مهامهم.

2.5.2. المحور الثاني: جودة حياة الفئات المهمشة:

1.2.5.2. الدراسات المحلية:

1. دراسة (العماوي، 2021)، بعنوان: تحليل لبعض مؤشرات جودة الحياة في المحافظات الفلسطينية للفترة 2007–2017.

هدفت الدراسة إلى تحليل بعض مؤشرات جودة الحياة في المحافظات الفلسطينية في الفترة ما بين 2007–2017، حيث اعتمدت في تحليلها على سبعةَ عشرَ مؤشراً من مؤشرات جودة الحياة لسكان المحافظات الجنوبية، تنوعت ما بين مؤسرات سكانية، واقتصادية، واجتماعية، وسكنية، تبين مدى تباين هذه المؤشرات زمنياً ومكانياً بين محافظات منطقة الدراسة.

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل العنقودي للوصول إلى نتائج تعكس واقع جودة ونوعية الحياة في منطقة الدارسة، ورصد التغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة.

خلصت نتائج التحليل العنقودي إلى أن مستوى جودة حياة السكان في المحافظات الشمالية أعلى من المحافظات الجنوبية بشكل عام، وتبين ارتفاع مستوى جودة الحياة خلال فترة الدراسة بمحافظتين فقط، هما أريحا وطوباس، وانخفاضه بثلاث محافظات تمثلت برام الله، والقدس، وخانيونس، في حين شهد هذا

المستوى ثباتاً نسبياً في باقي المحافظات، وأخيراً فقد أشارت النتائج إلى أن جميع المحافظات الجنوبية قد سجلت أدنى مستوى في جودة الحياة عام 2017م.

2. دراسة (ريان، 2019)، بعنوان: دور المؤسسات الحكومية في تحسين جودة الحياة للفئات المهمشة في قطاع غزة– دراسة حالة وزارة التنمية الاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات الحكومية في تحسين جودة الحياة للفئات المهمشة في قطاع غزة، بالتطبيق على وزارة التنمية الاجتماعية، حيث تم تمثيل دور المؤسسات الحكومية في: الإستراتيجية، الحوكمة، التمويل، وقياس دور هذه الأبعاد في تحسين جودة حياة الفئات المهمشة من مستفيدي وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات، حيث شملت المصادر الثانوية على الكتب والدوريات والدراسات المنشورة والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية، بينما تم الاعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين بالإدراة العليا والوسطى بوزارة التنمية الاجتماعية بقطاع غزة، والذي بلغ حجمه (60) موظفاً من تلك الإدارات، كما تم الاعتماد على طريقة المجموعات البؤرية كمصدر للحصول على البيانات الأولية من المستفيدين (الفئات المهمشة)، حيث تم تنفيذ خمس مجموعات بؤرية وُزعت على مناطق قطاع غزة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود حالة من الضعف في الدور الحكومي ممثلاً بوزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة، كما أظهرت النتائج وجود ضعف في جودة الحياة للفئات المهمشة.

3. دراسة (الحمضيات، 2018)، بعنوان: أثر تدخلات المؤسسات غير الحكومية على جودة حياة السكان المهمشين في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر تدخلات المنظمات غير الحكومية على جودة حياة السكان المهمشين في قطاع غزة.

استخدمت الدراسة التصميم التحليلي المستعرض، وأسلوب تقنيات العينة متعددة المراحل، وذلك عن طريق أخذ عينة ملائمة طبقية ومنهجية لاختيار المشاركين في البحث، وكان أفراد العينة من بين

المستفيدين الذين تلقوا خدمات عن طريق تدخلات المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في الفترة ما بين 2014–2017، وبلغ حجم العينة 290 مستفيداً، وقد اعتمدت الدراسة على كُلٍ من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، حيث شملت المصادر الثانوية الكتب والمجلات، والدراسات العلمية المحكمة، والتقارير الصادرة عن المؤسسات والجهات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع البحثي، بينما تم الاعتماد على استخدام أداتي الاستبيانة والمقابلة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، حيث تم إجراء 14 مقابلة مع قادة المجتمع المحلي وصانِعي القرار في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن المنظمات غير الحكومية العاملة بقطاع غزة لها تأثير على زيادة جودة حياة السكان المهمشين، وأنه ينبغي أن تستمر هذه المنظمات في لعب دورها الوطني والديموقراطي والتنموي في تعزيز القدرة على كسب الرزق، والحفاظ على الموارد والتعبئة الاجتماعية.

4. دراسة (برغال، 2016)، بعنوان: دراسة تحليلة واقع فئات الشباب الضعيفة والمهمشة في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تحليل واستعراض واقع قطاع الشباب الفلسطيني ضمن الفئة العمرية من (15–29) عاماً، وتحديد فئات ومجموعات الشباب الضعيفة والمهمشة، وذلك بناءً على مؤشرات مختلفة منها البطالة وظرف العمل المتدنية، والزواج المبكر والعنف بأشكاله المختلفة، والرفاه الاجتماعي، بالإضافة إلى التعرف على مفهوم الضعف ونسبة معدل انتشار ضعف الشباب في المجتمع الفلسطيني، إلى جانب تقييم الضعف، وقامت الدراسة بتحليل السياسات الوطنية للشباب بصفة عامة، وأدوار ومسؤوليات الشركاء الرئيسيين والأطراف ذات العلاقة، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على منهجية عمل شاملة ومحددة تضمنت مراجعة كافة الأدبيات والدراسات والمنشورات والمسوح المتوفرة والمتعلقة بقطاع الشباب، هذا بالإضافة إلى عقد مجموعة من المقابلات مع العديد من ممثلي القطاع الرسمي والوزارات والمؤسسات الحكومة ذات العلاقة، ترافق ذلك مع تنفيذ سبع لقاءاتٍ مُركزة مع عينة من مؤسسات المجتمع المدني ومجموعات الشباب بمختلف فئاتها، وذلك من أجل تحليل واقع الشباب في سياق الفئات الضعيفة، ووضع رؤية واضحة تتعلق بالفئات المهمشة من الشباب.

أما فيما يتعلق بمحاور الدراسة فقد تطرقت إلى عدة محاور من بينها إستعراض واقع الشباب الفلسطيني، والمفهوم العام لفئات الشباب الضعيفة والمهمشة، ومعايير تصنيف فئات الشباب الضعيفة، وقياس عوامل الضعف ذات التأثير على فئات الشباب، وتحليل الأدوار وإستراتيجيات التدخل للجهات الرسمية والشركاء الرئيسيين.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن نسبة كبيرة من الشباب من المرجح أن يكونوا عرضة لمخاطر الضعف والتهميش والاستبعاد ونقص الخدمات، كما وأظهرت نتائج تحليل أدوار ومسؤوليات وإستراتيجات التدخل المتبعة من قبل القطاع الرسمي ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وجود العديد من البرامج والتدخلات المنفذة والتي تعتبر موجهة لقطاع الشباب الفلسطيني، ولكنها تُنفذ دون وجود رؤية موحدة ودون أن تكون متوافقة مع احتياجات الكثير من الفئات الضعيفة والمهمشة.

2.2.5.2. الدراسات العربية:

1. دراسة (البرلسي، عفت، 2019)، بعنوان: مؤشرات جودة الحياة ودورها في زيادة المشاركة المجتمعية في عمليات الحفاظ الحضري.

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية وأولوية التعامل مع عمليات الحفاظ على المناطق التراثية من خلال استخدام إستراتيجيات فعَّالة تتعلق بالحفاظ الحضري؛ مع تحقيق قدر أكبر من مؤشرات جودة الحياة لقاطني تلك المناطق.

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي للوقوف على دور مؤشرات جودة الحياة في زياة المشاركة المجتمعية، وقد اعتمدت الدراسة على سبعةٍ من أهم النماذج كمراجع أساسية لمؤشرات جودة الحياة منها، مؤشر السعادة العالمي 2017، مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مؤشر ARRP لجودة المعيشة، مؤشر منظمة الصحة العالمية، التصنيف العالمي لقابلية العيش، مسح مرسر لجودة الحياة، وقائمة مجلة مونوكل لنمط لحياة.

توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات جودة الحياة تُسهم في زيادة الشعور بالراحة والاستقرار والانتماء؛ مما ينعكس على رغبة ساكني تلك المناطق للنهضة والارتقاء، حيث اعتبرت الدراسة أن هذه المؤشرات بمثابة معيار أساسي في الحكم على مدى نجاح المشاركة المجتمعية لسكان تلك المناطق المستهدفون من عمليات الحفاظ الحضري واستدامته.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز المشاركة المجتمعية في مجالات التنمية بصفة عامة، وتنمية المجتمعات الفقيرة التي تتمثل في المناطق العشوائية؛ من خلال استثمار كافة الجهود والإمكانات الأهلية والبشرية، وتوثيق الصلة بين الأهالي والمشروعات الاجتماعية التي تخدم مصالحهم، وتحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية، والتي تتوقف على الجهود الشعبية ومدى استجابتها لمطالب التنمية، إلى جانب تنمية

الشعور بالمسؤولية وتجاوز قيم السلبية والانعزالية في المجتمع.

2. دراسة (الكفاوين، 2019)، بعنوان: أصوات الفقراء: دراسة ميدانية مُطبقة على عينة من الفقراء في الأردن.

هدفت الدراسة إلى فهم ظاهرة الفقر من خلال الاستماع لأصوات الفقراء أنفسِهم، ووجهة نظرهم في فقرهم وأسبابه، وسبل التعامل معه، انطلاقاً من أن "الفقراء هم خبراء الفقر الحقيقيون"، وشملت الدراسة عدة محاور، تركزت في مفهوم الفقر وأسبابه، مظاهره ومؤشراته، الجهود المبذولة في مكافحته، نوعية الحياة التي يعيشونها وتلك التي يرغبون فيها، وقد أجريت الدراسة الميدانية عينه قصدية مكونة من (75) فقيراً تم اختيارهم ليمثلوا الفقراء المعنيين

استخدمت الدراسة المنهج النوعي للوصول الأهداف البحثة المرصودة، وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات على تحليل المضمون للملفات الخاصة بهم، والمقابلة المتعمقة والملاحظة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أظهرت أن أوضاع الفقراء المشاركين في الدراسة بشكل عام سيئة (من وجهة نظرهم)، كما أكدوا بأنهم يعانون من الفقر المادي والمعنوي، وأن لديهم مشاكل عدة ترتبط بالفقر، إذ يعانون من مشكلات اقتصادية وأخرى تتعلق بالمسكن والتعليم والصحة، بالإضافة إلى شعورهم بالقلق وتحديداً على مستقبل أبنائهم، كما أن لدى الفقراء ما يمكن أن يقولونه فيما يخص فقرهم وخصائصه، أما فيما يتعلق برأيهم في الجهود المبذولة لمكافحة الفقر؛ فقد أشاروا إلى تقديرهم لجهود الحكومة، ولكن هذه الجهود من وجهة نظرهم غير كافية، كما أنهم أشاروا إلى بعض السلبيات التي يرونها في الحكومة وأجهزتها (سوء تعامل وواسطة ومحسوبية)، وفيما يتعلق بدور الجمعيات الخيرية والقطاع الخاص، كانت الإجابات إجمالاً تنم عن عدم الرضا عن دور القطاعين الخيري والخاص، كما وأظهرت النتائج بأن لدى الفقراء المستجيبين إحساساً بالألم والحزن والقلق من الفقر وآثاره، ومن الظروف الاجتماعية التي يعيشونها، وخصوصاً لدى السيدات اللواتي تعرضن لمشاكل أُسرية وتحديداً تلك المتعلقة بالزوج وعدم تحمله لمسؤولياته.

3. دراسة (علي، 2019)، بعنوان: تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الفئات المهمشة ومظاهر التهميش، وأهمية تربية الفئات المهمشة.

كذلك استهدفت الدراسة عرض بعض الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة؛ ممثلة في التعليم الشامل وتوظيف المستحدثات التكنولوجية في تربية الفئات المهمشة، واستخدام الخريطة التعليمية كأحد أساليب التخطيط التربوي في توفير الفرص التعليمية لبعض الفئات المهمشة، مشاركة المجتمع المدني في تربية الفئات المهمشة، اعتماد برامج ومؤسسات تعليم بعض الفئات المهمشة، فتح أبواب التعليم العالي لبعض الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، باعتباره أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الظاهرة المبحوثة، نظراً لما يُتيحه من أدوات واسعة لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها؛ للتعرف على الإطار المفاهيمي لتربية الفئات المهمشة، الاتجاهات الحديثة في مجال تربية الفئات المهمشة، ومن ثم تقديم تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة بمصر في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة.

توصلت الدراسة بعد عرض الاطار المفاهيمي إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن واقع المجتمع المصري يشير إلى عدم كفاية الجهد الحكومي في مكافحة الفقر وصور التهميش المختلفة التي يعاني منها، لذا يجب دعم جهود مؤسسات المجتمع المدني والاستفادة منها في مجال تربية الفئات المهمشة. وفي النهاية وضعت الدراسة تصوراً مقترحاً لتربية الفئات المهمشة في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة في مصر، هذا التصور يرتكز على احتواء الفئات المهمشة ضمن نسيج المجتمع من خلال التعليم الشامل كونه مدخلاً لإصلاح العملية التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، والقضاء على كافة أشكال الإقصاء من خلال فتح أبواب التعليم العالي للفئات المهمشة من ذوي الإعاقة؛ لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين الطلاب العاديين والمهمشين من ذوي الإعاقة.

4. دراسة (عوض، 2012)، بعنوان: قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: نحو مقاربات جديدة لمكافح التهميش في العالم العربي.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أبعاد ظاهرة التهميش في العالم العربي وآليات إنتاجها، أو استدامتها، وتحديد الفئات المهمشة والعوامل التي تحول دون وصول المهمشين إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على ظاهرة التهميش وسبل التأثير فيها، واقتراح مقاربات جديدة تسهم في الحد من ظاهرة التهميش، وتلبي طموحات المجتمعات العربية في العيش الكريم، والتي يعبر عنها الحراك الاجتماعي المتصاعد في البلدان العربية، وتفسح التغييرات العميقة في بنية السلطة وتوزيع القوة التي جرت في بعض البلدان العربية، والمتوقعة في غيرها بأفق مأمول في أخذها مأخذ الجدية.

وفحصت الدراسة بعد عرض الاطار المفاهمي لقضايا التهميش والحقوق الاقتصاية والاجتماعية مدى نفاذ الفئات المهمشة لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية الخمس الرئيسية وهي الغذاء، التعليم، الصحة السكن والعمل، وأكدت الدراسة أنه يجب تبني مقاربات جديدة للحد من ظاهرة التهميش في العالم العربي ترتكز على الدمج الاجتماعي والشراكة والمشاركة، فغياب هذه المباديء هي النتيجة المباشرة للإقصاء متعدد الأبعاد الذي يربط بين عدم كفاية الدخل وسوء نوعية السكن، وانخفاض مستويات مهارات التعليم والتدريب المهني والنقص في الرعاية الصحية وغياب الحقوق.

3.2.5.2. الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Khalfan, 2019)، بعنوان: جودة حياة كبار السن في كراتشي، باكستان.

هدفت الدراسة إلى تقييم جودة حياة كبار السن في كراتشي في باكستان، حيث اتخذت الدراسة نهجاً خاصاً من أجل تقييم جودة الحياة من خلال تقييم عمل ماسلو (1961)، ودويال وغو (1991)، والاحتياجات الإنسانية الأساسية.

استخدمت الدراسة منهجية CASP-19 (التحكم، الاستقلالية، إدراك الذات، والسعادة)، وهي أداة مؤصلة نظرياً لتقييم جودة حياة كبار السن في كراتشي في باكستان، حيث نفذت الدراسة تحليلاً متعدد الثقافات لعدد 100 شخص من كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً من المناطق ذات الدخل المحدود والمتوسط والمرتفع باستخدام العينة العنقودية.

أظهرت نتائج الدراسة المرتبطة بالمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية أن السن لا يؤثر على جودة الحياة، بينما يؤثر التمييز وعدم المساواة بين الجنسين في تقليص جودة الحياة، كما أن القيود المالية لها تأثير سلبي على جودة حياة كبار السن في كراتشي باكستان.

2. دراسة (Graham, 2015)، بعنوان: العلاقة بين مستوى المعيشة وجودة الحياة لكبار السن في نيوزلندا.

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين مستوى المعيشة وجودة الحياة بالأخذ بعين الاعتبار أثر العوامل الأخرى على جودة حياة كبار السن في نيوزلندا.

اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات من دراسة كبار السن للعام 2012، وقد تضمن مجتمع الدراسة 2984 شخصاً ما بين 50 و87 سنة، حيث قامت الدراسة بتوظيف توظيف تحليل الانحدار الثاني الهرمي المتعدد لاكتشاف العلاقة بين المتغيرين، والمتغيرات الصحية (الصحة الجسدية، الصحة النفسية، والاكتئاب، والوحدة) والمتغيرات الديموغرافية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن مستوى المعيشة المنخفض لا يحول دون الوصول إلى جودة حياة عالية، ولكن مستوى المعيشة المرتفع يمكن من الوصول الى مستوى مرتفع لجودة الحياة باحتمالية كبيرة، كما وأظهرت النتائج أن العلاقة بين مستوى المعيشة وجودة الحياة يتوسطها متغيرات مرتبطة بالصحة، بالرغم من أن ارتفاع مستوى المعيشة ليش شرطاً مسبقاً للوصول إلى جودة الحياة، ولكنه يُشكلُ جدار حماية ضد العوامل التي تقف أمام تحقيق جودة الحياة؛ مثل سوء الصحة الجسدية والنفسية، وارتفاع مستوى معيشة كبار السن يمكن أن يخفف من العوامل الرئيسية التي تسهم في ضعف جودة الحياة.

3.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة باللغتين العربية والإنجليزية التي تناولت دور نهج التنمية القائم على الحقوق بأبعاده: (المشاركة والإدماج، التمكين، المساواة وعدم التمييز، المساءلة) وجودة حياة الفئات المهمشة، تَمكنت الباحثة من الاستفادة من تلك الدراسات في مجموعة متنوعة من الاتجاهات التي يمكن إيضاحها كما يلي:

ساهمت الدراسات السابقة في مساعدة الباحثة من صياغة مشكلة الدراسة وتحديد الأبعاد المختلفة المرتبطة بتلك المشكلة، كما شكلت تلك الدراسات أساساً ساعد الباحثة في تطوير الدراسة وبنائها على أساس علمي منهجي صحيح، هذا بالإضافة إلى تحديد المنهجية الملائمة لطبيعة الدراسة الحالية، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي لقياس العلاقة بين المتغيرين وتحديد الآثار المتبادلة بينهما، بالإضافة إلى تحديد المتغيرات (المستقل والتابع) بأبعادها المتنوعة، وكيفية الربط بين هذه الأبعاد بما يخدم مصلحة البحث العلمي.

وساهمت الدراسات السابقة في تحديد الإطار العام للدراسة الحالية وتصميم هيكليتها، والوصول إلى الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، بالإضافة إلى تصميم أدوات جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، وكيفية تحليل هذه البيانات وتوقع النتائج والخروج بتوصيات علمية وعملية للدراسة الحالية تخدم البحث العلمي بشكل عام، والحالة الفلسطينية في المحافظات الجنوبية بشكل خاص.

4.5.2. أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية:

1. اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليل كمنهج رئيسي مستخدم في كافة المراحل البحثية، مع الاعتماد على ما يُتيحه هذا المنهج من أدوات وأساليب تحليلية تم استخدامها في إطار الدراسة الراهنة.
2. اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في اعتمادها على أداتي الاستبانة والمجموعات البؤرية لجمع البيانات من مصادرها الأولية.
3. اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات في المتغيرين المستقل والتابع، حيث اتفقت في المتغير المستقل وهو نهج التنمية القائم على الحقوق مع كل من دراسة: (Dang، 2018)، (Sarwary، 2018)، (Jenderedjian، 2016)، (UNDP، 2012)، (Ussar، 2010)، (OHRCH، 2006)، في حين اتفقت في أبعاد جودة الحياة للفئات المهمشة كمتغير تابع مع دراسة كل من: (العماوي، 2020)، (ريان، 2019)، (البرلسي وعفت، 2017)، (السبيعي، 2018)، (الشهري، 2015)، (هاشم، 2014).

5.5.2. أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:

1. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مشكلة الدراسة التي تسعى إلى تقديم إجابات محددة حول أسئلتها المفترضة.
2. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث أن معظم الدراسات السابقة في فلسطين قد ركزت على تقييم واقع الفئات المهمشة، وبيان مساهمة تدخلات المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في الوصول لجودة، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى بيان مدى تأثير نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية على جودة حياة الفئات المهمشة، وهو ما يُميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.
3. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الإطار الموضوعي الذي تسعى إلى تقديمه، إذ أن معظم الدراسات السابقة قد ركزت على جوانب إدارة المشاريع والتمويل بالمنظمات غير الحكومية، بينما ركزت الدراسة الراهنة على توطين إطار موضوعي حديث يتمسم بالندرة خصوصاً في بيئة العمل البحثي المحلي، إذ ركزت هذه الدراسة على طرح قضايا نهج التنمية المستند إلى الحقوق في إطار أعمال المنظمات الدولية، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة على حد علم الباحثة.

6.5.2. ما تَميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تبحث في موضوع نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، وربط دوره في تحسين جودة الحياة للفئات المهشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، والذي يعتبر من المواضيع التي لم تحظى بالكثير من الدراسة والبحث على المستوى الفلسطيني على حد علم الباحثة، حيث ركزت معظم الدراسات الفلسطينية المحلية على البحث في دراسة بعض أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق مثل دراسة (البرغوثي، 2017) ودراسة (الدراغمة، 2014) التي ركزت على بُعد التمكين، ودراسة (أبو حميد، 2017) التي تناولت بُعد المشاركة، بينما ركزت بعضها على إظهار دور تدخلات المنظمات غير الحكومية على جودة حياة الفئات المهمشة كدراسة (الحمضيات، 2018)، إلى جانب التركيز على تحليل واقع الفئات المهمشة مثل دراسة (برغال، 2016)، ولم تتطرق الدراسات المحلية إلى البحث في إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وربطه في جودة حياة الفئات المهشمة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالدراسات العربية فقد سلطت الضوء على أهمية جودة الحياة ودورها في زيادة المشاركة المجتمعية، وأثرها في تحقيق رضا المستفيدين، كما في دراسة (البرلسي، عفت، 2019)، وأكدت دراسة (الكفاين، 2019) أن الفقراء هم خبراء الفقر الحقيقيون، وهم أدرى بتحديد أولوياتهم، وبالتالي تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات العربية كونها قدمت النهج القائم على الحقوق كأساس يُرتكز عليه في القضاء على كافة الآفات الاجتماعية؛ من خلال تفعيل مشاركة وتمكين كافة الفئات المهمشة في المشاريع التنموية، وبالتالي يمكن تحقيق جودة الحياة لهذه الفئات.

بينما تشابهت الدراسات الأجنبية مع الدراسة الحالية في تسليط الضوء على أهمية إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، وتسليط الضوء على الآثار الإيجابية التي يُحققها هذا النهج فيما يتعلق بجودة حياة الفئات المهشمة.

وبذلك فقد تميّزت الدراسة الحالية في أنها استخدمت أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية والتي تمثلت في: (المشاركة والإدماج، التمكين، المساواة وعدم التمييز، المساءلة) وقياس أثرها على تحسين جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، أي أنها تُسلط الضوء على الحالة الفلسطينية الخاصة، وذلك لحث الباحثين الفلسطينيين على بذل المزيد من الجهد في الاهتمام بدراسة حالات واحتياجات المجتمع الفلسطيني من جوانب أُخرى.

جدول 2.2: الفجوة البحثية.

نوع الفجوة البحثية	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الفجوة المكانية	من حيث المنطقة الجغرافية، استهدفت الدراسات السابقة الدول الأجنبية والعربية بالإضافة إلى فلسطين.	تستهدف الدراسة الحالية منطقة المحافظات الجنوبية في فلسطين، والتي تُعد من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة على حد علم الباحثة.
الفجوة النظرية	ركزت الدراسات السابقة المحلية على واقع الفئات المهمشة ودور تدخلات المنظمات غير الحكومية في تحسين جودة حياة تلك الفئات، بينما استعرضت الدراسات العربية والأجنبية أهمية مشاركة الفئات الضعيفة ودراسة قضايا التهميش دورها في الوصول إلى الحقوق.	يعتمد الجانب النظري في الدراسة الحالية على سرد مفاهيم وخصائص كل من متغيرات الدراسة، وهي إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، بالإضافة إلى متغيرات جودة حياة الفئات المهمشة، وذلك لتوضيح الجانب النظري للدراسة.
الفجوة المنهجية	تنوعت المناهج المعتمدة في الدراسات السابقة، والتي ركزت على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبيانة أو المقابلات المعمقة في جمع البيانات، أو المنهج التاريخي المتعلق بالتطور لمفهوم التنمية، أو المنهج البنائي والتحليلي لدراسة وتحليل الإطار المفاهيمي. كما ركزت الدراسات السابقة على المعلومات النوعية خلال دراسة الحالة، وجمع بيانات الاستبانات والمقابلات المعمقة.	تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من مصادرها الأولية، بالإضافة إلى المجموعات البؤرية، وتركز الدراسة على جمع المعلومات المختلطة (النوعية والكمية).
الفجوة التحليلية	اعتمدت معظم الدراسات السابقة على برنامج SPSS لتحليل البيانات الكمية.	تستخدم الدراسة الحالية برنامج SPSS وبرامج التحليل الإحصائي الأخرى منها AMOS v24 لتحليل العلاقات والتأثيرات.
الفجوة المعرفية	لم تتناول الدراسات السابقة التي اتبعت منهجية الدراسة البحث في آليات امتلاك العاملين للمهارات الإدارية والإستراتيجيات التي يمكن استخدامها بهدف تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة.	تتناول الدراسة الحالية مميزات تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق وإدماجه في إدارة المشاريع التنموية، وربطه بتحسين جودة حياة الفئات المهمشة من خلال الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة في المحافظات الجنوبية.
الفجوة التطبيقية	طُبقت الدراسات المحلية والعربية السابقة في	طُبقت الدراسة الحالية في المنظمات غير

نوع الفجوة البحثية	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
	المنظمات الحكومية والأهلية، بينما طُبقت الدراسات الأجنبية في المنظمات غير الحكومية.	الحكومية الدولية ممثلة بدراسة حالة الإغاثة الإسلامية فلسطين.

ومما سبق، ترى الباحثة أن الأدبيات التي تناولت متغيرات الدراسة الراهنة أظهرت بشكل عام أن الوصول إلى البرامج والخطط الإصلاحية في الإدارة الرشيدة للمنظمات غير الحكومية يقوم وبشكل أساسي على اتباع نهج التنمية القائم على الحقوق، وإدماجه في وضع إستراتيجيات تصون حقوق الإنسان وتخلق الظروف التي تساعد على حمايتها، وتصحيح انتهاكات هذه الحقوق، إذ يتمثل الإنتهاك الأساسي لحقوق الإنسان في الإقصاء والإهمال والتهميش الذي تتعرض له الفئات المهمشة، المستهدفة بشكل أساسي من خطط ومشاريع المنظمات غير الحكومية، لذلك فإن إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية يحمل قيمة إضافية حقيقية في تحسين أداء تلك المنظمات على المستوى التنظيمي؛ من خلال تأهيل الكوادر البشرية وتدريبها وبناء قدراتها في كيفية إدارة المشاريع التنموية في مختلف مراحلها وفقاً لهذا النهج، الأمر الذي سينعكس على تحسن الخدمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية على أساس أن هذه التحسينات هي حقوق وليست مجرد احتياجات، الأمر الذي يُسهم في تحقيق آثار إيجابية طويلة الأمد فيما يتعلق بتحسين جودة حياة الفئات المهمشة وصون كرامتها الإنسانية.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3 مقدمة

يعتبر البحث العلمي عنصرا أساسياً وحاسماً في بناء الممارسة المهنية الفعالة وتطورها بما يضمن استمرارها وتحقيقها لأهدافها؛ في إطار المتغيرات الإنسانية المتجددة والمتطورة، إذ يعتمد البحث العلمي الرصين على منهجية متكاملة تشمل الطرق والإجراءات المطبقة في الإطار البحثي، فالمنهج العلمي هو تحليل منسق وتنظيم للعمليات العقلية والتجريبية التي توجه بالضرورة لخدمة اغراضه البحثية (صادق، 2014)، وتعتبر الإجراءات المنهجية جزءاً أصيلاً يرتبط برصانة البحث العلمي، فاعتماد الباحث على إجراءات وأدوات واضحة تستند إلى أصول علمية منهجية، يعتبر الطريق الأهم نحو صدق النتائج البحثية المستخلصة، كما أن استخدام الأساليب والاختبارات العلمية وفقاً لشروطها المنهجية يعتبر أساساً لبناء النماذج العلمية القوية التي يمكن الاعتماد على نتائجها وتعميمها، لذا فإن منهجية الدراسة تشكل مكوناً هاماً من مكونات البحث العلمي المتكامل، وعليه فإن هذا الفصل من الدراسة يُركز على استعراض كافة الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الباحثة بغية الوصول إلى النتائج النهائية، إذ يشمل هذا العرض طبيعة المنهج المستخدم، وطبيعة العينة البحثية وسبل الوصول إليها، هذا بالإضافة إلى وصف الأدوات التي استخدمتها الباحثة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، مع إيضاح الاختبارات المتنوعة التي اعتمدت عليها لإثبات قوة هذه الأدوات البحثية في جمع بيانات الدراسة، كما وأخيراً فإن هذا الفصل من الدراسة يوضح طبيعة الأساليب الإحصائية المستخدمة لاستخراج العلاقات والآثار المتبادلة بين المتغيرات البحثية بغية الإجابة على التساؤلات البحثية المتنوعة.

2.3 منهج الدراسة

يعتبر منهج الدراسة بمثابة الطريق الذي يسلكه الباحث أثناء قيامة بالعمل البحثي، إذ يُشكل المنهج المستخدم إطاراً مرشداً للباحث في كيفية إعداد دراسته، فالمناهج البحثية متنوعة ومتعددة ولكل منها شروطٌ محددة للاستخدام، ويَستخدم الباحث المنهج المتوافق وطبيعة الظاهرة المدروسة، فالمناهج التجريبية تَصلح وبشكل دقيق للدراسات الطبيعية التي تَستخدم الاختبارات المعلمية والتجارب العلمية، فيما تَصلح المناهج الوصفية للدراسات الإنسانية كونها الأوسع استخداماً في تلك الدراسات، بينما يتم الاعتماد على المناهج التقييمية في إطار أعمال المشاريع المقارنة، والمناهج التاريخة في إطار رصد تطور الظواهر المدروسة، ولكل منهج من هذه المناهج أدواته التي يتم الاعتماد عليها، والشروط الواجب تحققها لاستخدامه، وتعتبر الدراسات الإنسانية مجالاً واسعاً أمام الباحثين في رصد هذه الظواهر ودراسة العلاقات والآثار المتبادلة بين متغيراتها، ويعتبر المنهج الوصفي التحليلي الأنسب لدراسة مثل هذه الظواهر كونه يوفر مجالاً واسعاً لاستخدام أدوات متنوعة يمكن الاعتماد عليها في رصد الظواهر الإنسانية، لذا فقد لجأت الباحثة لاستخدام هذه المنهج في إطار الدراسة الراهنة التي تنتمي إلى العلوم الإنسانية كونه الأنسب من بين تلك المناهج لتحقيق أهدافها المتوخاة، والتي تُركز على استخراج العلاقات والآثار بين نهج التنمية القائم على الحقوق وجودة حياة الفئات المهمشة.

3.3 مصادر جمع البيانات

وفي اطار العمل البحثي الراهن، اعتمدت الباحثة على مصدريين رئيسيين في الحصول على البيانات المرتبطة بالجانب النظري والتطبيقي، وشملت هذه المصادر:

1. **المصادر الثانوية:** اعتمدت الباحثة على المصادر الثانوية المتمثلة ب (الكتب، المراجع العربية والأجنبية، الدوريات، الأبحاث المنشورة وغير منشورة، التقارير الرسمية، الإحصاءات الصادرة عن جهات رسمية) وذلك لتكوين الإطار النظري الخاص بمتغيرات الدراسة المتمثلة ب (نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، وجودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية).
2. **المصادر الأولية:** اعتمدت الباحثة على المصادر الأولية المستقاة من المبحوثين؛ بالاعتماد على مجموعة من الأدوات التي تمثلت بالاستبانة والمجموعات البؤرية كادواتٍ رئيسية للإجابة على تساؤلات الدراسة.

4.3 مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بكافة العاملين في الإغاثة الإسلامية فلسطين والبالغ عددهم (60) موظفاً، وفقاً للإحصاءات الصادرة عن الموارد البشرية لعام 2022، هذا بالإضافة إلى شركاء الإغاثة الإسلامية فلسطين (العاملين في المشاريع التنموية التي تمولها الإغاثة الإسلامية فلسطين) والبالغ عددهم (70) موظفاً، وهم من مختلف المستويات الإدارية والوظيفية المرتبطة بإدارة المشاريع (إداريين، ماليين، منفذين، منسقين، مدارء). وعليه فإن إجمالي حجم مجتمع الدراسة من العاملين بمؤسسة الإغاثة الإسلامية والشركاء قد بلغ (130) موظفاً، وقد اتبعت الباحثة أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة المستهدف، يُضاف إلى ذلك المستفيدين من خدمات الإغاثة الإسلامية اللذين تم استهدافهم بالاعتماد على تقنية المجموعات البؤرية والبالغ عددهم (60) شخصاً من كافة المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث تم الاعتماد على استخدام أسلوب العينة العشوائية لاختيار المشاركين منهم في إطار تلك المجموعات التي بلغ عددها (6) مجموعات بؤرية.

1.4.3. مبررات اختبار مجتمع الدراسة:

1. ارتباط نطاق عمل مؤسسة الإغاثة الإسلامية فلسطين بشكل أساسي بالنهج الحقوقي للتنمية، وهو ما يظهر من خلال سعيها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية من خلال تنفيذ برامج تحسن من جودة حياة الفئات المهمشة التي تستهدفها، وبشكل أساسي التمكين وحماية الكرامة الإنسانية.
2. تسعى الإغاثة الإسلامية فلسطين إلى توطين خدمتها الإنسانية Localisation وبناء وتطوير شبكة من الجمعيات الأهلية المحلية في كافة المحافظات الجنوبية الفلسطينية؛ كونهم الأقرب والأكثر إدراكاً لمتطلبات واحتياجات الفئات المهمشة في المناطق التي تتواجد فيها تلك الجمعيات، وعليه فقد تم استهداف تلك الجمعيات كونهم شريكٌ مع الإغاثة الإسلامية فلسطين في تحمل المسؤولية تجاه تحسين جودة حياة أصحاب الحقوق من الفئات المهمشة الذين تستهدفهم الإغاثة الإسلامية فلسطين.
3. دراسة أثر إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق على تحسين جودة حياة الفئات المهمشة من وجهة نظر الفئات المهمشة أنفسهم؛ التي استفادت من المشاريع التنموية التي تنفذها الإغاثة الإسلامية فلسطين بالشراكة مع الجمعيات المحلية.

2.4.3. توزيع الاستبانات ونسبة الاسترداد:

قامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة على مجتمع الدراسة البالغ عددهم (130 موظفاً: 60 الفئة الأولى، 70 الفئة الثانية)، خلال الفترة ما بين 07 فبراير حتى 28 فبراير من عام 2022، وقد اعتمدت الباحثة على نفس أداة الاستبانة للفئة الأولى والثانية، ويرجع ذلك لأن الإغاثة الإسلامية فلسطين وفي إطار سعيها لتمكين أصحاب المسؤولية من أداء التزاماتهم تجاه تحسين جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية –كجزء محوري في إطار تطبيقها لنهج التنمية القائم على الحقوق وتوطين خدماتها الإنسانية–، عملت على بناء قدرات شبكة من الشركاء المحليين وتطويرها؛ ليكونوا قادرين على تنفيذ المشاريع التي تمولها الإغاثة الإسلامية فلسطين بالشكل الذي يضمن الالتزام بمعايير ومبادئ نهج التنمية القائم على الحقوق، حيث يعمل الشركاء وفقاً للسياسات والإجراءات والأدوات التي حددتها الإغاثة الإسلامية فلسطين، والتي تتواءم مع رؤيتها في تطبيق هذا النهج في المشاريع التنموية، وهؤلاء العاملين في المؤسسات الشريكة ينتمون إلى المستويات الإدارية والوظيفية المتعددة الخاصة بإدارة المشاريع التنموية بكافة جوانبها (ملحق رقم 4 يوضح أعداد العاملين لدى شركاء الإغاثة الإسلامية فلسطين). أما فيما يتعلق بمعدلات الاسترداد لأداة الدراسة، فقد تم استرداد 52 استبانة من الفئة الأولى المتمثلة بالعاملين بمؤسسة الإغاثة الإسلامية فلسطين والبالغ عددهم 60 موظفاً وبنسبة استرداد بلغت 86.66%، بينما تم استرداد 42 استبانة من الفئة الثانية المتمثلة بالعاملين لدى شركاء الإغاثة الإسلامية في المشاريع التنموية والتي تمولها الإغاثة الإسلامية فلسطين، من أصل 70 استبانة قد تم توزيعها عليهم، وبنسبة استرداد بلغت 60%، وعليه فان النسبة العامة لمعدل استرداد الاستبانات من مجتمع الدراسة قد بلغت (72.31%)، وتعتبر نسبة الاسترداد التي تزيد عن 40% و50% مقبولة ويمكن على الاعتماد عليها في تعميم نتائج الدراسة، ويعزز ذلك ما توصل إليه (Sekaran,2000) الذي يعتبر أن نسبة الاسترداد التي تبلغ 30% كحد أدنى مناسبة لأغراض البحث.

5.3 أداة الاستبانة

تكونت الاستبانة من قسمين رئيسين وهي:

1. **القسم الأول** "**البيانات الديموغرافية**": وتتمثل ب (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).
2. **القسم الثاني** "**محاور الدراسة**": تتمثل محاور الدراسة بكل من المتغير المستقل والتابع، حيث تم تجسيد المتغير المستقل بالمحور الأول الموسوم بعنوان "نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية"، ويتكون هذا المتغير من أربعة أبعاد تشمل: (المشاركة والادماج= 8 فقرات، التمكين = 11 فقرة، المساواة وعدم التمييز = 9 فقرات، المساءلة= 8 فقرات)، بينما تم تجسيد المتغير التابع

بالمحور الثاني الموسوم ب"جودة حياة الفئات المهمشة = 15 فقرة".

6.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

1.6.3. صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

تعتبر معايير الصدق والثبات للاستبانة هي الخطوة الأولى قبل تحليل نتائج وتساؤلات الدراسة، حيث لا يمكن للباحثة القيام بتحليل النتائج والاجابة على تساؤلات الدراسة قبل التأكد من هذه المعايير، وعليه فقد فقامت الباحثة أولاً بالتاكد من صدق الاستبانة من خلال التأصيل النظري والعملي لأبعاد ومتغيرات الدراسة، ومن ثم صدق المحكمين، ومن ثم الصدق البنائي والاتساق الداخلي، ومن ثم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال مؤشر كرونباخ ألفا واوميجا الموزونة.

1.1.6.3. التأصيل النظري والعلمي لأبعاد ومتغيرات الدراسة:

اعتمدت الباحثة في تأصيل أبعاد **المتغير المستقل** المتمثل بنهج التنمية القائم على الحقوق على الأبعاد التي اعتمدتها الأمم المتحدة ومنها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2006)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)، والدراسات السابقة التي تناولت دراسة نهج التنمية القائم على الحقوق ومنها دراسة (Dang, 2018)، ودراسة (Sarwary, 2018)، ودراسة (Jenderedjian، 2016)، ودراسة (Ussar، 2010)، حيث تضمنت الأبعاد الرئيسية التي تم اعتمادها في الدراسة الراهنة: (المشاركة والإدماج، التمكين، المساءلة، المساواة وعدم التمييز)، أما فيما يتعلق بأبعاد **المتغير التابع**، فقد تم تصميم أبعاد جودة حياة الفئات المهمشة وفقًا للزيارة الاستطلاعية للإغاثة الإسلامية التي قامت بها الباحثة، حيث تمت مناقشة هذه الأبعاد مع الإدارة العليا لمعرفة مدى توافقها مع واقع جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ومن خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة، تم الاستفادة من الأبعاد الواردة بدراسة كل من: (العماوي، 2021)، دراسة (ريان، 2019)، دراسة (البرلسي، عفت: 2017)، دراسة (السبيعي، 2018)، دراسة (الشهري، 2015)، دراسة (هاشم، 2014)، حيث تم استخلاص الأبعاد المتنوعة لجودة حياة الفئات المهمشة والتي تم اعتمادها في إطار الدراسة الراهنة والتي شملت: (الفقر، التعليم، الرعاية الصحية، السكن اللائق)، حيث تم اعتماد هذه الأبعاد نظراً لتلاؤم هذه الأبعاد مع بيئة المجتمع الفلسطيني، وقضايا النقص والحرمان التي تعاني منها الفئات المهمشة.

2.1.6.3. صدق المُحكِمين:

يعتبر صدق المُحكمين أولى الخطوات الهامة للتاكد من قوة تمثيل الأداة للإطار البحثي المعتمد، كما وأن هذا الشكل من أشكال الصدق يعتبر أساساً لتدعيم قدرة الأبعاد المعتمدة في الأداة البحثية لتمثيل المتغيرات تمثيلاً علمياً يشمل كافة الجوانب التخصصية المرتبطة بهم، ويتم اللجوء إلى هذا الشكل من أشكال الصدق من خلال الاستعانة بآراء الخبراء من العاملين في الحقلين الأكاديمي والمهني ذوي الخبرات الواسعة في المجال البحثي، وفي هذا الإطار فقد لجأت الباحثة إلى عرض الأداة البحثية المتمثلة بالاستبانة على (9) محكمين من الخبراء والمختصين في المجال الإداري والتنموي (مرفق ملحق رقم 2 يوضح أسماء المحكمين)، وبعد تحكيم الاستبانة من قبل الخبراء والمختصين، قامت الباحثة بأخذ كافة ملاحظاتهم وآرائهم العلمية بعين الاعتبار وتضمينها في إطار الأداة البحثية التي أُخرجت بشكلها النهائي كما في الملحق (1)، ولقياس صدق المحكمين فقد قامت الباحثة بالاعتماد على معادلة لاوشي التي تنص (نسبة صدق المحكمين= عدد المحكمين الذي يعتبر الفقرة أساسي أي صحيحة/ مجموع عدد المحكمين) (الطيبي، 2022)، وبعد تطبيق هذه المعادلة، فقد بلغت نسبة صدق المحكمين (0.99)، حيث تشير هذه النتيجة إلي وجود درجة مرتفعة من صدق المحكمين، كنتيجة لاتفاق جميع المحكمين على أن الاستبانة صادقة لما وُضعت لقياسه.

3.1.6.3. صدق المقياس:

1. مؤشر الصدق البنائي:

الصدق البنائي: يعتمد الصدق البنائي على الارتباط ما بين متوسط الإجابة للفقرة مع متوسط الإجابة للبعد أو للمحور المنتمي إليه، حيث اعتمدت الباحثة في قياس مؤشر الصدق البنائي على اختبار معامل ارتباط بيرسون، وتشير النتائج الموضحة في الجدول (1.3) إلي تحقيق مؤشر الصدق البنائي، حيث كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، وقد تراوحت معاملات الارتباط ما بين البعد الثالث (المساواة وعدم التمييز = 0.885 بمستوى دلالة 0.000)، والبعد الرابع (المساءلة = 0.915 بمستوى دلالة 0.000)، ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

جدول 1.3: معامل ارتباط بيرسون بين البعد والمحور المنتمي إليه.

رقم	البعد	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	النتيجة
1	البعد الأول: المشاركة والإدماج.	**0.914**	**0.000**	**تم التحقق من الصدق البنائي**
2	البعد الثاني: التمكين.	**0.938**	**0.000**	
3	البعد الثالث: المساواة وعدم التمييز.	**0.885**	**0.000**	
4	البعد الرابع: المساءلة.	**0.915**	**0.000**	

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج spss v24.

2. مؤشر الاتساق الداخلي:

اعتمدت الباحثة للتحقق من مؤشر الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على اختبار معامل ارتباط بيرسون، ويتم الحكم على صلاحية هذا المؤشر من خلال مستوى دلالة الاختبار، فإذا كان هذا المستوى أقل من 0.05 تكون الفقرة محققة للاتساق الداخلي (بانتماء الفقرة للبعد أي ارتباطها) والعكس صحيح، وتشير النتائج الموضحة بالجدول (2.3) إلي تحقيق مؤشر الاتساق الداخلي لجميع فقرات الاستبانة، حيث بلغ أدنى معامل ارتباط للفقرة الثانية عشر من المحور الثاني "جودة حياة الفئات المهمشة = 0.469 بمستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05"، بينما بلغ أعلى معامل ارتباط للفقرة السابعة من البعد الثالث "المساواة وعدم التمييز = 0.839 بمستوى دلالة 0.000 أقل من 0.05".

جدول 2.3: نتائج مؤشر الاتساق الداخلي.

رقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	النتيجة
نتائج فقرات البعد الأول: المشاركة والإدماج				
1	تحدد المنظمة بوضوح في المشاريع التنموية أصحاب الحقوق وحقوقهم وأصحاب المسؤوليات والتزاماتهم.	**0.548**	**0.000**	**ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 لكافة فقرات البعد**
2	تعزز المنظمة مشاركة أصحاب الحقوق في تطوير وتصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشاريع التنموية بشكل فعَّال بمن فيهم النساء والأطفال وذوي الإعاقة من خلال خلق قنوات محددة تضمن مشاركتهم وإدماجهم في جميع المراحل.	**0.801**	**0.000**	
3	تساهم المنظمة في تطوير التحالفات بين أصحاب المسؤولية والمجتمعات المحلية.	**0.746**	**0.000**	

رقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	النتيجة
4	تتيح المنظمة لأصحاب الحقوق المجال للتعبير عن احتياجاتهم وتصمم المشاريع التنموية في ضوء تلك الاحتياجات.	**0.711**	**0.000**	
5	تعكس أهداف البرامج التنموية تغييرًا إيجابيًا في حياة أصحاب الحقوق وتغييرًا من جانب الجهات المسؤولة كي تساهم في علاج الأسباب الجذرية للمشكلة.	**0.792**	**0.000**	
6	تتلقى المنظمة تغذية راجعة دورية من قبل أصحاب الحقوق فيما يتعلق بفاعلية التدخلات التي تتضمنها المشاريع التنموية.	**0.786**	**0.000**	
7	تعزز المنظمة مبدأ الشفافية في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالسياسات والمشاريع التنموية في الوقت المناسب من قبل أصحاب الحقوق المستفيدين.	**0.758**	**0.000**	
8	تنظم المنظمة جلسات لاستخلاص الدروس المستفادة بعد الانتهاء من تنفيذ المشاريع التنموية التي تستضيف فيها أصحاب الحقوق ليعبروا عن وجهة نظرهم في التدخلات التي تم تنفيذها خلال فترة المشروع	**0.762**	**0.000**	
نتائج فقرات البعد الثاني: التمكين				
1	تعزز المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة الفهم المشترك بين أصحاب الحقوق وأصحاب المسؤوليات بما يضمن احترام وحماية أصحاب الحقوق وأصحاب المسئوليات لحقوق الإنسان.	**0.599**	**0.000**	**ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 لكافة فقرات البعد**
2	تتضمن تدخلات المنظمة رفع وعي أصحاب الحقوق بحقوقهم.	**0.764**	**0.000**	
3	تعمل المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة على بناء قدرات أصحاب الحقوق للمطالبة بحقوقهم.	**0.679**	**0.000**	
4	تستثمر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في إمكانيات أصحاب الحقوق ليتمكنوا من الاندماج في سوق العمل.	**0.730**	**0.000**	
5	تعمل المشاريع التنموية على بناء قدرات أصحاب الحقوق حتى يتمكنوا من الخروج من دائرة الفقر.	**0.715**	**0.000**	
6	تتأكد المنظمة من أن تدخلاتها لا تسبب ضرر أصحاب الحقوق.	**0.800**	**0.000**	
7	تسهل المشاريع التنموية في المنظمة وصول أصحاب الحقوق إلى الموارد.	**0.530**	**0.000**	
8	تساهم المنظمة في بناء قدرات الشبكات الخاصة بالمجتمعات المحلية.	**0.657**	**0.000**	
9	تنفذ المنظمة مشاريع تنموية للضغط على أصحاب المسؤولية.	**0.530**	**0.000**	
10	تتأكد المنظمة من استدامة الخدمات المقدمة لأصحاب الحقوق بعد انتهاء التدخل	**0.659**	**0.000**	
11	توفر المنظمة الميزانيات اللازمة لضمان تمكين أصحاب الحقوق في إطار برامجها التنموية.	**0.552**	**0.000**	

رقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	النتيجة
نتائج فقرات البعد الثالث: المساواة وعدم التمييز				
1	تعطي المنظمة من خلال المشاريع التنموية الأولوية للعمل مع أصحاب الحقوق بغض النظر عن الجنس والانتماء.	**0.502**	**0.000**	**ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 لكافة فقرات البعد**
2	تغطي المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة جميع المناطق الجغرافية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.	**0.731**	**0.000**	
3	تتبنى المنظمة سياسات حماية أصحاب الحقوق مثل الأطفال والنساء وذوي الإعاقة.	**0.798**	**0.000**	
4	تطبق المنظمة سياسات إدماج النوع الاجتماعي في خططها وبرامجها.	**0.762**	**0.000**	
5	تعتمد المنظمة على قاعدة بيانات موثوقة ومحدثة لأصحاب الحقوق لتستفيد من المشاريع التنموية التي تنفذها.	**0.816**	**0.000**	
6	البيانات الإحصائية التي تعتمد عليها البرامج التنموية مصنفة بوضوح وتبرز بعض أسباب التمييز المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	**0.760**	**0.000**	
7	تتأكد المنظمة أن تقييم الأسباب المباشرة وغير المباشرة للمشاكل يتجنب التمييز وعدم المساواة من ناحية الهدف والتنفيذ والتحليل.	**0.839**	**0.000**	
8	تقوم المنظمة بتحليل البيانات لتحدد الأفراد والجماعات الأكثر تأثرًا من المشاكل.	**0.703**	**0.000**	
9	تعمل المنظمة على متابعة تنفيذ المشاريع التنموية لرصد الآثار غير المقصودة الخاصة على أصحاب الحقوق ومعالجتها.	**0.702**	**0.000**	
نتائج فقرات البعد الرابع: المساءلة				
1	تحدد المنظمة من خلال سياساتها التنموية العقبات التي تواجه أصحاب المسؤولية للقيام بالتزاماتهم أمام أصحاب الحقوق.	**0.719**	**0.000**	**ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 لكافة فقرات البعد**
2	تحلل المنظمة من خلال برامجها التنموية القدرات اللآزمة لأصحاب الحقوق حتى يكونوا قادرين للمطالبة بحقوقهم بفعالية.	**0.750**	**0.000**	
3	تستخدم المنظمة في المشاريع التنموية مفاهيم ومصطلحات تعزز مبادئ حقوق الإنسان في المتابعة والتقييم.	**0.773**	**0.000**	
4	تتيح المنظمة لأصحاب الحقوق المساهمة في متابعة وتقييم مشاريعها التنموية.	**0.775**	**0.000**	
5	توضح المنظمة من خلال مشاريعها التنموية واجبات أصحاب المسؤوليات تجاه أصحاب الحقوق.	**0.706**	**0.000**	
6	تساهم عملية المتابعة والتقييم في تصميم آليات مساءلة بشكل أكثر فعالية.	**0.802**	**0.000**	
7	توفر المنظمة قنوات مساءلة سهلة الوصول وشفافة وفعالة على كافة المستويات المحلية لتلقي الشكاوى والتغذية الراجعة.	**0.706**	**0.000**	

رقم	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	النتيجة
8	تتبنى المنظمة آليات لمعالجة الشكاوى والتغذية الراجعة التي تتلقاها من أصحاب الحقوق المستفيدين من المشاريع التنموية.	**0.676**	**0.000**	
نتائج فقرات المحور الثاني: جودة حياة الفئات المهمشة				
1	تحرص المنظمة على توفير احتياجات أصحاب الحقوق بما يؤمن لهم حقوقهم ويضمن كرامتهم الإنسانية.	**0.669**	**0.000**	**ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05 لكافة فقرات المحور**
2	تحدد المنظمة الفئات التي تستهدفها بناء على معايير محددة للهشاشة.	**0.585**	**0.000**	
3	تنفذ المنظمة مشاريع تعالج الأسباب الجذرية للفقر الذي يعاني منه الفئات المستهدفة.	**0.606**	**0.000**	
4	تساهم المشاريع التنموية في تحسين مستوى المعيشة لأصحاب الحقوق التي تستهدفها المنظمة.	**0.664**	**0.000**	
5	تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في الوصول إلى الخدمات التعليمية بسهولة.	**0.739**	**0.000**	
6	تقدم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة أنشطة خاصة ببرامج التعليم.	**0.711**	**0.000**	
7	توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة المستلزمات المدرسية الأساسية لأصحاب الحقوق المستفيدين.	**0.808**	**0.000**	
8	تمكن المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة لأصحاب الحقوق من الوصول إلى الخدمات الصحية بسهولة.	**0.755**	**0.000**	
9	تتسم الخدمات الصحية المقدمة لأصحاب الحقوق المستهدفة من المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة بالفاعلية.	**0.811**	**0.000**	
10	توفر المشاريع التنموية خدمات الرعاية الصحية بناءً على الحالة الصحية لأصحاب الحقوق.	**0.791**	**0.000**	
11	توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة برامج خاصة لمكافحة سوء التغذية لدى أصحاب الحقوق.	**0.691**	**0.000**	
12	توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لأصحاب الحقوق.	**0.469**	**0.000**	
13	تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في تحسين ظروف السكن لأصحاب الحقوق لتُلائم متطلباتهم المعيشية.	**0.739**	**0.000**	
14	تتأكد المنظمة من أن الظروف السكنية لأصحاب الحقوق صحية وتتوفر فيها التهوية والإضاءة المناسبة.	**0.696**	**0.000**	
15	تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في توفير خدمات البنية الأساسية من مياه شرب نظيفة وصرف صحي وكهرباء.	**0.770**	**0.000**	

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج spss v24.

4.1.6.3. الصدق التقاربي:

- نسبة التحميل أو التشبع:

تم التحقق من الصدق التقاربي من خلال درجة التشبع (درجة تشبع الفقرات عليها: والقيمة المقبولة لدرجة التشبع هي 0.3)، وتم حذف الفقرات التي تقل عنها (حجازي، 2021)، حيث يوضح جدول (3.3) التحليل العاملي –درجة التشبع– لجميع فقرات أبعاد المتغيّر المستقل المتمثل ب (نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية)، وفقرات المحور الثاني المتغير التابع (جودة حياة الفئات المهمشة)، والتي تمثل نسبة مساهمات كل فقرة في البُعد أو المحور المنتمي إليه.

وبعد إجراء اختبار لدرجة التشبع لقياس الصدق التقاربي، فقد أشارت النتائج بأن جميع فقرات الاستبانة محققة للصدق التقاربي، حيث تراوحت النتائج ما بين (الفقرة الثانية عشر = 0.33 من المحور الثاني جودة حياة الفئات المهمشة)، القفرة الأولى = 0.90 من المتغير المستقل البعد الرابع "المساءلة")، وتُعد هذه النتائج مقبولة ويمكن الاعتماد عليها في تحليل واختبار فرضيات الدراسة أو الإجابة على التساؤلات البحثية.

جدول 3.3: نتائج نسبة التحميل أو التشبع لفقرات متغيرات الدراسة.

رقم	الفقرة	درجة التشبع	درجة القبول	النتيجة
نتائج فقرات البعد الأول: المشاركة والإدماج				
1	تحدد المنظمة بوضوح في المشاريع التنموية أصحاب الحقوق وحقوقهم وأصحاب المسؤوليات والتزاماتهم.	**0.43**	**أكبر من 0.3 يعتبر تحقق معيار صدق تقاربي**	**يوجد صدق تقاربي من خلال استخدام درجة التشبع**
2	تعزز المنظمة مشاركة أصحاب الحقوق في تطوير وتصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشاريع التنموية بشكل فعَّال بمن فيهم النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال خلق قنوات محددة تضمن مشاركتهم وإدماجهم في جميع المراحل.	**0.77**		
3	تساهم المنظمة في تطوير التحالفات بين أصحاب المسؤولية والمجتمعات المحلية.	**0.62**		
4	تتيح المنظمة لأصحاب الحقوق المجال للتعبير عن احتياجاتهم وتصمم المشاريع التنموية في ضوء تلك الاحتياجات.	**0.73**		
5	تعكس أهداف البرامج التنموية تغييرًا إيجابيًا في حياة أصحاب الحقوق وتغييرًا من جانب الجهات المسؤولة كي تساهم في علاج الأسباب الجذرية للمشكلة.	**0.78**		

رقم	الفقرة	درجة التشبع	درجة القبول	النتيجة
6	تتلقى المنظمة تغذية راجعة دورية من قبل أصحاب الحقوق فيما يتعلق بفاعلية التدخلات التي تتضمنها المشاريع التنموية.	**0.78**		
7	تعزز المنظمة مبدأ الشفافية في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالسياسات والمشاريع التنموية في الوقت المناسب من قبل أصحاب الحقوق المستفيدين.	**0.67**		
8	تنظم المنظمة جلسات لاستخلاص الدروس المستفادة بعد الانتهاء من تنفيذ المشاريع التنموية التي تستضيف فيها أصحاب الحقوق ليعبروا عن وجهة نظرهم في التدخلات التي تم تنفيذها خلال فترة المشروع.	**0.72**		
نتائج فقرات البعد الثاني: التمكين				
1	تعزز المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة الفهم المشترك بين أصحاب الحقوق وأصحاب المسؤوليات بما يضمن احترام وحماية أصحاب الحقوق وأصحاب المسؤوليات لحقوق الإنسان.	**0.59**	**أكبر من 0.3 يعتبر تحقق معيار صدق تقاربي**	**يوجد صدق تقاربي من خلال استخدام درجة التشبع**
2	تتضمن تدخلات المنظمة رفع وعي أصحاب الحقوق بحقوقهم.	**0.78**		
3	تعمل المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة على بناء قدرات أصحاب الحقوق للمطالبة بحقوقهم.	**0.62**		
4	تستثمر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في إمكانيات أصحاب الحقوق ليتمكنوا من الاندماج في سوق العمل.	**0.65**		
5	تعمل المشاريع التنموية على بناء قدرات أصحاب الحقوق حتى يتمكنوا من الخروج من دائرة الفقر.	**0.61**		
6	تتأكد المنظمة من أن تدخلاتها لا تسبب ضرراً لأصحاب الحقوق.	**0.75**		
7	تسهل المشاريع التنموية في المنظمة وصول أصحاب الحقوق إلى الموارد.	**0.55**		
8	تساهم المنظمة في بناء قدرات الشبكات الخاصة بالمجتمعات المحلية.	**0.67**		
9	تنفذ المنظمة مشاريع تنموية للضغط على أصحاب المسئولية	**0.54**		
10	تتأكد المنظمة من استدامة الخدمات المقدمة لأصحاب الحقوق بعد انتهاء التدخل.	**0.51**		
11	توفر المنظمة الميزانيات اللآزمة لضمان تمكين أصحاب الحقوق في إطار برامجها التنموية.	**0.43**		

رقم	الفقرة	درجة التشبع	درجة القبول	النتيجة
نتائج فقرات البعد الثالث: المساواة وعدم التمييز				
1	تعطي المنظمة من خلال المشاريع التنموية الأولوية للعمل مع أصحاب الحقوق بغض النظر عن الجنس والانتماء.	**0.48**	**أكبر من 0.3 يعتبر تحقق معيار صدق تقاربي**	**يوجد صدق تقاربي من خلال استخدام درجة التشبع**
2	تغطي المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة جميع المناطق الجغرافية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.	**0.62**		
3	تتبنى المنظمة سياسات حماية أصحاب الحقوق مثل الأطفال والنساء وذوي الإعاقة.	**0.73**		
4	تطبق المنظمة سياسات إدماج النوع الاجتماعي في خططها وبرامجها.	**0.74**		
5	تعتمد المنظمة على قاعدة بيانات موثوقة ومحدثة لأصحاب الحقوق لتستفيد من المشاريع التنموية التي تنفذها.	**0.77**		
6	البيانات الإحصائية التي تعتمد عليها البرامج التنموية مصنفة بوضوح وتبرز بعض أسباب التمييز المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	**0.76**		
7	تتأكد المنظمة أن تقييم الأسباب المباشرة وغير المباشرة للمشاكل يتجنب التمييز وعدم المساواة من ناحية الهدف والتنفيذ والتحليل.	**0.83**		
8	تقوم المنظمة بتحليل البيانات لتحدد الأفراد والجماعات الأكثر تأثرًا من المشاكل.	**0.68**		
9	تعمل المنظمة على متابعة تنفيذ المشاريع التنموية لرصد الآثار غير المقصودة الخاصة على أصحاب الحقوق ومعالجتها.	**0.65**		
نتائج فقرات البعد الرابع: المساءلة				
1	تحدد المنظمة من خلال سياساتها التنموية العقبات التي تواجه أصحاب المسؤولية للقيام بالتزاماتهم أمام أصحاب الحقوق.	**0.91**	**أكبر من 0.3 يعتبر تحقق معيار صدق تقاربي**	**يوجد صدق تقاربي من خلال استخدام درجة التشبع**
2	تحلل المنظمة من خلال برامجها التنموية القدرات اللازمة لأصحاب الحقوق حتى يكونوا قادرين للمطالبة بحقوقهم بفعالية.	**0.69**		
3	تستخدم المنظمة في المشاريع التنموية مفاهيم ومصطلحات تعزز مبادئ حقوق الإنسان في المتابعة والتقييم.	**0.74**		
4	تتيح المنظمة لأصحاب الحقوق المساهمة في متابعة وتقييم مشاريعها التنموية.	**0.72**		
5	توضح المنظمة من خلال مشاريعها التنموية واجبات أصحاب المسؤوليات تجاه أصحاب الحقوق.	**0.58**		
6	تساهم عملية المتابعة والتقييم في تصميم آليات مساءلة بشكل أكثر فعالية.	**0.70**		

رقم	الفقرة	درجة التشبع	درجة القبول	النتيجة
7	توفر المنظمة قنوات مساءلة سهلة الوصول وشفافة وفعَّالة على كافة المستويات المحلية لتلقي الشكاوى والتغذية الراجعة.	**0.69**		
8	تتبنى المنظمة آليات لمعالجة الشكاوى والتغذية الراجعة التي تتلقاها من أصحاب الحقوق من المشاريع التنموية.	**0.62**		
نتائج فقرات المحور الثاني: جودة حياة الفئات المهمشة				
1	تحرص المنظمة على توفير احتياجات أصحاب الحقوق بما يؤمن لهم حقوقهم ويضمن كرامتهم الإنسانية.	**0.58**	**أكبر من 0.3 يعتبر تحقق معيار صدق تقاربي**	**يوجد صدق تقاربي من خلال استخدام درجة التشبع**
2	تحدد المنظمة أصحاب الحقوق التي تستهدفها بناء على معايير محددة للهشاشة.	**0.47**		
3	تنفذ المنظمة مشاريع تعالج الأسباب الجذرية للفقر الذي تعاني منه أصحاب الحقوق.	**0.50**		
4	تساهم المشاريع التنموية في تحسين مستوى معيشة أصحاب الحقوق الذين تستهدفها المنظمة.	**0.55**		
5	تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في الوصول إلى الخدمات التعليمية بسهولة.	**0.64**		
6	تقدم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة أنشطة خاصة ببرامج التعليم.	**0.67**		
7	توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة المستلزمات المدرسية الأساسية لأصحاب الحقوق المستفيدين.	**0.83**		
8	تمكن المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة أصحاب الحقوق من الوصول إلى الخدمات الصحية بسهولة.	**0.80**		
9	تتسم الخدمات الصحية المقدمة لأصحاب الحقوق المستهدفين من المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة بالفاعلية.	**0.87**		
10	توفر المشاريع التنموية خدمات الرعاية الصحية بناءً على الحالة الصحية لأصحاب الحقوق.	**0.82**		
11	توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة برامج خاصة لمكافحة سوء التغذية لدى أصحاب الحقوق.	**0.72**		
12	توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لأصحاب الحقوق.	**0.33**		
13	تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في تحسين ظروف السكن لأصحاب الحقوق لتلائم متطلباتهم المعيشية.	**0.63**		
14	تتأكد المنظمة من أن الظروف السكنية لأصحاب الحقوق صحية وتتوفر فيها التهوية والإضاءة المناسبة.	**0.58**		
15	تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في توفير خدمات البنية الأساسية من مياه شرب نظيفة وصرف صحي وكهرباء.	**0.72**		

2.6.3. ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

- مؤشرات قياس ثبات الاستبانة:

لقد قامت الباحثة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات لقياس ثبات الاستبانة، حيث اعتمدت على كل من مؤشر كرونباخ ألفا، اوميجا الموزونة، الثبات المركب، كمؤشرات لقياس ثبات الأداة البحثية، وتشير النتائج الموضحة في جدول (4.3) إلى أن قيمة مؤشر كرونباخ ألفا للمحور الأول الذي يمثل (نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية) قد بلغت (0.948)، بينما بلغت قيمتها(0.924) للمحور الثاني (جودة حياة الفئات المهمشة)، أما فيما يتعلق بقيمة اختبار أوميجا الموزونة للمحور الأول فقد بلغت (0.946)، بينما بلغت هذه القيمة للمحور الثاني (0.922)، وأخيراً فإن قيمة نتائج الثبات المركب للمحور الأول قد بلغت (0.974)، بينما بلغت هذه القيمة (0.936) للمحور الثاني، وتشير جميع هذه النتائج إلى توفر درجة مرتفعة من الثبات لأداة الدراسة.

جدول 4.3: مؤشرات الثبات لمتغيرات الدراسة.

المحاور	البعد	الوصف	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	أوميجا الموزونة	الثبات المركب
المحور الأول	الأول	المشاركة والإدماج.	8	0.875	0.877	0.906
	الثاني	التمكين.	11	0.862	0.850	0.890
	الثالث	المساواة وعدم التمييز.	9	0.888	0.889	0.915
	الرابع	المساءلة.	8	0.879	0.875	0.905
المحور الأول: نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية.			36	0.948	0.946	0.974
المحور الثاني: جودة حياة الفئات المهمشة.			15	0.924	0.922	0.936

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج AMOS v24.

7.3 تحقق صلاحية الاستبانة

قامت الباحثة بتحقيق جميع معايير صلاحية الاستبانة من خلال الاختبارات المتعلقة بالصدق والثبات، وبناءً على هذه النتائج يمكن للباحثة الاعتماد على الأداة والشروع بتحليل النتائج الوصفية واختبار فرضيات الدراسة، أو الإجابة على تساؤلاتها.

8.3 مبررات استخدام الاختبارات المعلمية في الدراسة

1. حجم العينة يزيد عن 30 استبانة بناءً على نظرية النهاية المركزية.
2. مقياس ليكرت الخماسي في الدراسة يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية (الشوا، 2020).

9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الباحثة في الدراسة الراهنة على تحليل البيانات من خلال البرنامج الاحصائي الشهير (spss v24) في معالجة وتحليل بيانات الدراسة، وبرنامج (AMOS v24) من خلال الاختبارات الإحصائية التالية:

1. اختبار ارتباط بيرسون لقياس مؤشر الصدق البنائي والاتساق الداخلي، ولقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.
2. الصدق التقاربي: درجة التشبع من خلال التحليل العاملي.
3. اختبار كرونباخ ألفا واوميجا الموزونة والثبات المركب.
4. المقاييس الوصفية: الوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف والوزن النسبي والترتيب.
5. التحليل العاملي التوكيدي.
6. نمذجة المعادلات البنائية باستخدام طريقة (Maximum likelihood) من خلال تحليل المسار للإجابة على تساؤلات الدراسة.
7. اختباري ت لعينتين مستقلتين وتحليل التباين الأُحادي.

الفصل الرابع

تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج

1.4 مقدمة:

تعتبر النتائج البحثية بمثابة الغايات النهائية التي تطمح الباحثة في الوصول إليها؛ من خلال الاستخلاصات العلمية التي استطاعت التوصل إليها من واقع المراجعة الأدبية للنظريات العلمية المتنوعة ذات العلاقة بالموضوع البحثي، أو تلك المرتبطة بالاستخلاصات التطبيقية التي توصلت إليها من واقع الدراسة التطبيقية على الحالة المدروسة، ويعتبر تحليل هذه النتائج هو العنصر الأهم لفهم طبيعة الظاهرة المبحوثة، إذ أن الأرقام الصماء تبقى عاجزةً عن إيصال النتيجة بمفاهيم سلسلة إلى أطراف العلاقة بالعمل البحثي، لذا يتوجب على الباحثة عرض تلك النتائج وتفسيرها تفسيراً علمياً مع ربط هذه التفسيرات بالوقائع الممارسة في إطار الحياة العملية التي قد تكون الباحثة جزءاً هاماً منها، وعليه فإن هذا الفصل من الدراسة سيتناول عرضاً للنتائج البحثية التي توصلت إليها الباحثة سواءٌ فيما يتعلق بجانبها الوصفي، أو تلك المرتبطة بالتساؤلات البحثية الرئيسية للدراسة، يُضاف إلى ذلك التفسيرات المتنوعة التي ساقتها الباحثة لإيضاح هذه النتائج وربطها في إطار الممارسة التطبيقية النابعة من خبرة الباحثة في مجال العمل بالمنظمات الدولية، وأخيراً مقارنة تلك النتائج مع نتائج الدراسات السابقة المختلفة مع التبرير العلمي لأسباب الاتفاق أو الاختلاف في النتائج مع تلك الدراسات.

2.4 تحليل بيانات أفراد مجتمع الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

يوضح الجدول (1.4) الوصف الاحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الديموغرافية، حيث بلغ أعداد الموظفين في الإغاثة الإسلامية وشركائها (94) موظفاً في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ويمكن إيضاح نتائج التحليل لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية كما يلي:

جدول 1.4: تحليل بيانات أفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية (عدد المستجيبين=94).

المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%
النوع	ذكر	58	61.7	**العمر**	22 أقل من 30	11	11.7
	أنثى	36	38.3		31 أقل من 38	47	50.0
المؤهل العلمي	دبلوم	2	2.1		39 أقل من 44	26	27.7
	بكالوريوس	60	63.8		45 سنة فأكثر	10	10.6
	دراسات عليا	32	34.0	**سنوات الخبرة**	1 أقل من 5 سنوات	19	20.2
المسمى الوظيفي	موظف	23	24.5		6 أقل من 10 سنوات	26	27.7
	منسق	18	19.1		11 أقل من 15 سنة	23	24.5
	مدير	53	56.4		15 سنة فأكثر	26	27.7
المنظمة	الإغاثة الإسلامية	52	55.3				
	الشركاء	42	44.7				

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج spss v24.

3.4 المحك المعتمد في الدراسة

اعتمدت الباحثة على مقياس ليكرت الخماسي كاساس لبناء محل الدراسة الراهنة، ومن ثم استندت الباحثة في المقياس على مؤشر الوسط الحسابي والوزن النسبي كمؤشر لتحديد مستويات الموافقة، والجدول (2.4) يوضح المحك المعتمد في الدراسة.

جدول 2.4: المحك المعتمد في الاستبانة.

ليكرت الخماسي	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	النتيجة
غير موافق بشدة = 1	1 أقل من 1.8	20% أقل من 36%	منخفضة جداً
غير موافق= 2	1.8 أقل من 2.60	36% أقل من 52%	منخفضة
محايد= 3	2.60 أقل من 3.40	52% أقل من 68%	متوسطة
موافق= 4	3.40 أقل من 4.20	68% أقل من 84%	مرتفعة
موافق بشدة= 5	4.20 الى 5	84 % الى 100%	مرتفعة جداً

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على مقياس ليكرت الخماسي.

4.4 نتائج تحليل نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وجودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية

يوضح الجدول (3.4) نتائج تحليل نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وجودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية.

جدول 3.4: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

المقياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
1. نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية	**4.11**	**0.43**	**10.5%**	**82.2%**	---
1.1 المشاركة والإدماج.	4.14	0.48	11.6%	82.8%	2
2.1 التمكين.	4.03	0.46	11.4%	80.6%	4
3.1 المساواة وعدم التمييز.	4.21	0.48	11.4%	84.2%	1
4.1 المساءلة.	4.08	0.48	11.8%	81.6%	3
2. جودة حياة الفئات المهمشة.	**4.08**	**0.50**	**12.3%**	**81.6%**	----

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج spss v24.

تشير النتائج الواردة في الجدول (3.4) إلى مجموعة هامة من الحقائق التي يمكن إيضاحها في الجوانب التالية:

- تشير نتيجة الوسط الحسابي للمحور الأول "نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية" إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة كل من الوسط الحسابي والوزني النسبي لها (4.11 من 5 بوزن نسبي 82.2%)، وبلغ الانحراف المعياري 0.43 بمعامل اختلاف 10.5% وتشير هذه النتيجة إلى وجود تجانس عالي بالإجابات بين أفراد مجتمع الدراسة.
- تشير نتيجة الوسط الحسابي للمحور الثاني "جودة حياة الفئات المهمشة" إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي والوزن النسبي لهذا المحور(4.08 من 5 بوزن نسبي 81.6%)، وبلغ الانحراف المعياري 0.50 بمعامل اختلاف 12.3%، وتشير هذه النتيجة إلى وجود تجانس عالي بالإجابات بين أفراد مجتمع الدراسة).

- أما أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية فقد تراوحت قيم المتوسطات بين الحد الأعلى للبعد الثالث "المساواة وعدم التمييز" والذي بلغت قيمته (4.21 من 5 بوزن نسبي 84.2%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة جداً، بانحراف معياري 0.48 بمعامل اختلاف 11.4%، والحد الأدنى للبعد الثاني "التمكين" والذي بلغت قيمته (4.03 من 5 بوزن نسبي 80.6%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، بانحراف معياري 0.46 وبمعامل اختلاف 11.4%، كما وتشير نتائج الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف إلى وجود تجانس مرتفع في الاستجابات بين أفراد مجتمع الدراسة.
- أما نتائج اختبار ت لعينة واحدة، فتشير إلى أن متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة في تعبئة الاستبانة تميل نحو الموقف الإيجابي (أي الموافقة المرتفعة التي تزيد عن القيمة المتوسط 3)، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة الإيجابية والمرتفعة لفقرات وأبعاد ومحاور الاستبانة، وبلغت نتيجة اختبار ت لنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية (24.931 بمستوى دلالة 0.000)، ولجودة حياة الفئات المهمشة (20.730 بمستوى دلالة 0.000). **(مرفق ملحق رقم 5 يوضح نتائج اختبار ت لعينة واحدة عند قيمة المتوسطة 3 لفقرات الاستبانة).**

من الملاحظ وجود مستوى مرتفع لممارسات إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق والممارس من قبل الإغاثة الإسلامية وشركائها العاملين في المشاريع التنموية التي تمولها الإغاثة الإسلامية فلسطين، حيث بلغ الوزن النسبي لمستوى هذه الممارسة 82.2%، وتعزو الباحثة هذا المستوى المرتفع لممارسات إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق إلى أن الإغاثة الإسلامية فلسطين كأحد المنظمات الدولية الفاعلة على النطاق المحلي والخارجي تلتزم في سياساتها العامة بإدماج التوجهات التنموية الدولية في سياق تطبيقاتها التنفيذية لبرامجها المتنوعة في المناطق المستهدفة، وبالتالي فإن عمل المنظمة في تعزيز النهج القائم على إدماج الحقوق في إطار العمل التنموي في البرامج والمشاريع المنفذة؛ يتوافق مع السياق الدولي الراهن الذي تبنته الأمم المتحدة مؤخراً والذي يركز في جوهره على إدماج هذه الحقوق في إطار ممارسة الأعمال من قبل المنظمات الدولية المتنوعة ومنها الإغاثة الإسلامية فلسطين، هذا التوجه قد تم التعبير عنه وبشكل فعلي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في العام 2020 في إطار التوجه الدولي الموسوم ب"نداء للعمل من أجل حقوق الإنسان"، لتكريس نهج الممارسة لإدماج الحقوق في إطار التنفيذ للبرامج والمشاريع الإنمائية المختلفة، وبالتالي فإن استجابة الإغاثة الإسلامية فلسطين كمنظمة دولية لتبني هذه الرؤية قد جاء كترجمة فعلية للسياسات العامة للأمم المتحدة التي تعتبر أحد أهم مظلات التمويل الدائم للمنظمات الدولية العاملة في المجال التنموي، وبالتالي فقد كان لزاماً على هذه المنظمة الاتساق مع سياق العمل التنموي الدولي المُقر لضمان استدامة أعمالها وحصولها على التمويل اللآزم لبرامجها التي تتطلب مواكبة العمل في إطار السياسات العامة الدولية المتبناة في هذا الإطار.

ومن جانب آخر فإن محاور عمل الإغاثة الإسلامية فلسطين يستند إلى نهج الاعتماد على دمج الحقوق في الإطار التنموي، إذ أن أهم تلك المحاور المتمثلة بتمكين المجتمعات وحماية الحياة والكرامة والحشد والمناصرة، تُجسد في مضمونها النهج القائم على إدماج التنمية بالجانب الحقوقي، والمرتبط بشكل مباشر بعمليات المشاركة والإدماج والتمكين والمساءلة والمساواة وعدم التمييز بين متلقي الخدمات من تلك المنظمة، فالعمل بمحاور إستراتيجية منظمة الإغاثة الإسلامية يتطلب من المنظمة الاعتماد على النهج الحقوقي لترجمة تلك التوجهات المقرة في إطار رسالة المنظمة؛ التي تُركز على توزيع الموارد بغض النظر عن الجنس أو الانتماء أو المعتقد، ودون توقع أي شي بالمقابل، وهو ما يعبر عن احترام الحقوق وتكريسها في إطار سياسات العمل المنبثقة عن رؤية ورسالة المنظمة، وبالتالي فإن المستويات المرتفعة لإدماج نهج الحقوق التي عبَّر عنها المستجيبون إنما هي ترجمة للاستراتيجيات والسياسات المطبقة من قبل المنظمة، والتي يتم ممارستها في الإطار التنفيذي من قبل العاملين بالمنظمة وشركائها، وبالنظر إلى محاور العمل في إطار النهج القائم على الحقوق فإن هذا النهج يُركز وبشكل رئيس على تعزيز الممارسات الفُضلى في إطار العمل التنفيذي، والمنطلقة أساساً من قواعد ومفاهيم الحوكمة التي تُركز على تعزيز نهج المساءلة والشفافية والمشاركة وعدم التمييز، هذه المبادئ أصبحت إطاراً ناظماً وموجهاً لكافة أطر أعمال المنظمات الدولية، كون هذا التوجه أصبح توجهاً عالمياً تبنته كافة المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة نظراً لارتباطه المباشر بقضايا التنمية المستدامة التي تعتبر إطاراً هاماً مستهدفاً من قبل تلك المنظمات، وبالتالي فإن هذه المحاور التي تُشكل النهج القائم على الحقوق تتوافق وبشكل مباشر مع توجهات العمل المقرة والمعبر عنها في إطار سياسة المنظمة، والتي تنص على التزام الإغاثة الإسلامية بمعايير صارمة في الشفافية والحيادية والنزاهة وضمان العدالة والمساواة، مع تعزيز العمل بنهج الشراكة مع كافة الأطر المجتمعية، وبالتالي فإن خُضوع العاملين في الإغاثة الإسلامية وشركائهم بالعمل بهذه التوجهات المقرة قد دفع استجابات المبحوثين نحو تبني الاتجاه الإيجابي في التعبير عن توافر اتجاهات العمل القوية بالنهج القائم على الحقوق في إطار ممارساتهم التنفيذية ببرامج ومشاريع المنظمة، فجميع هذه العوامل تفسر المستوى المرتفع لتوافر ممارسات النهج القائم على الحقوق في إطار أعمال المنظمة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (أبو حميد، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من التخطيط بالمشاركة كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في فلسطين، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع وفعال لنهج التنمية القائم على الحقوق في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة، والحفاظ على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sarwary, 2016)، التي أشارت إلى توافر مستوىً مرتفع لإدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في إطار برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، وتوافقت

هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (Qadir, 2012)، التي أشارت إلى وجود مستوىً مرتفع من الفهم والالتزام بنهج التنمية القائم على الحقوق في إطار مشروع ActionAid في باكستان.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Dang, 2018)، التي أشارت إلى وجود مستوىً ضعيف من الإدماج لنهج التنمية القائم على الحقوق بمشروع تنمية المرتفعات الوسطى في فيتنام.

ومن جانب آخر فقد أظهرت نتائج التحليل وجود مستوى مرتفع لجودة حياة الفئات المهمشة، وتعزو الباحثة هذا المستوى إلى مجموعة من الأسباب الهامة التي يقف على رأسها توجهات الإغاثة الإسلامية وشركائها المرتبط بالتركيز على قضايا الاستدامة؛ في إطار أعمال مشاريعها المنفذة تحت قاعدة التركيز على توفير سبل العيش المستدام في إطار رسالتها المقرة، إذ أن هذا التوجه بإطاره الشمولي المرتبط بتحقيق استدامة سبل العيش كنتيجة متوخاة من الأنشطة المنفذة في إطار المشاريع، قد كان له بالغ الأثر في إحداث نقلة نوعية في حياة الفئات الهشة المستفيدة، والتي تعتبر استدامة الأثر هو الجانب الأهم المرتبط بحياتهم أكثر من أي جانب إغاثي آخر قد يعكس نتائجاً قصيرة الأجل قد تزول بزوال السبب الذي تم تخصيص التمويل له، كما أن تركيز الإغاثة الإسلامية وشركائها على قضايا استدامة الأثر من المشاريع المنفذة وخصوصاً تلك المرتبطة بجوانب التمكين للفئات المستهدفة قد انعكست نتائجها وبشكل مباشر على أبعاد جودة الحياة لهذه الفئات والمتمثلة بكل من (الفقر، التعليم، الرعاية الصحية، السكن اللائق)، إذ أن مساهمة هذه المشاريع في تمكين هذه الفئات من توفير دخل مستدام قد أسهم وبشكل مباشر في رفع قدرات هذه الفئة من تخفيض معدلات الفقر، وإخراجها من خط الفقر المدقع وتمكينها من الوصول إلى خدمات التعليم سواءٌ عبر قدراتها المادية الخاصة أم عبر قنوات أخرى تتمثل في توفير هذه الخدمات لهم بشكل مستدام، كونهم يقبعون في إطار تصنيف يراعي خصوصيتهم كفئات ضعيفة مجتمعياً، كما وأن تبني قضايا استدامة أثر التمويل قد خلقت آفاقاً تنموية في قدرة هذه الفئات من الحصول على السكن الملائم أو على الأقل تمكينهم من إجراء التغييرات اللآزمة على أنماط السكن القائم لجعلها أكثر ملاءمةً لاحتياجاتهم، وعليه فإن تلك العوامل قد أسهمت في رفع مستويات جودة الحياة لدى هذه الفئات مقارنةً بأوضاعهم وظروفهم قبل تلقيهم الخدمات من قبل الإغاثة الإسلامية وشركائها، ومن جانب آخر فان توافق طبيعة البرامج والمشاريع التي تُنفذها الإغاثة الإسلامية فلسطين مع جوانب الاحتياج الرئيسية للفئات المهمشة والتي ترتبط أساساً بوقائع جودة حياتهم في إطار أبعادها المتنوعة، قد عززت من شعور تلك الفئات بالفوارق الرئيسية الناتجة عن تلك البرامج على سُبل الحياة الراهنة الخاصة بهم، وهو ما عبر عنه معظمهم في إطار المجموعات البؤرية التي استهدفتهم في إطار العمل المنهجي للباحثة، هذا الارتباط بين البرامج والمشاريع المنفذة وأولوية الاحتياج للفئات المستفيدة قد خلق اتساقاً في التقديرات حول جدوى انعكاس تلك البرامج على جودة حياتهم، وبالتالي اتفق السياق

العام لتوجهات العاملين في الإغاثة وشركائهم مع أولوية احتياج الفئات المهمشة فيما يتعلق بجوانب جودة الحياة التي تُرسخها تلك الأنشطة والمشاريع، هذا الاتساق اتسم بجانبه الإيجابي من كلا أطراف العلاقة، وهو ما انعكس على طبيعة النتائج المتحصلة حول مستويات جودة الحياة المدركة سواءٌ من قبل المستفيدين كمتلقين للخدمة، أو من قبل العاملين كمزودين للخدمة التي تتسم باتجاهها الإيجابي المتوافق مع أبعاد جودة الحياة كأولوية للتدخل، وعليه فإن جميع هذه الأسباب تفسر الاتساق الإيجابي في الاتجاهات نحو المستوى المرتفع لتأثير البرامج والأنشطة على أبعاد جودة الحياة من قبل العاملين بالإغاثة الإسلامية كمزودين، والمستوى الفعلي المدرك من قبل الفئات المهمشة كمستفيدين ومدركين لأثر وانعكاس تلك البرامج على مستويات جودة حياتهم.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (البرغوثي، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع لجودة الحياة الناتج عن التمكين للفقراء ارتباطاً بالتمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الدراغمه، 2014)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع لجودة الحياة الناتجة عن تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً كنتيجة لفعالية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية العاملة في مجال تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهه نظر المستفيدات أنفسهن.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (العماوي، 2021)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة الحياة في المحافظات الجنوبية، كما واختلفت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (ريان، 2019)، التي أشارت إلى وجود مستوى ضعيف من جودة الحياة للفئات المهمشة المستفيدة من برامج وزارة التنمية الاجتماعية بقطاع غزة، وفي ذات الإطار فقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الحمضيات، 2018)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة حياة السكان المهمشين بقطاع غزة، وقد اختلفت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (الكفاوين، 2019)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة الحياة من وجهة نظر الفقراء في الأردن، وأخيراً فقد اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (علي، 2019)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة حياة المهمشين في جمهورية مصر العربية.

5.4 نتائج تحليل فقرات وأبعاد المحور الأول "نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية"

1.5.4. نتائج تحليل فقرات البعد الأول "المشاركة والادماج":

يوضح الجدول (4.4) نتائج التحليل فقرات البعد الأول "المشاركة والإدماج" الذي يندرج تحت المحور الأول (نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية)، ويتكون هذا البعد من 8 فقرات.

جدول 4.4: نتائج التحليل فقرات البعد الأول "المشاركة والإدماج".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
1- تحدد المنظمة بوضوح في المشاريع التنموية أصحاب الحقوق وحقوقهم وأصحاب المسؤوليات والتزاماتهم.	4.19	0.77	18.4%	83.8%	1
2- تعزز المنظمة مشاركة أصحاب الحقوق في تطوير وتصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشاريع التنموية بشكل فعال بمن فيهم النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال خلق قنوات محددة تضمن مشاركتهم وإدماجهم في جميع المراحل.	4.17	0.60	14.4%	83.4%	2
3- تساهم المنظمة في تطوير التحالفات بين أصحاب المسؤولية والمجتمعات المحلية.	4.14	0.63	15.2%	82.8%	4
4- تتيح المنظمة لأصحاب الحقوق المجال للتعبير عن احتياجاتهم وتصمم المشاريع التنموية في ضوء تلك الاحتياجات.	4.11	0.61	14.8%	82.2%	6
5- تعكس أهداف البرامج التنموية تغييراً إيجابياً في حياة أصحاب الحقوق وتغييراً من جانب الجهات المسؤولة كي تساهم في علاج الأسباب الجذرية للمشكلة.	4.10	0.66	16.1%	82.0%	7
6- تتلقى المنظمة تغذية راجعة دورية من قبل لأصحاب الحقوق فيما يتعلق بفاعلية التدخلات التي تتضمنها المشاريع التنموية.	4.16	0.61	14.7%	83.2%	3
7- تعزز المنظمة مبدأ الشفافية في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالسياسات والمشاريع التنموية في الوقت المناسب من قبل أصحاب الحقوق المستهدفين.	4.13	0.63	15.3%	82.6%	5
8- تنظم المنظمة جلسات لاستخلاص الدروس المستفادة بعد الانتهاء من تنفيذ المشاريع التنموية تستضيف فيها أصحاب الحقوق ليُعبروا عن وجهة نظرهم في التدخلات التي تم تنفيذها خلال فترة المشروع.	4.10	0.72	17.6%	82.0%	8
الدرجة الكلية لبعد: المشاركة والإدماج	4.14	0.48	11.6%	82.8%	---

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج spss v24.

تستخلص الباحثة من خلال النتائج الواردة في الجدول (4.4) الجوانب التالية:

1. تشير نتيجة الوسط الحسابي للبعد الأول "المشاركة والإدماج" إلى وجود درجة موافقة مرتفعة في آراء المستجيبين نحو توافر هذا البعد في إطار التطبيق، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.14 من 5 بوزن نسبي 82.8%)، كما وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.48، وبمعامل اختلاف 11.6%، وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة مرتفعة من التجانس في الاستجابات بين أفراد مجتمع الدراسة.
2. أما فيما يتعلق بتحليل فقرات البعد الأول، فقد تراوحت قيم المتوسطات بين الحد الأعلى للفقرة الأولى " تحدد المنظمة بوضوح في المشاريع التنموية أصحاب الحقوق وحقوقهم وأصحاب المسؤوليات والتزاماتهم" ، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.19 من 5 بوزن نسبي 83.8%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري 0.77 وبمعامل اختلاف 18.4%، والحد الأدنى للفقرة الثامنة التي تنص على " تُنظم المنظمة جلسات لاستخلاص الدروس المستفادة بعد الانتهاء من تنفيذ المشاريع التنموية تستضيف فيها الفئات المهمشة ليُعبروا عن وجهة نظرهم في التدخلات التي تم تنفيذها خلال فترة المشروع"، حيث بلعت قيمة الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.10 من 5 بوزن نسبي 82%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، كما وبلغ الانحراف المعياري 0.72 بمعامل اختلاف 17.6%، وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة مرتفعة من التجتانس في استجابات المبحوثين من أفراد مجتمع الدراسة.

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من قبل العاملين في الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائهم فيما يتعلق بتوافر المشاركة والإدماج في إطار تنفيذهم للمشاريع في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو توافر هذا البعد (82.8%)، الأمر الذي يُشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو مستوى المشاركة والإدماج في إطار ممارستهم لأعمالهم، وترى الباحثة أن هذا المستوى المرتفع لتوافر المشاركة والإدماج في إطار أعمالهم كأحد أهم أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية إلى رغبة إدارة الإغاثة الإسلامية فلسطين بجعل أعمالها تَحمل قيمة مضافة حقيقية في إطار تكريس العمل التنموي، وجعله وسيلة هامة لتحقيق غاية التنمية التي تُعتبر أحد أبعاد العمل المقرة في إطار سياساتها لكافة أصحاب المصالح سواء على جانب أصحاب المسئولية أو أصحاب الحقوق، ونبع ذلك من خلال استراتيجيتها في عقد الشراكات الاستراتيجية المحلية مع شبكة من أصحاب المسئولية في مختلف المحافظات الجنوبية الفلسطينية وتوطين عملها من أجل تسهيل الوصول إلى أصحاب الحقوق في مجتمعاتهم. هذا بالإضافة إلى سعي الإغاثة الإسلامية إلى تبني العديد من الآليات في إشراك أصحاب الحقوق في تحديد أولوياتهم ومتطلباتهم من خلال تقييم الاحتياج ومشاركتهم في مختلف مراحل التنفيذ وأخيرًا لم تتغاضى عن استخلاص آرائهم وتغذيتهم الراجعة أثناء المتابعة والتقييم. فرغبة الإغاثة الإسلامية فلسطين في جعل مفهوم التنمية المنشودة نابعٌ من إرادة

أطراف المصلحة يجعل مراعاة النهج الحقوقي القائم على المشاركة والإندماج يحتلُ صدارة التطبيق في إطار الممارسة، كون هذا النهج هو الأقرب من فكرة النهج القائم على التنمية لتحقيق رسالة المنظمة وشركاؤها، فالنهج القائم على الحقوق يُغير خطط التنمية والسياسات والبرامج من مجرد عمل خيري إلى عمل يَمنحُ القوةَ، حيث يَعي الناس حقوقهم ويطالبون بها، وحيث يمكن مساءلة متحملي المسؤولية، وهذا يعني إعطاء الناس المزيد من الفرص للمشاركة في صياغة القرارات التي تُؤثر على التمتع بالحقوق، فقد وسعت من خيارات المشاركة والإدماج لأطراف المصلحة للتعبير عن متطلباتهم التنموية الحقيقية، وترجمت نتائج تقييم الاحتياج لهذه الفئات إلى خطط عمل تُوجت ببرامج متنوعة ركزت على جوانب التنمية التي شملت؛ تحسين سبل العيش المستدام، وتعزيز الوصول إلى التعليم والصحة ومعالجة قضايا المياه والبيئة والتي تعتبر حقوقًا أساسية غير قابلة للتصرف، ففي بيئة العمل الفلسطينية وتحديداً في قطاع غزة فإن الإغاثة الإسلامية فلسطين تُخطط أولويات التدخل استناداً إلى تقييم الاحتياج النابع من تقييم أطراف العلاقة لأولوية حقوقهم واحتياجاتهم في إطار العملية التنموية، إذ تعتمد على إشراك الفئات المستفيدة من البرامج واللجان المحلية بالإضافة إلى أطراف العلاقة الأخرى في تخطيط أولويات التدخل. ولمَّا كان هذا النهج هو أحد أُطر العمل التي تُؤمنُ بها الإغاثة الإسلامية كمنظمة دولية رائدة في مجال العمل التنموي، فقد أولت اهتمامًا خاصة في المشاركة مع أصحاب المسئولية في كافة القطاعات، فهي عضو فاعل على سبيل المثال في Association of International Development Agencies (AIDA)، ومجموعات عمل المؤسسات clusters، كما أنها تنفذ مشاريعها بالشراكة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة من وزارات أو بلديات أو أي جهات حكومية أخرى. كما أن النهج الذي تتبناه المنظمة القائم على إعمال قضايا التوعية بالنهج الحقوقي قبل الشروع بالتدخل؛ يمنح فرص الإدماج والمشاركة لأطراف العلاقة مجالاً أوسع من الفهم والاندماج الحقيقي بالتفاصيل الخاصة بالأنشطة المخططة، وبالتالي إدراكهم الكافي لكيفية مساهمة تلك الأنشطة في إدارة التغيير في أولوياتهم الحياتية استناداً إلى حقوقهم في تلقي تلك الخدمات، ومن جانب آخر فإن طبيعة الأنشطة المنفذة من قبل المنظمة التي تهدف إلى تعزيز مشاركة واندماج الفئات الأكثر هشاشةً مجتمعياً تمنح هذا البعد كأحد أبعاد النهج القائم على الحقوق إطاراً واسعاً من التطبيق؛ كونه يُشكل الأساس الحقيقي لكافة الأبعاد الأخرى، فالمشاركة والاندماج تتطلب درجة عالية من التمكين وعدم التمييز، حتى يزيد وعي أصحاب الحقوق بأن عجلة القيادة في اتخاذ القرارت باتت لهم في اختيار المبادرات التنموية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وهذا ما تسعى الإغاثة الإسلامية فلسطين في الوقت الراهن بذل الجهود لرفع وعي أصحاب الحقوق حول المشاركة والإدماج كونه حقًا أساسيًا يجب التمتع به. كما يتركز جوهر عمل الإغاثة الإسلامية القائم حول إدماج الفئات الأكثر ضعفًا من النساء والأطفال وذوي الإعاقة من خلال مشاريع تنموية تتكامل فيها الخدمات المقدمة لهم بناء على منهج إدارة الحالة الذي يستلزم تنفيذ التدخل وفق المتطلبات الخاصة بكل حالة على حدة وهذا يتطلب درجة عالية من التوصل بين الإغاثة الإسلامية فلسطين

وشركائها كأصحاب مسئولية وبين الفئات المستهدفة كأصحاب حقوق ومن بين هذه المشاريع مشاريع شكبة الأمان الاجتماعي التي تنوعت فيها التدخلات ما بين التمكين الاقتصادي، وتسهيل الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وإعادة تأهيل السكن، أو برامج حماية الطفولة وتمكينهم من الاندماج والمشاركة المجتمعية عبر تعزيز فرص الريادة والإبداع في التعليم من خلال تعزيز أندية الإبداع المتنوعة في إطار البيئة التعليمية في المحافظات الجنوبية، هذه التوجهات قد رسخت وبشكل عملي الإطار الواسع للادماج والمشاركة من قبل كافة أطراف العلاقة. بالتالي يمكن النظر إلى أن الكيفية التي تنفذ بها الإغاثة الإسلامية فلسطين مشاريعها التنموية التي تهدف إلى تحسين جودة حياة أصحاب الحقوق تتضمن تبني آليات المشاركة والإدماج سواء مع أصحاب الحقوق أو أصحاب المسئولية، وهذا ما جعل بُعد المشاركة والإدماج يستحوذ على وزن نسبي مرتفع من وجهة نظر العاملين بالإغاثة الإسلامية وشركائهم، هذا الاتجاه الذي أكده العاملون في الإغاثة الإسلامية وشركائها قد عززته نتائج المجموعات البؤرية المُنفذة من قبل الباحثة، حيث استخلصت من نتائج العمل مع الفئات المستفيدة من خدمات الإغاثة الإسلامية وشبكة شركائها وجود اتجاه إيجابي يدعم مسار تطبيق بُعد الإدماج والمشاركة من جانب الإغاثة الإسلامية وشركائها للفئات المستفيدة من خدماتها، حيث أشار المشاركون في تلك المجموعات إلى أن تَبني هذا النهج من قبل المؤسسة قد أسهم في تنمية وتأهيل قدراتهم على المشاركة الفاعلة وإبداء الرأي والشعور بالمسؤولية تجاه أنفسهم، حيث بلغ الوزن النسبي لتقديرات هذه الفئات تجاه بُعد المشاركة والإدماج نحو (70%)، وهي تمثل درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (أبو حميد، 2017) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من التخطيط بالمشاركة كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في فلسطين، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع لنهج التنمية القائم على الحقوق، والذي يشمل عمليات الإدماج والمشاكة في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة والحفاظ على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sarwary, 2016) التي أشارت إلى توافر مستوى مرتفع لإدماج نهج التنمية القائم على الحقوق، والذي يشمل الإدماج والمشاركة في إطار برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، وتوافقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (Qadir, 2012) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من الفهم والالتزام بنهج التنمية القائم على الحقوق بما يتضمنه من التركيز على الإدماج والمشاركة في إطار مشروع ActionAid في باكستان.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Dang, 2018) التي أشارت إلى وجود مستوى ضعيف من الإدماج لنهج التنمية القائم على الحقوق بمشروع تنمية في المرتفعات الوسطى في فيتنام.

2.5.4. نتائج تحليل فقرات البعد الثاني "التمكين":

يوضح الجدول (5.4) نتائج التحليل فقرات البعد الثاني "التمكين"، والذي يندرج تحت المحور الأول (نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية)، ويتكون هذا البعد من 11 فقرة.

جدول 5.4: نتائج التحليل لفقرات البعد الثاني "التمكين".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
1- تعزز المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة الفهم المشترك بين أصحاب الحقوق وأصحاب المسؤوليات بما يضمن احترام وحماية أصحاب الحقوق وأصحاب المسئوليات لحقوق الإنسان.	4.06	0.73	18.0%	81.2%	6
2- تتضمن تدخلات المنظمة رفع وعي أصحاب الحقوق بحقوقهم.	3.99	0.68	17.0%	79.8%	7
3- تعمل المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة على بناء قدرات أصحاب الحقوق للمطالبة بحقوقهم.	4.07	0.72	17.7%	81.4%	5
4- تستثمر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في إمكانيات أصحاب الحقوق ليتمكنوا من الاندماج في سوق العمل.	4.11	0.63	15.3%	82.2%	4
5- تعمل المشاريع التنموية على بناء قدرات أصحاب الحقوق حتى يتمكنوا من الخروج من دائرة الفقر.	4.24	0.68	16.0%	84.8%	1
6- تتأكد المنظمة من أن تدخلاتها لا تسبب ضرراً لأصحاب الحقوق.	4.17	0.63	15.1%	83.4%	3
7- تسهل المشاريع التنموية في المنظمة وصول أصحاب الحقوق إلى الموارد.	4.19	0.66	15.8%	83.8%	2
8- تساهم المنظمة في بناء قدرات الشبكات الخاصة بالمجتمعات المحلية.	3.95	0.71	18.0%	79.0%	9
9- تنفذ المنظمة مشاريع تنموية للضغط على أصحاب المسؤولية .	3.98	0.62	15.6%	79.6%	8
10- تتأكد المنظمة من استدامة الخدمات المقدمة لأصحاب الحقوق بعد انتهاء التدخل	3.67	0.81	22.1%	73.4%	11
11- توفر المنظمة الميزانيات اللآزمة لضمان تمكين أصحاب الحقوق في إطار برامجها التنموية.	3.94	0.90	22.8%	78.8%	10
الدرجة الكلية لبعد: التمكين	4.03	0.46	11.4%	80.6%	---

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج spss v24.

تستخلص الباحثة من خلال النتائج الواردة في الجدول (5.4) الجوانب التالية:

1. تشير نتيجة الوسط الحسابي للبعد الثاني "التمكين" إلى وجود درجة موافقة مرتفعة من قبل المبحوثين حول توافر هذا البعد في إطار التطبيق الفعلي لأعمالهم، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (4.03 من 5 بوزن نسبي 80.6%)، فيما بلغ حجم المعياري 0.46، وبمعامل اختلاف 11.4%، وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة مرتفعة من التجانس في استجابات المبحوثين تجانس من أفراد مجتمع الدراسة.
2. أما فيما يتعلق بتحليل فقرات البعد الثاني، فقد تراوحت قيم المتوسطات بين الحد الأعلى للفقرة الخامسة التي تنص على "تحدد المنظمة بوضوح في المشاريع التنموية أصحاب الحقوق وحقوقهم وأصحاب المسؤوليات والتزاماتهم"، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.24 من 5 بوزن نسبي 84.8%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة مرتفعة جداً من الموافقة، وقد بلغت قيمة الانحراف المعياري لهذه الفقرة 0.68 وبمعامل اختلاف 16%، والحد الأدنى للفقرة العاشرة التي تنص على " تتأكد المنظمة من استدامة الخدمات المقدمة للفئات المهمشة بعد انتهاء التدخل"، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.67 من 5 بوزن نسبي 73.4%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، فيما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.81 وبمعامل اختلاف 22.1%، وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة مرتفعة من التجانس في استجابات المبحوثين من أفراد مجتمع الدراسة.

تشير النتائج الواردة أعلاه إلى وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من قبل العاملين بالإغاثة الإسلامية وشركائها فيما يتعلق بتوافر بُعد التمكين في إطار ممارستهم لأعمالهم التنفيذية في الأراضي الفلسطينية، وعلى وجه التحديد في المحافظات الجنوبية، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو توافر هذا البعد (80.6%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو توافر مستوى مرتفع من التمكين في إطار تَدخلاتهم لصالح أصحاب الحقوق. وترى الباحثة أن المستوى هذا المرتفع لتوافر التمكين كأحد الأهداف الاستراتيجية للمنظمة كونه أحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، وبالتالي فإن طبيعة أعمال المنظمة ترتبط وبشكل مباشر بالفئات المهمشة أو الضعيفة مجتمعياً، هذه الفئات تتسم بانكشافها وضعف قدرتها على الاعتماد على الذات، أو الوصول المناسب إلى الخدمات الحياتية الأساسية، وهو ما يعني أن جوهر سياسات أعمال المنظمة ينصبُ على تمكين تلك الفئات من الوصول الكافي إلى الخدمات التي تُسهم في تأمين الحقوق الأساسية لهم، والمنبثقة عن الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يتضمن الحق في المسكن والغذاء والصحة والتعليم، وغيرها من الحقوق، والتي تعتبر الإغاثة الإسلامية وشركائها أحد الأطراف الفاعلة في الالتزام بالمواثيق الدولية بحكم طبيعتها القانونية وتصنيفها كمؤسسة دولية خيرية تدعم العمل الإنساني في دول العالم المتنوعة، وعليه فإن

خصائص هذه الفئة وطبيعة أعمال المنظمة تُحتم عليها إيلاء بُعد التمكين للوصول إلى الحقوق المقرة أهمية خاصة في إطار ممارساتها التنفيذية، لذا فإن المنظمة تنطلق في أعمالها بقطاع غزة من قاعدة إعمال الحقوق الأساسية للأفراد، وتمكينهم من الوصول إليها، وهو ما تعكسه طبيعة برامجها التي تُركز على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الخدمات المناسبة، والبرامج الخاصة بتحسين الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم الجيدة الذي يُحقق قيماً مضافة حقيقية للأفراد متلقي الخدمة، هذا بالإضافة إلى تركيزها على تعزيز سُبل العيش المستدام عبر برامج التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة أو الضعيفة، وهو ما يُعزز استحواذ هذا البعد على أهمية خاصة في إطار الواقع التطبيقي للبرامج والأنشطة المتنوعة، ومن جانب آخر فإن طبيعة أنشطة الإغاثة الإسلامية وشركائها تُركز في المشاريع المنفذة تتضمن العمل على رفع وعي أصحاب الحقوق باستحقاقاتهم من خلال تنفيذ جلسات رفع الوعي وجلسات التثقيف، إلى جانب جلسات التدريب المتخصص لتمكين الأفراد على الفهم الكافي لطبيعة الحقوق الاقتصادية عند تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي، وتدريب المستفيدين على كيفية إدارة المشروع بجوانبه المالية والإدارية والبيئية، وتوعية الأفراد ذوي الإعاقة بحقوقهم التي كفلتها المواثيق الدولية، وتأسيس نهج التدخل من قبلها على قاعدة هذه الحقوق بمشاركة هذه الفئة؛ يسهم في دعم التوجه نحو تمكينهم باتجاهين، الأول يرتبط بالجانب التوعوي باستحقاقاتهم والثاني يرتبط بجوانب طبيعة الخدمة المقدمة إليهم والتي تنطلق من أولويات الاحتياج لديهم، كما أن أنشطة المنظمة التي تُركز على تدعيم الحق في التعليم والوصول إلى الرعاية الصحية، سواءٌ عبر تعزيز الفهم الكافي بهذه الحقوق لدى الفئات المستهدفة، أو عبر البرامج التطبيقية التي تنفذها المنظمة المرتبطة برعاية الأنشطة التعليمية وتقديم الدعم المادي لها، أو عبر تسهيل وصول الفئات المهمشة للخدمات الصحية؛ تسهم من جانب آخر في تعزيز جانب التمكين كمبدأ أساسي في إطار فلسفة عمل المنظمة على أرض الواقع، ومن جانب آخر فإن النتائج التطبيقية التي تعكس جوانب الأثر طويل الأجل الناتج عن البرامج التي تنفذها الإغاثة الإسلامية بالأراضي الفلسطينية بشكل عام، وفي بيئة المحافظات الجنوبية على وجه التحديد؛ تعكس نتائجاً هامة تتعلق بقدرة تلك البرامج على تحقيق مخرجات هامة انعكست على طبيعة جودة حياة الفئات المستهدفة، إذ أن أهم النِتاجات المرتبطة بتلك البرامج هو التمكين الاقتصادي الفعلي لمجموعة واسعة من الفئات المستهدفة من توفير دخل مستدام؛ أسهم في إحداث نقلة نوعية حقيقية في طبيعة حياة تلك الفئات، ونقلها من الإطار الإغاثي إلى الإطار المنتج، والذي يعتبرُ أحد التوجهات الوطنية العامة التي تُنادي بها الأطياف المتنوعة من أجل نقل مفهوم التمويل من جانبه الإغاثي إلى إطاره التنموي الحقيقي، وهو ما تعمل به الإغاثة الإسلامية بشكل حقيقي عبر تلك البرامج، فجميع هذه الأسباب قد جعلت بعد التمكين يستحوذُ على وزنٍ نسبيٍ مرتفع من وجهة نظر العاملين بالإغاثة الإسلامية وشركائهم.

هذا الاتجاه الذي أكده العاملون في الإغاثة الإسلامية وشركائهم، قد عززته نتائج المجموعات البؤرية

المنفذة من قبل الباحثة، حيث استخلصت من نتائج العمل مع الفئات المستفيدة من خدمات المؤسسة وجود اتجاه إيجابي يدعم مسار تطبيق بعد التمكين من قبل المؤسسة للفئات المستفيدة من خدماتها، حيث أشار المشاركون في تلك المجموعات إلى أن الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها، تدعم وبشكل قوي مسار تمكين الفئات المستهدفة في جوانب متعددة أهمها الجانب الاقتصادي، والاجتماعي الذي يركز على الجانب النفسي والتعليمي والصحي، كما وأشار المشاركون في تلك المجموعات إلى وجود جدوى حقيقية منبثقة عن وقائع الممارسة لبعد التمكين من قبل المؤسسة وشركائها تجسدت أهم نتائجه في تعزيز الاستقلال الاقتصادي لتلك الفئات، وتمكينها من الوصول إلى الخدمات الأساسية التي أسهمت في إحداث نقلة نوعية في جودة حياتهم، حيث بلغ الوزن النسبي لتقديرات هذه الفئات تجاه بُعد التمكين نحو (68%)، وهي تُمثل درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (البرغوثي، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من التمكين للفقراء ارتباطاً بالتمويل المقدمة من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين، كما وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الدراغمه، 2014) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من التمكين للمرأة الفلسطينية المستفيدة من برامج المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع لنهج التنمية القائم والذي يشمل عمليات التمكين؛ في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة والحفاظ على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sarwary, 2016) التي أشارت إلى توافر مستوى مرتفع لإدماج نهج التنمية القائم على الحقوق، والذي يشمل التمكين في إطار برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، وتوافقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (Qadir, 2012) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من التمكين المرتبط بتطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في إطار مشروع ActionAid في باكستان.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Dang, 2018) التي أشارت إلى وجود مستوى ضعيف من الإدماج لنهج التنمية القائم على الحقوق، والمتضمن لبُعد التمكين بمشروع تنمية في المرتفعات الوسطى في فيتنام.

3.5.4. نتائج تحليل فقرات البعد الثالث "المساواة وعدم التمييز":

يوضح الجدول (6.4) نتائج التحليل لفقرات البعد الثالث "المساواة وعدم التمييز" الذي يندرج تحت المحور الأول (نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية)، ويتكون هذا البعد من 9 فقرات.

جدول 6.4: نتائج التحليل لفقرات البعد الثالث "المساواة وعدم التمييز".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
1- تعطي المنظمة من خلال المشاريع التنموية الأولوية للعمل مع أصحاب الحقوق بغض النظر عن الجنس والانتماء.	3.95	0.79	20.0%	79.0%	9
2- تغطي المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة جميع المناطق الجغرافية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.	4.47	0.56	12.5%	89.4%	1
3- تتبنى المنظمة سياسات حماية أصحاب الحقوق مثل الأطفال والنساء وذوي الإعاقة.	4.34	0.61	14.1%	86.8%	2
4- تطبق المنظمة سياسات إدماج النوع الاجتماعي في خططها وبرامجها.	4.28	0.71	16.6%	85.6%	3
5- تعتمد المنظمة على قاعدة بيانات موثوقة ومحدثة لأصحاب الحقوق لتستفيد من المشاريع التنموية التي تنفذها.	4.18	0.70	16.7%	83.6%	5
6- البيانات الإحصائية التي تعتمد عليها البرامج التنموية مصنفة بوضوح وتبرز بعض أسباب التمييز المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	4.26	0.64	15.0%	85.2%	4
7- تتأكد المنظمة أن تقييم الأسباب المباشرة وغير المباشرة للمشاكل يتجنب التمييز وعدم المساواة من ناحية الهدف والتنفيذ والتحليل.	4.16	0.68	16.3%	83.2%	7
8- تقوم المنظمة بتحليل البيانات لتحدد الأفراد والجماعات الأكثر تأثرًا من المشاكل.	4.10	0.61	14.9%	82.0%	8
9- تعمل المنظمة على متابعة تنفيذ المشاريع التنموية لرصد الآثار غير المقصودة الخاصة على أصحاب الحقوق ومعالجتها.	4.16	0.57	13.7%	83.2%	6
الدرجة الكلية لبعد: المساواة وعدم التمييز	4.21	0.48	11.4%	84.2%	---

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج spss v24.

تستخلص الباحثة من خلال النتائج الواردة في الجدول (6.4) الجوانب التالية:

- تشير نتيجة الوسط الحسابي للبعد الثالث "المساواة وعدم التمييز" إلى وجود درجة مرتفعة جداً من الموافقة حول توافره هذا البعد في الاطار التطبيقي لأعمال الفئة المستهدفة، حيث بلغت قيمة الوسط

الحسابي لهذ البعد (4.21 من 5 بوزن نسبي 84.2%)، وبلغ الانحراف المعياري 0.48 وبمعامل اختلاف 11.4%، وتشير هذه النتيجة إلى توافر درجة مرتفعة من التجانس في استجابات المبحوثين من أفراد مجتمع الدراسة.

- أما فيما يتعلق بتحليل فقرات البعد الثالث، فقد تراوحت قيم المتوسطات بين الحد الأعلى للفقرة الثانية والتي تنص على " تغطي المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة جميع المناطق الجغرافية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية"، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.47 من 5 بوزن نسبي 89.4%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة جداً، كما وبلغت قيمة الانحراف المعياري لهذه الفقرة 0.56 وبمعامل اختلاف 12.5%، والحد الأدنى للفقرة الأولى التي تنص على " تعطي المنظمة من خلال المشاريع التنموية الأولوية للعمل مع الفئات المهمشة بغض النظر عن الجنس والانتماء"، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.95 من 5 بوزن نسبي 79%)، وتشير هذه النتيجة الى وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري لها 0.79 وبمعامل اختلاف 20%، وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة مرتفعة من التجانس في استجابات المبحوثين من أفراد مجتمع الدراسة بالإجابات.

تشير النتائج الواردة أعلاه إلى وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من قبل العاملين بالإغاثة الإسلامية وشركائهم فيما يتعلق بتوافر بُعد المساواة وعدم التمييز في إطار ممارستهم لمشاريعهم التنموية المنفذة في الأراضي الفلسطينية، وعلى وجه التحديد في المحافظات الجنوبية، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو توافر هذا البعد (84.2%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو توافر بعد المساواة وعدم التمييز في إطار ممارستهم لأعمالهم، وترى الباحثة أن هذا المستوى المرتفع لتوافر المساواة وعدم التمييز في إطار أعمالهم كأحد أهم أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية إلى مجموعة من الأسباب، التي يقف في مقدمتها التزام الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها بصفتها أحد المنظمات الدولية الملتزمة بالمواثيق المقرة عالمياً وخصوصاً تلك الصادرة عن الأمم المتحدة والمرتبطة بالجوانب الحقوقية، هذا الالتزام نابعٌ من مجموعة من العوامل أهمها الإطار القانوني للتدخل القائم على تبني تلك المواثيق باعتبارها قواعدُ عملٍ عامة موجهة لكافة المنظمات الدولية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الدولية العامة، ويتحتمُ عليها الالتزام بما تُقره تلك المنظومة من سياسات ناظمة لأطر التدخل التنفيذي في الدول المتنوعة في إطار البرامج المنفذة، وبالتالي فإن تلك المواثيق تتضمن مراعاة الجانب الحقوقي القائم في جوهره على فكرة المساواة في الحقوق، وعدم التنميط استناداً إلى طبيعة الفئة المستهدفة سواءٌ ما تعلق منها بالأقليات الدينية، أو تلك المرتبطة بالجنس أو الانتماء أو غيره من القواعد العامة التي تضمنتها تلك المواثيق، والتي من أهمها الإعلان العالمي لحقوق الانسان، ومن جانب آخر فإن المستوى المرتفع لهذا البعد في إطار الممارسة التنفيذية في بيئة

العمل الفلسطيني وداخل قطاع غزة على وجه التحديد، يرتبط بخصوصية العمل في هذه البيئة المضطربة التي تفرض على المنظمة الالتزام بنهج المسؤولية المجتمعية تجاه كافة الشرائح التي تعاني من الأزمات المتنوعة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن تلك الفئات تُعايش ذات الظروف بغض النظر عن طبيعة اتجاهاتها الفكرية أو الدينية أو الاجتماعية، وبالتالي فإن العمل المهني الموضوعي الذي يُعتبر أحد الركائز الفلسفية لمنظمة الإغاثة الإسلامية، وهو ما يتطلب منها تقديم الخدمات لمستحقيها بغض النظر عن أي اعتبار آخر كونهم يخضعون لذات الظروف طالما انطبقت عليهم معايير الاستفادة، وهو ما تُراعيه المنظمة عند رغبتها في تنفيذ التدخل، إذ تشرع بعملية لتقييم الاحتياج مع مراعاة أولوية التدخل للفئات الأكثر انكشافاً أو عرضةً لانتهاك الحقوق الأساسية، فهي تضع معايير الاستفادة بناءً على تلك الأولوية، وتلتزم بالشفافية في الاختيار وفقاً للمعايير المقرة سواءٌ فيما يتعلق بالاستفادة الشخصية أو التوزيع الجغرافي لطبيعة الخدمات، والتي تتركز في جانبها الأكبر على المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها، مع مراعاة تمثيل النوع الاجتماعي وإدماجه أثناء تنفيذها لتلك المشاريع لضمان العدالة والمساواة الجندرية في تقديم الخدمة لمستحقيها، فالمبدأ العام الذي تنطلق منه المنظمة يرتبط بعدم حرمان أي فرد من الحرية والحصول على الفرص لممارسة حقوق الإنسان بغض النظر عن الجنس، والسن، واللغة، والدين، الرأي السياسي أو غيره من الآراء، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الممتلكات، أو أي وضع آخر، وفي جانب الممارسة التطبيقية للأنشطة والبرامج المنفذة من قبل الطواقم العاملة بالمنظمة والشركاء القائمين على التنفيذ؛ فإن الإغاثة الإسلامية تُقدم الخدمات لكافة طالبيها اعتماداً على مبدأ أولوية الاحتياج ومراعاة كافة المناطق الجغرافية وفقاً للمعايير المقرة في إطار التنفيذ الفعلي لأنشطة المشاريع المتنوعة، هذا المعيار يَحكم عمل كافة الفرق التنفيذية ويُلزمهم بالعمل المهني المستند إلى الموضوعية والمعايير، ويُسهم في تحييد عناصر التحيز أو اللاموضوعية في الاختيار أو التنفيذ، هذا المعيار إنما هو انعكاس لسياسات عمل المنظمة التي تتبني مفاهيم الحَوكمة كإطارٍ ناظمٍ لأنشطتها المنفذة، والتي تتطلب من كافة القائمين الالتزام بالشفافية والنزاهة، والعمل وفقاً لمعايير واضحة وموضوعية قوامها الأساسي عدم التمييز والمساوة عند تقديم الخدمات، مع إبراز كافة الأسباب المرتبطة بطبيعة التدخل بشكل علني وواضح استناداً إلى مبدأ الإفصاح المرتبط بهذا الإطار، وبالتالي فإن هذه المبادئ توفر القدرة على سد بعض الثغرات في البرامج الإنمائية التي أهملت بعض المجموعات الأكثرُ فقراً وتهميشاً، فجميع هذه الأسباب قد جعلت بُعد المساواة وعدم التمييز يستحوذ على وزن نسبي مرتفع من وجهة نظر العاملين بالإغاثة الإسلامية وشركائهم.

هذا الاتجاه الذي أكده العاملون في الإغاثة الإسلامية وشركائهم في العمل قد عززته نتائج المجموعات البؤرية المنفذة من قبل الباحثة، حيث استخلصت من نتائج العمل مع الفئات المستفيدة من خدمات المنظمة وجود اتجاه إيجابي يدعم مسار تطبيق بُعد المساواة وعدم التمييز من قبل المنظمة للفئات

المستفيدة من خدماتها، حيث أشار المشاركون في تلك المجموعات إلى أن الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها في العمل تدعم وبشكل قوي الالتزام بالعدالة وعدم التمييز في تقديم خدماتها، حيث أكد المشاركون أن تلقي الخدمة المقدمة من قبل المنظمة وشركائها في العمل تستند إلى قاعدة الاحتياج، والأولوية في تقديم الخدمة مرتبطة بأولوية الاحتياج والمعايير المتفق عليها حول تلقي تلك الخدمة، وأن تقديمها لا يرتبط بجانب تنميطي يُميز بين الأشخاص استناداً إلى الجنس أو المعتقد أو غيرها من المحددات، فكل من ينطبق عليه معيار الاستفادة يمكنه الحصول على الخدمة دون معيقات ترتبط بهذا الجانب، وقد أظهرت نتائج التحليل الكمي لاستجابات المبحوثين في إطار المجموعات البؤرية أن الوزن النسبي لتقديرات هذه الفئات تجاه بُعد المساواة وعدم التمييز قد بلغ نحو (81%)، وهي تمثل درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021) التي أشارت نتائجها إلى مراعاة مبدأ عدم التمييز كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق للفئات المهمشة في الدول المعاصرة، كما اتفقت أيضاً مع دراسة (Broberg & Sano, 2018) التي أكدت نتائجها فاعلية ضمان حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق للفئات المهمشة؛ في المساعدة الانمائية بناء على التجارب العالمية، كما وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع لنهج التنمية القائم والذي يشمل عمليات المساواة وعدم التمييز في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة، والحفاظ على سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sarwary, 2016) التي أشارت إلى توافر مستوى مرتفع لإدماج نهج التنمية القائم على الحقوق والذي يشمل المساواة وعدم التمييز في إطار برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، وتوافقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (Qadir, 2012) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من الفهم والالتزام بنهج التنمية القائم على الحقوق بما يتضمنه من التركيز على المساواة وعدم التمييز في إطار مشروع ActionAid في باكستان.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Dang, 2018) التي أشارت إلى وجود مستوى ضعيف من الإدماج لنهج التنمية القائم على الحقوق بمشروع تنمية في المرتفعات الوسطى في فيتنام.

4.5.4. نتائج اللتحليل لفقرات البعد الرابع "المساءلة":

يوضح الجدول (7.4) نتائج التحليل لفقرات البعد الرابع "المساءلة" الذي يندرج تحت المحور الأول (نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية)، ويتكون هذا البعد من 8 فقرات.

جدول 7.4: نتائج التحليل لفقرات البعد الرابع "المساءلة".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
1- تحدد المنظمة من خلال سياساتها التنموية العقبات التي تواجه أصحاب المسئولية للقيام بالتزاماتهم أمام أصحاب الحقوق.	4.11	0.60	14.6%	82.2%	3
2- تحلل المنظمة من خلال برامجها التنموية القدرات اللازمة لأصحاب الحقوق حتى يكونوا قادرين للمطالبة بحقوقهم بفعالية.	4.04	0.64	15.8%	80.8%	5
3- تستخدم المنظمة في المشاريع التنموية مفاهيم ومصطلحات تعزز مبادئ حقوق الإنسان في المتابعة والتقييم.	4.04	0.72	17.8%	80.8%	6
4- تتيح المنظمة لأصحاب الحقوق المساهمة في متابعة وتقييم مشاريعها التنموية.	4.05	0.57	14.1%	81.0%	7
5- توضح المنظمة من خلال مشاريعها التنموية واجبات أصحاب المسؤوليات تجاه أصحاب الحقوق المستفيدة.	3.88	0.76	19.6%	77.6%	8
6- تساهم عملية المتابعة والتقييم في تصميم آليات مساءلة بشكل أكثر فعالية.	4.07	0.66	16.2%	81.4%	4
7- توفر المنظمة قنوات مساءلة سهلة الوصول وشفافة وفعالة على كافة المستويات المحلية لتلقي الشكاوى والتغذية الراجعة.	4.21	0.58	13.8%	84.2%	2
8- تتبنى المنظمة آليات لمعالجة الشكاوى والتغذية الراجعة التي تتلقاها من أصحاب الحقوق المستفيدة من المشاريع التنموية.	4.23	0.63	14.9%	84.6%	1
الدرجة الكلية لبعد: المساءلة	4.08	0.48	11.8%	81.6%	---

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج spss v24.

تستخلص الباحثة من خلال النتائج الواردة في الجدول (7.4) الجوانب التالية:

- تشير نتيجة الوسط الحسابي للبعد الرابع "المساءلة" إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (4.08 من 5 بوزن نسبي 81.6%)، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.48 وبمعامل اختلاف 11.8%، وتشير هذه النتيجة الى توفر درجة مرتفعة من التجانس في استجابات المبحوثين من أفراد مجتمع الدراسة.
- أما فيما يتعلق بتحليل فقرات البعد الرابع، فقد تراوحت قيم المتوسطات بين الحد الأعلى للفقرة الثامنة

التي تنص على " تتبنى المنظمة آليات لمعالجة الشكاوى والتغذية الراجعة التي تتلقاها من الفئات المهمشة المستفيدة من المشاريع التنموية"، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.08 من 5 بوزن نسبي 81.6%)، وتشير هذه النتيجة الى وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.63 وبمعامل اختلاف 14.9%، والحد الأدنى للفقرة الخامسة التي تنص على " توضح المنظمة من خلال مشاريعها التنموية واجبات أصحاب المسؤوليات تجاه الفئات المهمشة المستفيدة"، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.88 من 5 بوزن نسبي 77.6%)، وتشير هذه النتيجة الى وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.76 وبمعامل اختلاف 19.6%، وتشير هذه النتيجة إلى توافر درجة مرتفعة من التجانس في استجابات المبحوثين من أفراد مجتمع الدراسة بالإجابات.

تشير النتائج الواردة أعلاه إلى وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة من قبل العاملين بالإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائهم فيما يتعلق بتوافر بُعد المساءلة في إطار ممارستهم لأعمالهم التنفيذية في الأراضي الفلسطينية، وعلى وجه التحديد بقطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو توافر هذا البعد (81.6%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو توافر بعد المساءلة في إطار ممارستهم لأعمالهم، وترى الباحثة أن المستوى المرتفع لتوافر المساءلة في إطار أعمالهم كأحد أهم أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية إلى مجموعة من الأسباب التي يقف في مقدمتها، تبني المنظمة لفلسفة العمل المستندة إلى إبراز جوانب الحقوق الواجب تعزيزها في إطار تنفيذ الأنشطة المتنوعة، هذا بالإضافة إلى تمكين الفئات المستهدفة من الفهم الكافي للأهداف المتوخاة من كافة الأنشطة المنفذة، وعليه فإن هذا النهج المستند إلى فلسفة الحق والمسؤولية قد أسهم في إيضاح الحقوق والمسئوليات، وتمكينهم من مساءلة القائمين على التنفيذ عن أية انحرافات قد تحدث بعيداً عن جوانب الأهداف والواجبات الملقاة على عاتقهم، والتي تم الاتفاق عليها وإبرزاها بشكل شفاف قبل بدء التنفيذ الفعلي للأنشطة، كما أن إبراز جوانب المسؤولية الملقاة على عاتق أصحاب الحقوق ؛ تُسهم في تعزيز فلسفة الحوار الحقيقي لتقييم النتائج عن أية أسباب تتعلق بالإخفاق، والتي قد ترتبط بأحد أطراف العلاقة سواءٌ من أصحاب المسئولية القائمين على تنفيذ النشاط أم من أصحاب الحقوق المستفيدين من الخدمات، وهو ما يُعتبر أحد أهم الفلسفات الإدارية المستندة إلى فكرة التقييم بالمشاركة استناداً إلى خطوط العمل القاعدية المبدئية المُبرزة قبل البدء بتنفيذ الأنشطة، وعليه فإن هذه الفلسفة العملية تُسهم في تعزيز جوانب المساءلة المتبادلة بين كافة أطراف العلاقة وبشكل إيجابي لصالح الأهداف المحددة التي تصب فعلياً في الوصول إلى الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، على قاعدة أن التغذية المرتدة تعتبر أحد الجوانب الهامة التي يمكن الاستفادة منها في تعزيز مسار العمل التنموي المرتبط أساساً بفكرة الحقوق والمسؤوليات لكافة الأطراف، ومن جانب آخر فإن اعتماد المؤسسة وشركائها على

إعمال قواعد الحَوكمة عند تنفيذ الأنشطة باعتبارها نهجاً إدارياً حديثاً اتجهت لتبنيه معظم المنظمات الرائدة؛ قد أسهم في تعزيز مبدأ المساءلة بشكل أوسع؛ كونه أتاح فرصاً لتبني المنظمة لسياسة الباب المفتوح وتلقي أية شكاوى تتعلق بطبيعة الخدمة المقدمة سواءٌ بشكل مباشر أو عبر صناديق مخصصة يتم مراجعتها من قبل الإدارة العليا، والتحقق من صدق الوقائع وتصحيح أية انحرافات قد تحدث في إطار العمل التنفيذي بما يُسهم في تحقيق الأهداف الخاصة بالمشاريع لتحسين جودة حياة أصحاب الحقوق المستهدفين، وأخيراً فإن طريقة المتابعة والتقييم المُتبعة من قبل المنظمة سواءٌ لفرق العمل التنفيذية التابعة لها وللشركاء العاملين؛ يُسهم في تعزيز نهج المساءلة كونه يُركز وبشكل رئيسي على تحليل العقبات التي تواجه أصحاب المسؤولية للقيام بالتزاماتهم أمام الفئات المهمشة من جانب، وقدرات المستفيدين من المطالبة بحقوقهم بفعالية، وبالتالي فإن هذا النظام ينطلق من قاعدة الموازنة بين الإمكانات المتاحة التي توفرها المنظمة للمستفيدين لتمكينهم من المطالبة بالحقوق، والعقبات التي قد تَحد من تلك القدرات، وهو ما يعتبر أحد الأنظمة ذات الفعالية التنظيمية التي تسهم في توفيرِ إطارٍ شفاف من العمل منذ بداية التنفيذ إلى نهايته، ويضمن تعزيز جوانب المساءلة المتبادلة بين أطراف العلاقة، وتحليل كافة العقبات التي قد تعيق الوصول إلى العدالة في جوانب المساءلة، ووضع الأطر اللآزمة لمعالجتها؛ بما يفضي إلى مستويات أعلى من الشفافية والمصداقية القائمة على المساءلة والمسؤولية المشتركة عن الحقوق والنتائج المَرجوة، فجميع هذه الأسباب قد جعلت بعد المساءلة يستحوذ على وزن نسبي مرتفع من وجهة نظر العاملين بالإغاثة الإسلامية وشركائهم.

هذا الاتجاه الذي أكده العاملون في الإغاثة الإسلامية وشركائهم في العمل قد عززته نتائج المجموعات البؤرية المُنفذة من قبل الباحثة، حيث استخلصت من نتائج العمل مع الفئات المستفيدة من خدمات المنظمة وجود اتجاه إيجابي يدعم مسار تطبيق بعد المساءلة من قبل المنظمة للفئات المستفيدة من خدماتها، حيث أشار المشاركون في تلك المجموعات إلى أن الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها تتيح لهم مجالاً واسعاً للمساءلة حول طبيعة الخدمات المقدمة إليهم، وطبيعة الأهداف المتوخاة من وراء تقديم تلك الخدمات، وهو ما تُترجمه المنظمة بشكل فعلي من خلال تخصيص قنوات اتصال يسهل الوصول إليها لتقديم الآراء والاستفسارات حول طبيعة الخدمات المقدمة وتفاصيلها، بالإضافة إلى تخصيص صناديق للشكاوى يمكن للمستفيد اللجوء إليها لمساءلة مقدمي الخدمة في الإطار التنفيذي عن أية انحرافات يعتقدون أنها تنتقص من حقوقهم، وقد أظهرت نتائج التحليل الكمي لاستجابات المبحوثين في إطار المجموعات البؤرية أن الوزن النسبي لتقديرات هذه الفئات تجاه بُعد المساءلة قد بلغ نحو (80%)، وهي تمثل درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع

لنهج التنمية القائم، والذي يشمل عمليات المساءلة في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة، والحفاظ على سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sarwary, 2016) التي أشارت إلى توافر مستوى مرتفع لإدماج نهج التنمية القائم على الحقوق، والذي يشمل المساءلة في إطار برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، وتوافقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (Qadir, 2012) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من الفهم والالتزام بنهج التنمية القائم على الحقوق بما يتضمنه من التركيز على المساءلة في إطار مشروع ActionAid في باكستان.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Dang, 2018) التي أشارت إلى وجود مستوى ضعيف من المساءلة لنهج التنمية القائم على الحقوق بمشروع تنمية في المرتفعات الوسطى في فيتنام.

6.4 نتائج التحليل لفقرات المحور الثاني "جودة حياة الفئات المهمشة":

يوضح الجدول (8.4) نتائج التحليل لفقرات المحور الثاني "جودة حياة الفئات المهمشة"، ويتكون هذا المحور من 15 فقرة.

جدول 8.4: نتائج التحليل لفقرات المحور الثاني "جودة حياة الفئات المهمشة".

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
1- تحرص المنظمة على توفير احتياجات أصحاب الحقوق بما يؤمن لهم حقوقهم ويضمن كرامتهم الإنسانية.	4.34	0.61	14.1%	86.8%	2
2- تحدد المنظمة أصحاب الحقوق التي تستهدفهم بناءً على معايير محددة للهشاشة.	4.14	0.71	17.1%	82.8%	5
3- تنفذ المنظمة مشاريع تعالج الأسباب الجذرية للفقر الذي يعاني منه أصحاب الحقوق	4.01	0.73	18.2%	80.2%	11
4- تساهم المشاريع التنموية في تحسين مستوى المعيشة لأصحاب الحقوق التي تستهدفها المنظمة.	4.20	0.61	14.5%	84.0%	3
5- تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في الوصول إلى الخدمات التعليمية بسهولة.	4.03	0.74	18.4%	80.6%	9
6- تقدم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة أنشطة خاصة ببرامج التعليم.	4.11	0.70	17.0%	82.2%	7
7- توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة المستلزمات المدرسية الأساسية لأصحاب الحقوق.	4.01	0.68	17.0%	80.2%	10

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	الترتيب
8- تمكن المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة أصحاب الحقوق من الوصول الى الخدمات الصحية بسهولة.	4.00	0.69	17.3%	80.0%	12
9- تتسم الخدمات الصحية المقدمة لأصحاب الحقوق المستهدفين من المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة بالفاعلية.	3.86	0.81	21.0%	77.2%	14
10- توفر المشاريع التنموية خدمات الرعاية الصحية بناءً على الحالة الصحية لأصحاب الحقوق	3.82	0.77	20.2%	76.4%	15
11- توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة برامج خاصة لمكافحة سوء التغذية لدى أصحاب الحقوق.	3.97	0.89	22.4%	79.4%	13
12- توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لأصحاب الحقوق.	4.05	0.86	21.2%	81.0%	8
13- تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في تحسين ظروف السكن لأصحاب الحقوق لتلائم متطلباتهم المعيشية.	4.17	0.67	16.1%	83.4%	4
14- تتأكد المنظمة من أن الظروف السكنية لأصحاب الحقوق صحية وتتوفر فيها التهوية والإضاءة المناسبة.	4.13	0.74	17.9%	82.6%	6
15- تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في توفير خدمات البنية الأساسية من مياه شرب نظيفة وصرف صحي وكهرباء.	4.34	0.60	13.8%	86.8%	1
الدرجة الكلية لمحور: جودة حياة الفئات المهمشة	4.08	0.50	12.3%	81.6%	---

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج spss v24.

تستخلص الباحثة من خلال النتائج الواردة في الجدول (8.4) الجوانب التالية:

- تشير نتيجة الوسط الحسابي للمحور الثاني "جودة حياة الفئات المهمشة" إلى وجود درجة موافقة مرتفعة من قبل المبحوثين حول توافر هذا المحور، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي له (4.08 من 5 بوزن نسبي 81.6%)، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري لهذا المحور 0.50 وبمعامل اختلاف 12.3%، وتشير هذه النتيجة إلى توافر درجة مرتفعة من التجانس في استجابات المبحوثين من أفراد مجتمع الدراسة حول توافر هذا المحور.

- أما فيما يتعلق بتحليل فقرات المحور الثاني، فقد تراوحت قيم المتوسطات بين الحد الأعلى للفقرة الخامسة عشر من فقرات هذا المحور والتي تنص على " تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في توفير خدمات البنية الأساسية من مياه شرب نظيفة وصرف صحي وكهرباء"، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.34 من 5 بوزن نسبي 86.8%) ، وتشير هذه النتيجة الى وجود موافقة مرتفعة جداً، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري لهذه الفقرة 0.60 وبمعامل اختلاف 13.8%، والحد الأدنى للفقرة العاشرة التي تنص على " توفر المشاريع التنموية خدمات الرعاية الصحية بناءً على الحالة الصحية للفئات المهمشة"، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.82 من 5 بوزن نسبي 76.4%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، وقد بلغت قيمة الانحراف المعياري لها 0.77 وبمعامل اختلاف 20.2%، وتشير هذه النتيجة إلى توافر درجة مرتفعة من التجانس في استجابات المبحوثين من أفراد مجتمع الدراسة حول هذه الفقرة.

تشير نتائج التحليل لآراء العاملين بالإغاثة الإسلامية والشركاء القائمين على التنفيذ حول توافر مستوى مرتفع لجودة حياة الفئات المهمشة الناتجة عن تنفيذ البرامج والمشاريع المتنوعة في إطار الممارسة بقطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو توافر هذا المحور (81.6%)، وتعزو الباحثة هذا المستوى إلى مجموعة من الأسباب الهامة التي يقف على رأسها توجهات الإغاثة الإسلامية وشركائها المرتبط بالتركيز على قضايا الاستدامة؛ في إطار أعمال مشاريعها المنفذة تحت قاعدة التركيز على عزيز التنمية المتكاملة والرعاي البيئية وتوفير سبل العيش المستدامة في إطار رسالتها المقرة، إذ أن هذا التوجه بإطاره الشمولي المرتبط بتحقيق استدامة العيش كنتيجة متوخاة من الأنشطة المنفذة في إطار المشاريع، قد كان له بالغ الأثر في إحداث نقلة نوعية في حياة الفئات الهشة المستفيدة بحيث لا تترك أحداً خلف الركب، والتي تعتبر استدامة الأثر هو الجانب الأهم المرتبط بحياتهم أكثر من أي جانب إغاثي آخر قد يعكس نتائجاً قصيرة الأجل قد تزول بزوال السبب الذي تم تخصيص التمويل له، كما أن تركيز الإغاثة الإسلامية وشركائها على قضايا استدامة الأثر من المشاريع المنفذة وخصوصاً تلك المرتبطة بجوانب التمكين للفئات المستهدفة من الأطفال والنساء وذوي الإعاقة من خلال برامج التعليم والحماية والدعم النفسي والاجتماعي وتحسين سبل العيش والضمان الاجتماعي وقد انعكست نتائجها وبشكل مباشر على أبعاد جودة الحياة لهذه الفئات والمتمثلة بكل من (الفقر، التعليم، الرعاية الصحية، السكن اللائق)، إذ أن مساهمة هذه المشاريع في تمكين هذه الفئات من توفير دخل مستدام قد أسهم وبشكل مباشر في رفع قدرات هذه الفئة من تخفيض معدلات الفقر، وإخراجها من خط الفقر المدقع فقصص نجاح الإغاثة الإسلامية فلسطين في تأمين دخل مستدام لأصحاب الحقوق التي استهدفتها من خلال مشاريع تعزيز التنمية المتكاملة عديدة إلى جانب نجاحها في تمكينهم من الوصول إلى خدمات التعليم سواءٌ عبر قدراتها المادية الخاصة أم عبر قنوات أخرى تتمثل في توفير هذه الخدمات لهم بشكل

مستدام، كونهم يقبعون في إطار تصنيف يراعي خصوصيتهم كفئات ضعيفة مجتمعياً، كما وأن تبني قضايا استدامة أثر التمويل قد خلقت آفاقاً تنموية في قدرة هذه الفئات من الحصول على السكن الملائم أو على الأقل تمكينهم من إجراء التغييرات اللآزمة على أنماط السكن القائم لجعلها أكثر ملاءمةً وأمانًا، وعليه فإن تلك العوامل قد أسهمت في رفع مستويات جودة الحياة لدى هذه الفئات مقارنةً بالحالة التي كانوا عليها قبل تلقيهم الخدمات من قبل الإغاثة الإسلامية وشركائها، ومن جانب آخر فان توافق طبيعة البرامج والمشاريع التي تُنفذها الإغاثة الإسلامية مع جوانب الاحتياج الرئيسية للفئات المهمشة والتي ترتبط أساساً بوقائع جودة حياتهم في إطار أبعادها المتنوعة، قد عززت من شعور تلك الفئات بالفوارق الرئيسية الناتجة عن تلك البرامج على سُبل الحياة الراهنة الخاصة بهم، وهو ما عبر عنه معظمهم في إطار المجموعات البؤرية التي استهدفتهم في إطار العمل المنهجي للباحثة، هذا الارتباط بين البرامج والمشاريع المنفذة وأولوية الاحتياج للفئات المستفيدة قد خلق اتساقاً في التقديرات حول جدوى انعكاس تلك البرامج على جودة حياتهم، وبالتالي اتفق السياق العام لتوجهات العاملين في الإغاثة وشركائهم مع أولوية احتياج الفئات المهمشة فيما يتعلق بجوانب جودة الحياة التي تُرسخها تلك الأنشطة والمشاريع، هذا الاتساق اتسم بجانبه الإيجابي من كلا أطراف العلاقة، وهو ما انعكس على طبيعة النتائج المتحصلة حول مستويات جودة الحياة المدركة سواءٌ من قبل المستفيدين كمتلقين للخدمة، أو من قبل العاملين كمزودين للخدمة التي تتسم باتجاهها الإيجابي المتوافق مع أبعاد جودة الحياة كأولوية للتدخل، وعليه فإن جميع هذه الأسباب تفسر الاتساق الإيجابي في الاتجاهات نحو المستوى المرتفع لتأثير البرامج والأنشطة على أبعاد جودة الحياة من قبل العاملين بالإغاثة الإسلامية كمزودين، والمستوى الفعلي المدرك من قبل الفئات الهشة كمستفيدين ومدركين لأثر وانعكاس تلك البرامج على مستويات جودة حياتهم.

هذا الاتجاه الإيجابي الذي أظهره العاملون في الإغاثة الإسلامية وشركائهم حول جدوى الأنشطة المنفذة من قِبلهم في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة قد أكده المشاركون في المجموعات البؤرية الذين أشاروا إلى أن الأنشطة المنفذة من قبل المنظمة قد أسهمت وبشكل نوعي في تغيير أنماط الحياة لديهم، وأسهمت في إحداث نقلة نوعية لطبيعة جودة الحياة التي يعايشونها، سواءٌ تلك المرتبطة بالجانب الاقتصادي أم الاجتماعي، حيث أشاروا ألى أن تلك الأنشطة قد أسهمت في تعزيز قدراتهم الاقتصادية في تحقيق دخل مستدام، إضافة إلى تحسين قدراتهم على الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، وتحسين قدرتهم على توفير السكن الملائم، ففي إطار التحليل الكمي لاستجابات المبحوثين ضمن المجموعات البؤرية فقد أظهرت نتائج التحليل وجود اتجاه إيجابي قوي يدعم توافر مستوى مرتفع من التحسن في جودة حياة تلك الفئات الناتج عن الأنشطة المنفذة، وهو ما أكده (75%) من المستجيبين.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (البرغوثي، 2017) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع لجودة الحياة

الناتج عن التمكين للفقراء ارتباطاً بالتمويل المقدمة من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الدراغمه، 2014) التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع جودة الحياة الناتجة عن تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً كنتيجة لفعَّالية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية العاملة في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهه نظر المستفيدات أنفسهن.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (العماوي، 2021) التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة الحياة في المحافظات الجنوبية، كما واختلفت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (ريان، 2019) التي أشارت إلى وجود مستوى ضعيف من جودة الحياة للفئات المهمشة المستفيدة من برامج وزارة التنمية الاجتماعية بقطاع غزة، وفي ذات الاطار فقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الحمضيات، 2018) التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة حياة السكان المهمشين بقطاع غزة، وقد اختلفت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (الكفاوين، 2019) التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة الحياة من وجهة نظر الفقراء في الأردن، وأخيراً فقد اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (علي، 2019) التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة حياة المهمشين في جمهورية مصر العربية.

7.4 نتائج تحليل أداة الدراسة (الاستبانة)

1.7.4. نتائج التحليل العاملي التوكيدي:

يُستخدم أسلوب التحليل العاملي التوكيدي بهدف التحقق من الصدق البنائي للمقياس قبل تطبيق أداة الدراسة، إذ تتمثل الإجراءات المتبعة في التحليل العاملي التوكيدي بتحديد النموذج المفترض، والذي يتكون من المتغيرات الكامنة أو المتغيرات غير المقاسة أو المتغيرات الخارجية التي تمثل الأبعاد المُفترضة للمقياس، ومنها تخرج أسْهم مُتجهة إلى النوع الثاني من المتغيرات والتي تُعرف بالمتغيرات المقاسة أو المتغيرات التابعة أو المتغيرات الداخلية، والتي تمثل العبارات الخاصة بكل بُعد، ويُفترض هنا أن الفقرات تمثل مؤشرات للمتغيرات الكامنة، وفي حالة التحليل العاملي التوكيدي فإذا حقق النموذج المفترض للمقياس مؤشرات جودة المطابقة فإنه يمكن الحكم على صدق عباراته، كما ويُستخدم هذا الأسلوب أيضاً لتقييم قدرة النموذج عن التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية، وقد استخدمت الباحثة هذا الأسلوب للتحقق من وجود علاقة بين المتغيرات، ومن ثم يتم اختبار هذه العلاقة احصائياً، حيث يُظهر الجدول (9.4) مؤشرات التحليل العاملي التوكيدي التي تم حسابها.

جدول 9.4: مؤشرات التحليل العاملي التوكيدي.

مؤشرات	النتيجة
اختبار كاي تربيع (مستوى الدلالة)	معنوية الاختبار أقل من مستوى 0.05
CMIN/DF	أقل من 5
GFI: مؤشر حسن المطابقة	يزيد عن 0.9
CFI: مؤشر المطابقة المقارن	
IFI: مؤشر المطابقة المتزايد	
TLI: مؤشر توكر ولويس	
RMSEA: الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ التقريبي	أقل من 0.10

المصدر: دراسة (الباز، 2021).

1.1.7.4. نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الأول "نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية":

تشير النتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الأول " نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية" إلى تَحقق كافة معايير جودة مطابقة النموذج، والجدول (10.4) يوضح ذلك، والشكل البياني (1.4) يوضح التحليل العاملي التوكيدي للمحور الأول " نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية".

جدول 10.4: نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الأول.

مؤشرات مطابقة النموذج	النتيجة	القبول والرفض
اختبار كاي تربيع (مستوى الدلالة)	129.194 (0.000)	مقبول
CMIN/DF	2.013	مقبول
GFI: مؤشر حسن المطابقة	0.920	مقبول
CFI: مؤشر المطابقة المقارن	0.903	مقبول
IFI: مؤشر المطابقة المتزايد	0.911	مقبول
TLI: مؤشر توكر ولويس	0.916	مقبول
RMSEA: الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ التقريبي	0.095	مقبول

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج (AMOS V 24).

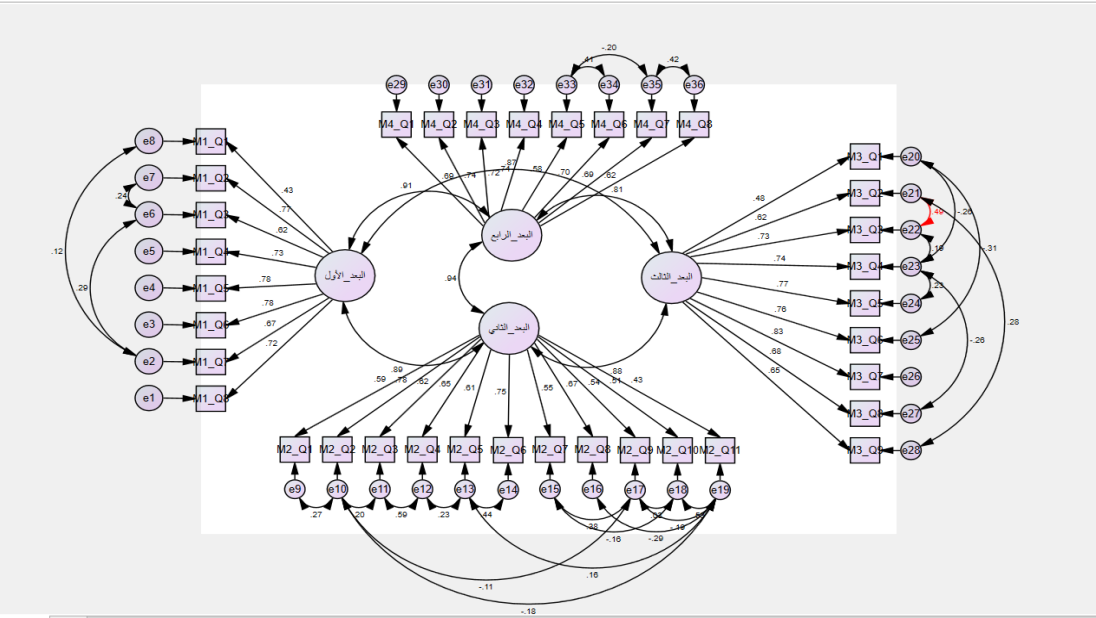

شكل 1.4: نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الأول "نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية".

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج (AMOS V 24).

2.1.7.4. نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني "جودة حياة الفئات المهمشة":

تشير النتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني " جودة حياة الفئات المهمشة" إلى تحقق كافة معايير جودة مطابقة النموذج، والجدول (11.4) يوضح ذلك، والشكل البياني (2.4) يوضح التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني " جودة حياة الفئات المهمشة".

جدول 11.4: نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني.

مؤشرات مطابقة النموذج	النتيجة	القبول والرفض
اختبار كاي تربيع (مستوى الدلالة)	119.521 (0.000)	مقبول
CMIN/DF	1.660	مقبول
GFI: مؤشر حسن المطابقة	0.900	مقبول
CFI: مؤشر المطابقة المقارن	0.949	مقبول
IFI: مؤشر المطابقة المتزايد	0.951	مقبول
TLI: مؤشر توكر ولويس	0.926	مقبول
RMSEA: الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ التقريبي	0.084	مقبول

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج (AMOS V 24).

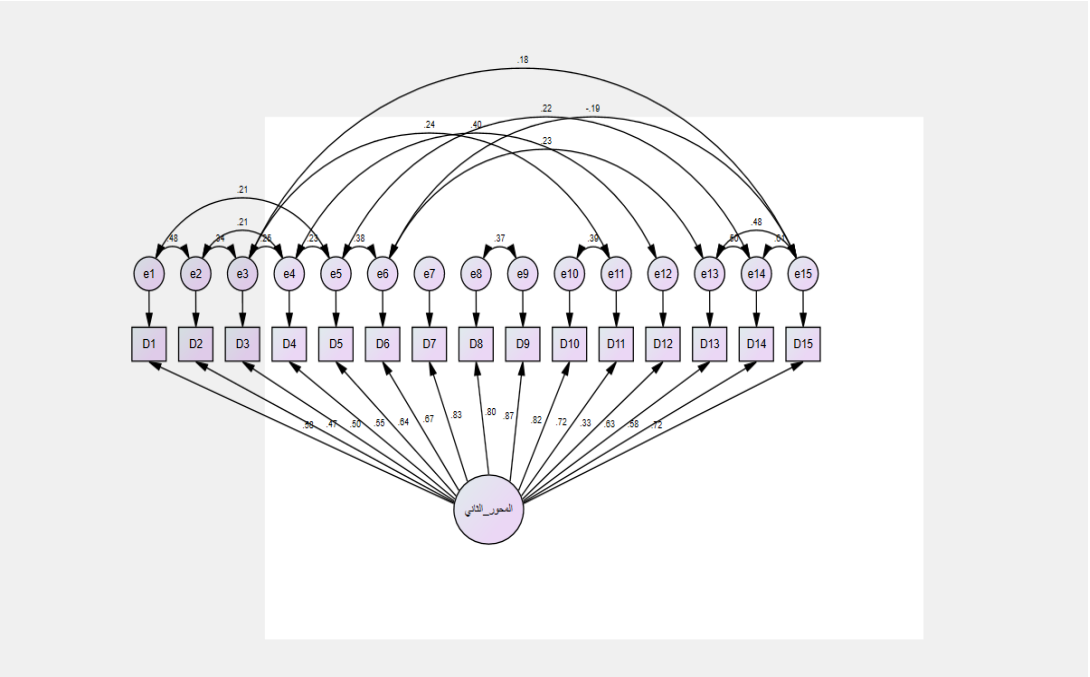

شكل 2.4: التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني "جودة حياة الفئات المهمشة".

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً إلى نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج (AMOS V 24).

2.7.4. نتائج تحليل المجموعات البؤرية:

1.2.7.4. النتائج العامة:

أظهرت النتائج العامة لتحليل المجموعات البؤرية وجود حالة من الرضا العام عن نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية التي تعتمدها الاغاثة الإسلامية وشركائها، ودورها الإيجابي في تحسين مستوى جودة الحياة للفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وذلك من وجهة نظر مجموعة من المستفيدين من الخدمات المتنوعة التي تُقدمها المشاريع التنموية المُنفذة من قبل الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها، حيث أجمع المستفيدون من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة على وجود مستوى من الرضا النسبي العام حول أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية والتي تتمثل في: (المشاركة والإدماج، التمكين والمساءلة)

باستثناء وجود مستوى بسيط من الضعف في جزء من أحد الجوانب الاقتصادية الخاصة ببعد (التمكين)، حيث تمثل الضعف في هذا الجزء في تمكين النساء المستفيدات من البدء بمشاريع اقتصادية مُدرة للدخل تُحقق لهن الاكتفاء الاقتصادي، إذ تواجه المشاريع الخاصة بالتمكين الاقتصادي، والمقدمة من قبل

الاغاثة الاسلامية فلسطين بعض الصعوبات في تغطية كافة الاحتياجات والمتطلبات المختلفة للمستفيدين؛ بسبب اختلاف طبيعة الحياة المعيشية للمستفيدين؛ وزيادة العبء الاقتصادي وما خلفه من زيادة مطردة في مستويات الفقر للأسر الفلسطينية في المحافظات الجنوبية، هذا وقد أشار الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وجود ضعف في مستوى الكفاية الاقتصادية الناتجة عن المشاريع المقدمة من الإغاثة الإسلامية ارتباطاً بزيادة متطلبات الحياة المعيشية، وصعوبة الوضع الاقتصادي في المحافظات الجنوبية؛ مما يزيد من مستوى الضغط على المشاريع الاقتصادية المقدمة من قبل الإغاثة الإسلامية فلسطين.

بالإضافة إلى أن اتجاهات النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في المجموعات البؤرية كانت إيجابية إلى حد ما نحو الجوانب الخاصة بأبعاد جودة الحياة والتي تتمثل في كل من: (الفقر، التعليم الجيد، الرعاية الصحية والسكن اللائق)، وتستعرض الباحثة أهم تفاصيل النتائج الخاصة بآراء المشاركين بالمجموعات البؤرية حول نحو نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، ودوره في تحسين جودة الحياة للفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

2.2.7.4. المحور الأول: نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية:

البعد الأول: المشاركة والإدماج:

أظهرت النتائج الخاصة ببعد "المشاركة والإدماج" وجود مستوى مرتفع من الرضا النسبي عن الجوانب والأجزاء الخاصة بهذا البُعد، حيث أشار معظم المشاركين في المجموعات البؤرية من نساء وأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات المشاريع التنموية التي تُقدمها الإغاثة الإسلامية فلسطين إلى وجود تأثير فعلي ملموس على حياة المشاركين بشكل عام؛ نتيجة التزام الإغاثة الإسلامية بتطبيق الجوانب الخاصة بهذا البُعد، حيث ساهم تطبيق بُعد "المشاركة والإدماج" في تحسين وملاءمة تدخلات الإغاثة الإسلامية للاحتياجات الخاصة للفئات المستهدفة وفقاً لخصوصية الأسرة المستفيدة سواءٌ في جانب الحماية، أو في إطار توفير حياة معيشية آمنة، وبذلك فقد أكد المستفيدون أن التدخلات تتم بالاعتماد على توافر قنوات اتصال وتواصل بين مقدمي الخدمة والمستفيدين من أجل تحسين فاعلية تقييم الاحتياجات، وتقديمها وفقاً لخصوصية احتياجات الفئات المستفيدة، كما يتم خلال قنوات الاتصال والتواصل الأخذ بعين الاعتبار التغير في احتياجات الفئات المستفيدة بحسب تغير الظروف الراهنة في المحافظات الجنوبية.

وبشكل أكثر توضيحاً كشفت نتائج تحليل المجموعات البؤرية عن وجود انعكاس إيجابي جيد على

المستفيدين من خدمات المشاريع التنموية، مما يؤكد فاعلية التدخلات الخاصة في تحسين ظروفهم الاقتصادية والمعيشية والحياتية بشكل عام.

كما أكد المشاركون أن الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها يقومون بتخطيط أولويات التدخل استناداً إلى تقييم حقوقهم واحتياجاتهم في إطار العملية التنموية، إذ تعتمد على إشراك الفئات المستفيدة من البرامج في تخطيط أولويات التدخل، كما أن النهج الذي تتبناه المؤسسة القائم على إعمال قضايا التوعية بالنهج الحقوقي قبل الشروع بالتدخل يمنح فرص الإدماج والمشاركة لهم مجالاً أوسع من الفهم والاندماج الحقيقي بالتفاصيل الخاصة بالأنشطة المخططة، وبالتالي إدراكهم الكافي لكيفية مساهمة تلك الأنشطة في إدارة التغيير في أولوياتهم الحياتية استناداً إلى حقوقهم في تلقي تلك الخدمات، وقد تمثل الوزن النسبي لبعد "المشاركة والإدماج" (70%) وهذه النسبة تشير إلى توافر درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

البعد الثاني: التمكين:

أظهرت نتائج تحليل استجابات المجموعات البؤرية نحو بُعد "التمكين" وجود مستوى مرتفع إلى متوسط من الرضا النسبي عن الأجزاء والمكونات ذات العلاقة بهذا البعد، حيث أظهرت آراء المشاركين في تلك المجموعات وجود اتجاه إيجابي مرتفع من التقييم لتوافر هذا البعد وفقاً لإدراكهم الفعلي لمساهمة الندوات والورش التدريبية التي تلقوها في بناء قدراتهم وتنميتها، وتمكينهم في الحياة المجتمعية من عدة جوانب.

فعلى صعيد النساء المستفيدات فقد أكدن على وجود مساهمة لهذه الورش التدريبية والندوات في بناء قدراتهن المالية والإدارية، وتمكينهن من البدء بإدارة مشاريعهن الخاصة المدرة للربح، والتي ساهمت في تمكينهم اقتصادياً على صعيد أنفسهن، وعلى صعيد الأسرة، هذا بالرغم من تأكيد المستفيدات على وجود جانب من النقص في كفاية تدخلات التمكين الاقتصادي، حيث لم تكن هذه التدخلات كافية لتغطية النقص الاقتصادي في مستوى الأسرة المعيشي نظراً لزيادة متطلبات الحياة وارتفاع المتطلبات المعيشية للأسرة الفلسطينية في المحافظات الجنوبية.

أما على صعيد الأطفال المستفيدين فقد أكدوا وجود مستوى مرتفع من الرضا النسبي نحو فاعلية التزام الإغاثة الإسلامية بتطبيق مبدأ التمكين من خلال أنشطة المشاريع المقدمة لهم على المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، حيث شمل التمكين بناء قدراتهم من أجل تعزيز إدماجهم المُنتج والتنموي في المجتمع الفلسطيني؛ من خلال بناء قدرتهم على تنمية مهاراتهم الإبداعية من خلال نوادي الإبداع التي أتاحت لهم الفرصة في تطوير ذاتهم على الصعيد العلمي والإبداعي والشخصي والنفسي، وعلى صعيد الأشخاص ذوي الإعاقة فقد أكد المستفيدون أن أنشطة المشاريع قد ساهمت في تعزيز قدرتهم على رعاية

أنفسهم من خلال الندوات والدورات حول الممارسات الصحية، والنظافة، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم على الانخراط في المجتمع، وذلك من خلال الندوات والدورات الخاصة بسياسات الحماية والإدماج، إلا أنه وبالرغم من استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من خدمات الإغاثة الإسلامية إلا أنهم أكدوا أن التدخلات الخاصة بتأمين مستوى اقتصادي جيد لهم لم تكن كافية في ظل احتياجاتهم المتزايدة، والتي تفرضها عليهم طبيعة حياتهم الصحية في ظل الوضع الاقتصادي المتردي في المحافظات الجنوبية.

وقد تمثل الوزن النسبي لبعد "التمكين" (68%) ، حيث تمثل هذه النسبة درجة مرتفعة إلى متوسطة من الرضا النسبي.

البعد الثالث: المساءلة:

أظهرت النتائج الخاصة باستجابات المشاركين في الموجوعات البؤرية من المستفيدين من خدمات المشاريع التنموية التابعة للإغاثة الإسلامية وجود مستوى مرتفع حول رضا المستفيدين عن التزام الإغاثة الإسلامية بتطبيق الجوانب ذات العلاقة ببُعد "المساءلة"، حيث أشار معظم المشاركين بفئاتهم النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى أن الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها تعتمد مبدأ شرح الحقوق للفئات المستفيدة من خلال توضيح وشرح الإجراءات التي يمكن لهم اتباعها في حال حدوث تجاوزات أو انحرافات في تقديم الخدمة تستلزم التدخل، كما أكد المشاركون في المجموعات البؤرية أن الإغاثة الإسلامية تعتمد توفير صندوق خاص بالشكاوي للفئات المستفيدة في بدء تنفيذ أنشطة كل مشروع، وذلك من أجل الحصول على التغذية الراجعة في حال حدوث مشاكل أو انحرافات ومعالجتها بشكل عاجل.

وقد أجمع معظم المستفيدون من خدمات الإغاثة الإسلامية سواءٌ أكانوا من النساء أو الأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة بأنه وبالرغم من قيام المنظمة بتوضيح الإجراءات التي من الممكن اتباعها في حال حدوث أي مشكلة لديهم، إلا أن معظمهم لم يسبق لهم وأن قاموا بتقديم شكوى نظراً لعدم حدوث تجاوزات تستلزم تقديم شكوى، بالإضافة إلى إدراكهم الفعلي لجودة أساليب تقديم الخدمات من قبل المنظمة. وأكد المشاركون أن هذا الالتزام من جانب الإغاثة الإسلامية فلسطين في تسهيل وصول أصحاب الحقوق إلى العديد من قنوات المساءلة ساهم في التزام الإغاثة الإسلامية فلسطين في تقديم خدمات نوعية أثرت بشكل إيجابي على جودة حياتهم.

وقد تمثل الوزن النسبي لبعد "المساءلة" (80%)، حيث تشير هذه النسبة إلى توافر درجة مرتفعة من الرضا النسبي.

البعد الرابع: المساواة وعدم التمييز:

أظهرت النتائج الخاصة باستجابات المشاركين في الموجوعات البؤرية من المستفيدين من خدمات المشاريع التنموية التابعة للإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها وجود مستوى مرتفع حول رضا المستفيدين من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة عن التزام الإغاثة الإسلامية بتطبيق الجوانب ذات العلاقة ببُعد "المساواة وعدم التمييز"، حيث أشار معظم المشاركين بجميع فئاتهم إلى أن الإغاثة الإسلامية وشركائها يعتمدون الجوانب الخاصة بتحقيق المساواة وعدم التمييز؛ بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الانتماء السياسي في الحصول على حقوقهم الإنسانية في خدمات وتدخلات المشاريع التنموية، وذلك وفق التزام المنظمة بالعمل ضمن تفعيل مبادئ حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين جميع الفئات المهمشة في الوصول إلى حقوقهم من الموارد.

بالإضافة إلى أن المشاركين في المجموعات البؤرية قد أكدوا أن المنظمة تتبع النهج القائم على عقد ورشات العمل والندوات الخاصة بتعزيز معرفة الفئات المهمشة بحقوقهم الإنسانية المشروعة وفقاً للتشريعات والقوانين من أجل تعزيز ثقة هذه الفئات بأنفسهم، وتمكينهم من إدراك ذواتهم، وقدراتهم وامكانياتهم، وحقوقهم وواجباتهم، تجاه أنفسهم وتجاه المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه.

وقد أجمع معظم المستفيدون من خدمات وتدخلات الإغاثة الإسلامية وشركائها أن التزامها بمبادئ تفعيل المساواة وعدم التمييز قد أسهم في بناء قدراتهم الذاتية الكامنة، وصقل شخصياتهم كفئات فاعلة في المجتمع لها حقوق وعليها واجبات، كما أسهم في وصولهم إلى الموارد بشكل متساوٍ وعادل، وبالتالي تحسين مستواهم المعيشي ورفع مستوى رضاهم عن حياتهم المعيشية.

وقد تمثل الوزن النسبي لبعد "المساواة وعد التمييز" (81%)، وتشير هذه النسبة إلى توافر درجة مرتفعة من الرضا النسبي العام.

3.2.7.4. المحور الثاني: جودة الحياة:

أظهرت النتائج الخاصة بمحور "جودة الحياة" وجود اتجاه إيجابي من الرضا العام نحو مكونات الأبعاد ذات العلاقة بهذا المحور، حيث أشار معظم المشاركين في المجموعات البؤرية من المستفيدين من الخدمات المتنوعة التي تقدمها الإغاثة الإسلامية إلى أن المشاريع والأنشطة التي تُقدمها الإغاثة الإسلامية قد ساهمت وبشكل ملموس في تحقيق مستوى جيد من العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لهم من خلال بناء قدراتهم، وتغيير واقعهم في المجتمع الفلسطيني؛ مما أسهم في تعزيز ثقتهم بأنفسهم، وبالتالي تعزيز امكانياتهم للمشاركة والاندماج في المجتمع الفلسطيني والتأثير فيه.

وقد أشار المشاركون إلى أن اتباع الإغاثة الإسلامية لإستراتيجية الخدمات التكاملية التنموية في تقديمها للمشاريع؛ قد ساهمت في حصولهم على حقهم في المساواة وضمان حقوق الإنسان لهم، وتوفير الحماية اللآزمة لبناء قدراتهم، وتأهيلهم للمشاركة الفعالة بمختلف مجالاتها في المجتمع الفلسطيني.

وعلى صعيد النساء فقد أكدن أن أنشطة المشاريع المنفذة من قبل الإغاثة الإسلامية مختلفة ومتباينة بحيث تُلائم واقع كل أسرة واحتياجاتها؛ مما أسهم في تحسين أوضاعهن الاقتصادية بالرغم من أن هذا التحسن مرهون بفرص تمويل مشاريعهن الخاصة، كما أكدن أن فرص تمويل المشاريع الصغيرة لهن قد أسهمت في تمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا ونفسيًا، هذا بالإضافة إلى توفير خدمات التعليم المساند لأطفالهن، وتسهيل وصول الأسرة لخدمات الرعاية الصحية، والتثقيف الصحي خاصة في فترة كورونا، والتدخلات الخاصة بتوفير المسكن الآمن من خلال ترميم المنازل المتهالكة.

أما بالنسبة لفئة الأطفال من المستفيدين فقد أكدوا أن التدخلات التي تتم من خلال مشاريع الإغاثة الإسلامية تتلاءم مع احتياجاهم الخاصة، ومع واقع خصوصية كل أسرة على حدة بناءً على منهج إدارة الحالة الذي تتبعه الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها أثناء التنفيذ، كما أكدوا أن تحسن أوضاعهم الاقتصادية قد انعكس إيجاباً على تحسين واقعهم المعيشي والنفسي، بالإضافة إلى أن تدخلات التعليم المساند ساهمت في تحسين مستوى تحصيلهم المدرسي، وتنمية مهاراتهم الإبداعية إلى جانب توفير القرطاسية ومستلزمات الدراسة، وتوفير نظام الفحص الطبي الدوري وإحالة الحالات التي تحتاج إلى تدخل إلى مراكز الرعاية الصحية، كما أن توفير مكان ملائم للمعيشة الآمنة أسهم في توفير الحماية والأمن للأطفال والشعور بالرضا عن الحياة المعيشية.

أما بالنسبة للمستفيدين من الأشخاص ذوي الإعاقة فقد أكدوا أن التدخلات التي تقدمها لهم مشاريع الإغاثة الإسلامية متغيرة بحسب تغير احتياجاتهم، كما أنها قد أسهمت في تحسين أوضاعهم الاقتصادية ولكن مستوى هذا التحسن مرتبط بمستوى الدعم والمساعدة، كما أكد العديد منهم أن موضوع التحسن يجب أن يكون مستدام من خلال توفير سبل عيش مستدامة توفر للأسرة مصدر دخل مستدام لتمكينهم من ضمان كرامتهم الإنسانية.

وترى الباحثة من خلال إجراء المجموعات البؤرية مع الفئات المهمشة المستفيدة من الخدمات التي تُقدمها مشاريع الإغاثة الإسلامية المنفذة بالشراكة مع الجمعيات المحلية أن الإغاثة الإسلامية فلسطين تمكنت بشكل عام من تبني أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في مشاريعها التنموية؛ من خلال تخطيط وتصميم وتنفيذ تدخلات تقع في صميم أولويات الفئات المهمشة وحقوقهم في الوصول والحصول على حياة تضمن كرامتهم الإنسانية.

حيث ساهمت الإغاثة الإسلامية في ظل تعدد هذه الخدمات وتنوعها بإحداث أثر إيجابي ملموس في جودة حياة الفئات المستفيدة بالرغم من الضغط الكبير الذي تفرضه الاحتياجات المتزايدة لهذه الفئات على المشاريع المقدمة لهم، وقد تمثل الوزن النسبي لمحور جودة الحياة (75.00%)، وهذه النسبة تشير إلى توافر درجة مرتفعة من الرضا النسبي العام.

8.4 الإجابة على أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس الأول: "ما هو مستوى تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية المنفذة من قبل الإغاثة الإسلامية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟"

للإجابة على هذا التساؤل فقد اعتمدت الباحثة على مؤشر الوسط الحسابي والوزن النسبي، وكذلك اختبار ت لعينة واحدة، حيث تشير النتائج إلى وجود درجة موافقة مرتفعة حول تطبيق النهج القائم على الحقوق في المشاريع التنموية من وجهة نظر المستجيبين، حيث تؤكد هذه النتيجة قيمة الوسط الحسابي التي بلغت (4.11 من 5)، والوزن النسبي البالغ (82.2%)، والجدول رقم (3.4) أعلاه يوضح ذلك، ولتعزيز هذه النتيجة تم التأكد من خلال اختبار ت لعينة واحدة، وبلغ قيمة الاختبار ت = 24.931 بمستوى دلالة = 0.000.

وهذه النتيجة تجيب على السؤال الرئيس الأول الذي ينص على " ما هو مستوى تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية المنفذة من قبل الإغاثة الإسلامية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية ؟"

من الملاحظ وجود مستوى مرتفع لممارسات إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق والممارس من قبل الإغاثة الإسلامية وشركائها العاملين في المشاريع التنموية التي تمولها الإغاثة الإسلامية فلسطين، حيث بلغ الوزن النسبي لمستوى هذه الممارسة 82.2%، وتعزو الباحثة هذا المستوى المرتفع لممارسات إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق إلى أن الإغاثة الإسلامية فلسطين كأحد المنظمات الدولية الفاعلة على النطاق المحلي والخارجي تلتزم في سياساتها العامة بإدماج التوجهات التنموية الدولية في سياق تطبيقاتها التنفيذية لبرامجها المتنوعة في المناطق المستهدفة، وبالتالي فإن عمل المنظمة في تعزيز النهج القائم على إدماج الحقوق في إطار العمل التنموي في البرامج والمشاريع المنفذة؛ يتوافق مع السياق الدولي الراهن الذي تبنته الأمم المتحدة مؤخراً والذي يركز في جوهره على إدماج هذه الحقوق في إطار ممارسة الأعمال من قبل المنظمات الدولية المتنوعة ومنها الإغاثة الإسلامية فلسطين، هذا التوجه قد تم التعبير عنه وبشكل فعلي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في العام 2020 في إطار التوجه الدولي الموسوم ب"نداء للعمل من أجل حقوق الإنسان"، لتكريس نهج الممارسة لإدماج الحقوق في إطار التنفيذ للبرامج

والمشاريع الإنمائية المختلفة، وبالتالي فإن استجابة الإغاثة الإسلامية فلسطين كمنظمة دولية لتبني هذه الرؤية قد جاء كترجمة فعلية للسياسات العامة للأمم المتحدة التي تعتبر أحد أهم مظلات التمويل الدائم للمنظمات الدولية العاملة في المجال التنموي، وبالتالي فقد كان لزاماً على هذه المنظمة الاتساق مع سياق العمل التنموي الدولي المُقر لضمان استدامة أعمالها وحصولها على التمويل اللآزم لبرامجها التي تتطلب مواكبة العمل في إطار السياسات العامة الدولية المتبناة في هذا الإطار.

ومن جانب آخر فإن محاور عمل الإغاثة الإسلامية فلسطين يستند إلى نهج الاعتماد على دمج الحقوق في الإطار التنموي، إذ أن أهم تلك المحاور المتمثلة بتمكين المجتمعات وحماية الحياة والكرامة والحشد والمناصرة، التي تُجسد في مضمونها النهج القائم على إدماج التنمية بالجانب الحقوقي، والمرتبط بشكل مباشر بعمليات المشاركة والإدماج والتمكين والمساءلة والمساواة وعدم التمييز بين أصحاب الحقوق، فالعمل بمحاور إستراتيجية منظمة الإغاثة الإسلامية يتطلب من المنظمة الاعتماد على النهج الحقوقي لترجمة تلك التوجهات المقرة في إطار رسالة المنظمة؛ التي تُركز على توزيع الموارد بغض النظر عن الجنس أو الانتماء أو المعتقد، ودون توقع أي شي بالمقابل، وهو ما يعبر عن احترام الحقوق وتكريسها في إطار سياسات العمل المنبثقة عن رؤية ورسالة المنظمة، وبالتالي فإن المستويات المرتفعة لإدماج نهج الحقوق التي عبَّر عنها المستجيبون إنما هي ترجمة للاستراتيجيات والسياسات المطبقة من قبل المنظمة، والتي يتم ممارستها في الإطار التنفيذي من قبل العاملين بالمنظمة وشركائها، وبالنظر إلى محاور العمل في إطار النهج القائم على الحقوق فإن هذا النهج يُركز وبشكل رئيس على تعزيز الممارسات الفُضلى في إطار العمل التنفيذي، والمنطلقة أساساً من قواعد ومفاهيم الحوكمة التي تُركز على تعزيز نهج المساءلة والشفافية والمشاركة وعدم التمييز، هذه المبادئ أصبحت إطاراً ناظماً وموجهاً لكافة أطر أعمال المنظمات الدولية نظراً لارتباطه المباشر بقضايا التنمية المستدامة التي تعتبر إطاراً هاماً مستهدفاً من قبل تلك المنظمات، وبالتالي فإن هذه المحاور التي تُشكل النهج القائم على الحقوق تتوافق وبشكل مباشر مع توجهات العمل المقرة والمعبر عنها في إطار سياسة المنظمة، والتي تنص على التزام الإغاثة الإسلامية بتعزيز العمل وفق النهج التشاركي مع أصحاب الحقوق وأصحاب المسئولية، إلى جانب العمل على تطوير وبناء قدرات أصحاب الحقوق وأصحاب المسئولية ضمن الأنشطة المنفذة إلى جانب اعتماد تنفيذ المشاريع وفق مبدأ المساواة وعدم التمييز بين أصحاب الحقوق وفتح قنوات مساءلة أمام أصحاب الحقوق كي يمارسوا حقهم في مساءلة أصحاب المسئولية تجاه الوفاء بالتزاماتهم، وبالتالي فإن خُضوع العاملين في الإغاثة الإسلامية وشركائهم بالعمل بهذه التوجهات المقرة قد دفع استجابات المبحوثين نحو تبني الاتجاه الإيجابي في التعبير عن توافر اتجاهات العمل القوية بالنهج القائم على الحقوق في إطار ممارساتهم التنفيذية ببرامج ومشاريع المنظمة، فجميع هذه العوامل تفسر المستوى المرتفع لتوافر ممارسات النهج القائم على الحقوق في إطار أعمال المنظمة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (أبو حميد، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من التخطيط بالمشاركة كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في فلسطين، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع وفعال لنهج التنمية القائم على الحقوق في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة، والحفاظ على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sarwary, 2016)، التي أشارت إلى توافر مستوىً مرتفع لإدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في إطار برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، وتوافقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (Qadir, 2012)، التي أشارت إلى وجود مستوىً مرتفع من الفهم والالتزام بنهج التنمية القائم على الحقوق في إطار مشروع ActionAid في باكستان.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Dang, 2018)، التي أشارت إلى وجود مستوىً ضعيف من الإدماج لنهج التنمية القائم على الحقوق بمشروع تنمية المرتفعات الوسطى في فيتنام.

السؤال الرئيس الثاني: "ما هو مستوى جودة حياة الفئات المهمشة المستفيدة من خدمات الإغاثة الإسلامية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟"

للإجابة على هذا التساؤل فقد اعتمدت الباحثة على مؤشر الوسط الحسابي والوزن النسبي وكذلك اختبار ت لعينة واحدة، حيث تشير النتائج إلى وجود درجة موافقة مرتفعة حول جودة حياة الفئات المهشمة من وجهة نظر المستجيبين، حيث تؤكد هذه النتيجة قيمة الوسط الحسابي التي بلغت (4.08 من 5) والوزن النسبي البالغ (81.6%)، والجدول رقم (3.4) أعلاه يوضح ذلك، ولتعزيز هذه النتيجة تم التأكد من خلال اختبار ت لعينة واحدة وبلغ قيمة الاختبار ت = 20.730 بمستوى دلالة = 0.000.

وهذه النتيجة تجيب على السؤال الرئيس الثاني الذي ينص على " ما هو مستوى جودة حياة الفئات المهمشة المستفيدة من خدمات الإغاثة الإسلامية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية ؟"

من الملاحظ وجود مستوى مرتفع لجودة حياة الفئات المهمشة، وتعزو الباحثة هذا المستوى إلى مجموعة من الأسباب الهامة التي يقف على رأسها توجهات الإغاثة الإسلامية وشركائها المرتبط بالتركيز على قضايا الاستدامة؛ في إطار أعمال مشاريعها المنفذة تحت قاعدة التركيز على توفير سبل العيش المستدام في إطار رسالتها المقرة، إذ أن هذا التوجه بإطاره الشمولي المرتبط بتحقيق استدامة سبل العيش كنتيجة متوخاة من الأنشطة المنفذة في إطار المشاريع، قد كان له بالغ الأثر في إحداث نقلة نوعية في حياة أصحاب الحقوق المستفيدين ، والتي تعتبر استدامة الأثر هو الجانب الأهم المرتبط بحياتهم أكثر من أي جانب إغاثي آخر قد يعكس نتائجاً قصيرة الأجل قد تزول بزوال السبب الذي تم تخصيص التمويل

له، كما أن تركيز الإغاثة الإسلامية وشركائها على قضايا استدامة الأثر من المشاريع المنفذة وخصوصاً تلك المرتبطة بجوانب التمكين لأصحاب الحقوق قد انعكست نتائجها وبشكل مباشر على أبعاد جودة الحياة لهذه الفئات والمتمثلة بكل من (الفقر، التعليم، الرعاية الصحية، السكن اللائق)، إذ أن مساهمة هذه المشاريع التي تعتمد التنمية التكاملية في تمكين هذه الفئات من توفير دخل مستدام قد أسهم وبشكل مباشر في رفع قدرات هذه الفئة من تخفيض معدلات الفقر، وإخراجها من خط الفقر المدقع وتمكينها من الوصول إلى خدمات التعليم سواءٌ عبر قدراتها المادية الخاصة أم عبر قنوات أخرى تتمثل في توفير هذه الخدمات لهم بشكل مستدام، كونهم يقبعون في إطار تصنيف يراعي خصوصيتهم كفئات ضعيفة مجتمعياً، كما وأن تبني قضايا استدامة أثر التمويل قد خلقت آفاقاً تنموية في قدرة هذه الفئات من الحصول على السكن الملائم أو على الأقل تمكينهم من إجراء التغييرات اللآزمة على أنماط السكن القائم لجعلها أكثر ملاءمةً لاحتياجاتهم، وعليه فإن تلك العوامل قد أسهمت في رفع مستويات جودة الحياة لدى هذه الفئات مقارنةً بأوضاعهم وظروفهم قبل تلقيهم الخدمات من قبل الإغاثة الإسلامية وشركائها، ومن جانب آخر فان توافق طبيعة البرامج والمشاريع التي تُنفذها الإغاثة الإسلامية فلسطين مع جوانب الاحتياج الرئيسية لأصحاب الحقوق والتي ترتبط أساساً بوقائع جودة حياتهم في إطار أبعادها المتنوعة، قد عززت من شعور تلك الفئات بالفوارق الرئيسية الناتجة عن تلك البرامج على سُبل الحياة الراهنة الخاصة بهم، وهو ما عبر عنه معظمهم في إطار المجموعات البؤرية التي استهدفتهم في إطار العمل المنهجي للباحثة، هذا الارتباط بين البرامج والمشاريع المنفذة وأولوية الاحتياج للفئات المستفيدة قد خلق اتساقاً في التقديرات حول جدوى انعكاس تلك البرامج على جودة حياتهم، وبالتالي اتفق السياق العام لتوجهات العاملين في الإغاثة وشركائهم مع أولوية احتياج الفئات المهمشة فيما يتعلق بجوانب جودة الحياة التي تُرسخها تلك الأنشطة والمشاريع، هذا الاتساق اتسم بجانبه الإيجابي من كلا أطراف العلاقة، وهو ما انعكس على طبيعة النتائج المتحصلة حول مستويات جودة الحياة المدركة سواءٌ من قبل أصحاب الحقوق كمتلقين للخدمة، أو من قبل أصحاب المسئولية كمزودين للخدمة التي تتسم باتجاهها الإيجابي المتوافق مع أبعاد جودة الحياة كأولوية للتدخل، وعليه فإن جميع هذه الأسباب تفسر الاتساق الإيجابي في الاتجاهات نحو المستوى المرتفع لتأثير البرامج والأنشطة على أبعاد جودة الحياة من قبل العاملين بالإغاثة الإسلامية كمزودين، والمستوى الفعلي المدرك من قبل الفئات المهمشة كمستفيدين ومدركين لأثر وانعكاس تلك البرامج على مستويات جودة حياتهم.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما عبر عنه المشاركون في المجموعات البؤرية حيث أظهرت النتائج الخاصة بمحور "جودة الحياة" وجود اتجاه إيجابي من الرضا العام من الخدمات المتنوعة التي تقدمها الإغاثة الإسلامية وأكدوا أن المشاريع والأنشطة التي تُقدمها الإغاثة الإسلامية قد ساهمت وبشكل ملموس في تغيير حياتهم نحو الأفضل وتحقيق مستوى جيد من العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لهم من خلال

بناء قدراتهم، وتغيير واقعهم؛ مما أسهم في تعزيز ثقتهم بأنفسهم، وقد أشار المشاركون إلى أن اتباع الإغاثة الإسلامية لإستراتيجية الخدمات التكاملية التنموية في تقديمها للمشاريع؛ قد ساهمت في حصولهم على حقهم في المساواة وضمان تلبية متطلباتهم المختلفة، وتوفير الحماية اللآزمة والاستثمار في طاقاتهم.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (البرغوثي، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع لجودة الحياة الناتج عن التمكين للفقراء ارتباطاً بالتمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الدراغمه، 2014)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع لجودة الحياة الناتجة عن تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً كنتيجة لفعالية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية العاملة في مجال تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهه نظر المستفيدات أنفسهن.

بينما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (العماوي، 2021)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة الحياة في المحافظات الجنوبية، كما واختلفت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (ريان، 2019)، التي أشارت إلى وجود مستوى ضعيف من جودة الحياة للفئات المهمشة المستفيدة من برامج وزارة التنمية الاجتماعية بقطاع غزة، وفي ذات الإطار فقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الحمضيات، 2018)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة حياة السكان المهمشين بقطاع غزة، وقد اختلفت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (الكفاوين، 2019)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة الحياة من وجهة نظر الفقراء في الأردن، وأخيراً فقد اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (علي، 2019)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض لجودة حياة المهمشين في جمهورية مصر العربية.

السؤال الرئيس الثالث: "هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وجودة حياة الفئات المهمشة؟"

من خلال نتائج الجدول (12.4)، تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط قوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، وجودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.796) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05.

وهذه النتيجة تجيب على السؤال الرئيس الثالث " هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وجودة حياة الفئات المهمشة؟"

جدول 12.4: نتيجة السؤال الرئيس الثالث.

متغيرات الدراسة	المتغير التابع " جودة حياة

		الفئات المهمشة"		
		العدد	قيمة ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المتغير المستقل	البعد الأول: المشاركة والإدماج	94	**0.674	0.000
	البعد الثاني: التمكين		**0.773	0.000
	البعد الثالث: المساواة وعدم التمييز		**0.763	0.000
	البعد الرابع: المساءلة		**0.681	0.000
	المحور الأول ككل: نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية		**0.796	0.000

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج spss v24.

يعتبر معامل الارتباط أحد أهم المؤشرات على قوة العلاقة بين المتغيرات المبحوثة، إذ تُشير النتائج المستخلصة من تحليل الارتباط بين نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية المنفذة من قبل الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها وجودة حياة الفئات المهمشة إلى وجود اتجاه إيجابي قوي من العلاقة بين تلك المتغيرات، وهو ما يعكسه حجم معامل ارتباط بيرسون الذي بلغ (0.796)، هذا الارتباط الإيجابي القوي يرتبط بمجموعة من الجوانب التي يقف في مقدمتها ما أثبتته التجارب التطبيقية والأُطر النظرية التي تناولت فعّالية هذا النهج في علاج هشاشة المجتمعات، حيث أشارت تلك الأدبيات والتجارب إلى أن هذا النهج لديه القدرة على معالجة الفقر والهشاشة والضعف في المجتمع، وعليه فإن طبيعة العلاقة بين هذا النهج وجودة حياة الفئات المهمشة قد توافقت مع هذا الإطار العلمي القائم على نهج الممارسة التطبيقية، ومن جانب آخر فإن نهج الحقوق من أجل التنمية يتوافق مع الاتجاهات التنموية الحديثة وخصوصاً في بيئة العمل الفلسطيني التي تنظر إلى نهج الحقوق من أجل التنمية كأحد الأولويات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه يُجسد فكرة الانتقال من النهج التقليدي القائم على فكرة الأعمال الخيرية ذات الأثر قصير المدى، إلى فكرة الانخراط وتعزيز الحقوق عبر مساءلة متحملي المسؤولية، وبالتالي القدرة على الانتقال من فكرة الإغاثة إلى فكرة التنمية المستندة إلى الحقوق، والتي تعزز من مفاهيم الاستدامة في بيئة الأعمال المتنوعة، ومن جانب آخر فإن طبيعة العلاقة الإيجابية المرتفعة بين هذا النهج وجودة حياة أصحاب الحقوق المستفيدين من أنشطة الإغاثة الإسلامية فلسطين ترتبط بإدراك المستجيبين للمميزات التي يتيحها هذا النهج في إحداث أثر مرغوب على جودة حياة المستفيدين، إذ أن هذا النهج القائم على التمكين والمشاركة والمساءلة والمساواة وعدم التمييز، يعتبر أحد المناهج الحديثة التي تتوافق مع قواعد إدارة المنظمات المستندة إلى عناصر الحَوكمة الفاعلة كإطار توجيهي دقيق يخلق قيماً مضافة تنعكس على حياة المستفيدين، كما أن ما يتيحه هذا النهج من قواعد ترتبط بجوانب التمكين

بشكل رئيسي يتوافق مع طبيعة الاحتياج في بيئة العمل الفلسطيني في المحافظات الجنوبية، وخصوصاً للفئات المهمشة التي ترى في تمكينها اقتصادياً من الوصول إلى سبل العيش المستدام أحد أهم الأولويات في ظل تعقد المشهد الاقتصادي التي انعكست على مجمل أطياف المجتمع الفلسطيني، والتي كانت الأشد على الفئات المهمشة، وعليه فإنهم ينظرون إلى هذا النهج بأنه بوابة لفتح الآفاق لهم لتلافي هذه المعضلات التي يعانون منها، وهو ما يدركه المستجيبون العاملون بالإغاثة الإسلامية وشركائها من خلال معايشتهم الميدانية وتجاربهم في العمل مع هذه الفئات، وعليه فقد ارتبطت استجاباتهم بطبيعة الإدراك المتولد لديهم من وقائع المعايشة الميدانية لفعّالية نهج الحقوق الذي يتضمن المشاركة والادماج والتمكين والمساواة وعدم التمييز والمساءلة من خلال تعزيز التنمية المتكاملة وتوفير سبل العيش المستدام لأصحاب الحقوق والعمل على حماية الحياة والكرامة من خلال بذل الجهود من أجل معالجة الأسباب الجذرية للفقر واستثمار قدرات أصحاب الحقوق وهذا يساهم بشكل مباشر في تعزيز جودة الحياة يتطلب التركيز على قضايا الفقر والتخرج منه والاعتماد على الذات والوصول إلى خدمات التعليم والصحة والوصول إلى السكن اللائق، والتي تقع تحت مسمى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية يعتبر الأكثر ارتباطاً بالجوانب الحقيقية لجودة الحياة، بل ويتوافق معها ويصب في إطار تحقيقيها، إذ أن إعمال الحق في الحصول على الخدمات دون تمييز، ومساءلة أصحاب المسئولية مع انخراط أصحاب الحقوق في تحديد المشكلات التي تؤثر على حياتهم وتخطيط المشاريع التي تعالجها والمشاركة في تنفيذها ورصدها وتقييمها؛ يُلامس الجوانب الحقيقية لفجوة الاحتياج في جودة حياتهم كونهم الأكثر إدراكاً لجوانب الضعف والهشاشة التي يعانون منها، وبالتالي فإن تفعيل الأبعاد الخاصة بهذا النهج يعتبر الإطار الأكثر أولوية لديهم لتحقيق التغيير في جودة الحياة المنشودة من قبلهم، وأخيراً فإن هذه العلاقة الإيجابية ترتبط بإدراك المستجيبين للنهج الفكري الحديث في إدارة الأعمال التنموية الذي ينطلق من قواعد العمل المشترك بين أطراف العلاقة وقضايا التشبيك بينهم، والذي يعتبر الإطار الأبرز في إحداث الانتقال من الحالة التقليدية في تحقيق النتائج قصيرة الأجل إلى إطار أعمق يُركز على إحداث نتائج مستدامة طويلة الأجل مستندة إلى نهج حقوقي دقيق يعمق فكرة الاندماج المجتمعي وحشد الجهود في تحقيق النتائج أكثر من الاعتماد على فكرة تلقي المعونة، فجميع هذه الأسباب تفسر طبيعة العلاقة الإيجابية المرتفعة لهذا النهج على جودة حياة الفئات المهشمة بقطاع غزة.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sawary, 2016)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط بين نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وتحسين مستوى برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، كما وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (أبو حميد، 2017) التي أشارت إلى وجود علاقة بين التخطيط بالمشاركة كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في تطوير نظام الحماية في فلسطين،

كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021) التي أشارت إلى وجود علاقة فاعلة بين نهج التنمية القائم على الحقوق في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة، والحفاظ على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

السؤال الرئيس الرابع: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية على جودة حياة الفئات المهمشة؟"

ومن خلال نتائج الجدول (13.4) يتضح بوجود أثر ايجابي لنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغ معامل الأثر (0.800)، وهو ما يعني أن مضاعفة تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية عن الوضع الراهن سيسهم في زيادة تحقيق مستوى جودة حياة الفئات المهمشة بمقدار (0.800) درجة، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (62.9%)، أي أن نسبة 62.9% من نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية يفسر التباين الحاصل في جودة حياة الفئات المهمشة)، بمعنى آخر (نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية يؤثر في جودة حياة الفئات المهمشة بنسبة 62.9%، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تذكر منها الخطأ العشوائي)، والشكل البياني (3.4) يوضح نتائج النموذج.

وهذه النتيجة تجيب على تساؤل الدراسة الرئيس الرابع "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\leq$ 0.05 α) لنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية على جودة حياة الفئات المهمشة؟"

من خلال نتائج تحليل المسار لأثر نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية بأبعاده المختلفة، تمكنت الباحثة من استخلاص الآثار الفرعية المشتقة من التساؤل الرئيس الرابع والمرتبطة بالأبعاد المكونة لنهج التنمية القائم على الحقوق والتي يمكن إظهارها كما يلي:

1. لا يوجد أثر معنوي لبعد المشاركة والإدماج على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغ مستوى دلالة = 0.742 أكبر من 0.05.
2. يوجد أثر معنوي لبعد التمكين على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغت قيمة الأثر (0.550) بمستوى دلالة = 0.000 أقل من 0.05، (هذا يعني بأنه الزيادة التمكين بمقدار وحدة واحدة فإن جودة حياة الفئات المهمشة تزيد بمقدار 0.550).
3. يوجد أثر معنوي لبعد المساواة وعدم التمييز على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغت قيمة الأثر (0.500) بمستوى دلالة = 0.000 أقل من 0.05، (هذا يعني بأن الزيادة المساواة وعدم التمييز

بمقدار وحدة واحدة سيسهم بزيادة جودة حياة الفئات المهمشة بمقدار 0.500).

4. لا يوجد أثر معنوي لبعد المساءلة على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغ مستوى الدلالة = 0.993 أكبر من 0.05.

ومن خلال هذه النتائج يمكن صياغة معادلة خط الانحدار كما يلي:

جودة حياة الفئات المهمشة= 0.221 + 0.550 (التمكين) + 0.500 (المساواة وعدم التمييز)

جدول 13.4: نتائج السؤال الرئيس الرابع.

الأثر	قيمة معامل الأثر	مستوى الدلالة	معامل التحديد	جودة النموذج (مستوى الدلالة)
نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية ← جودة حياة الفئات المهمشة	0.800	0.000	0.629 (%62.9)	158.78 (0.000)
قيمة الحد الثابت للنموذج الرئيسي	0.263	0.389		
المشاركة والإدماج← جودة حياة الفئات المهمشة	0.040−	0.742	0.658 (%65.8)	45.82 (0.000)
التمكين← جودة حياة الفئات المهمشة	0.550	0.000		
المساواة وعدم التمييز ← جودة حياة الفئات المهمشة	0.500	0.000		
المساءلة← جودة حياة الفئات المهمشة	0.001−	0.993		
قيمة الحد الثابت لأبعاد الدراسة	0.221	0.453		

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج AMOS V24.

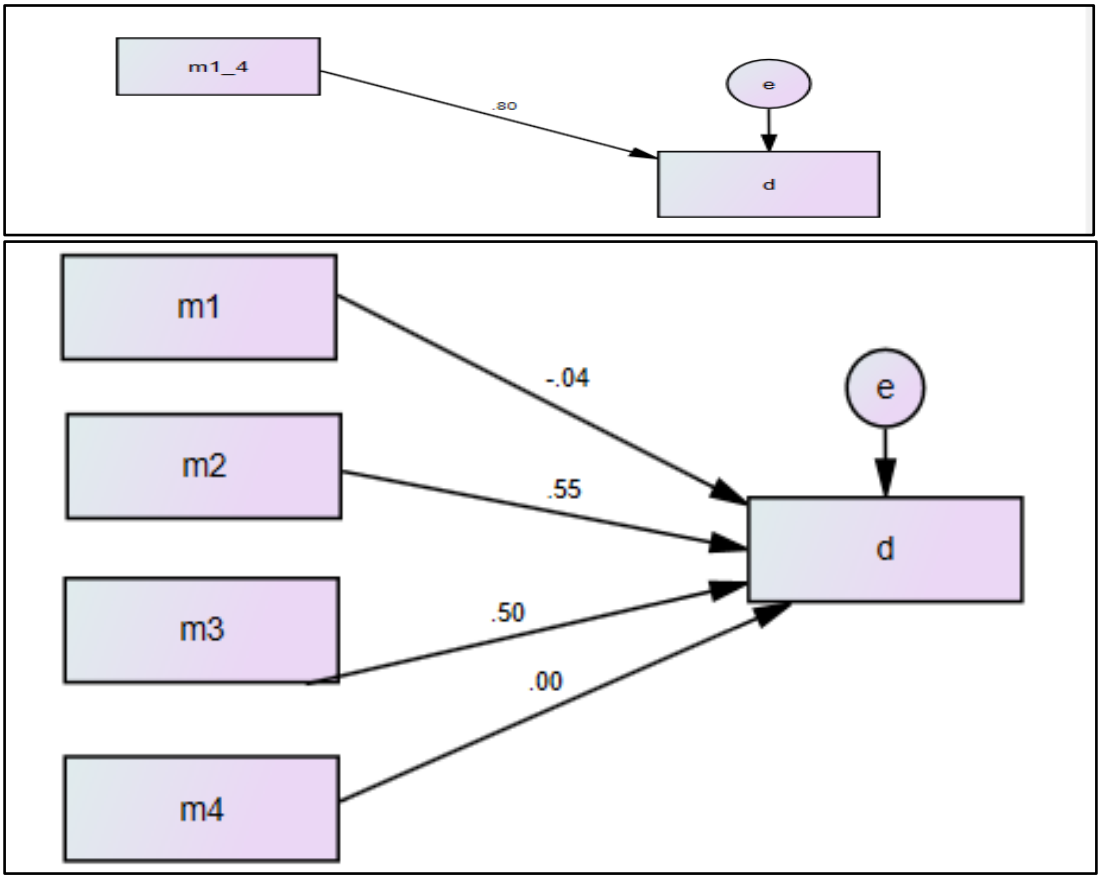

شكل 3.4: نتائج السؤال الرئيس الرابع.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج AMOS V24.

ملاحظة: (m1: البعد الأول، m2: البعد الثاني، m3: البعد الثالث، m4: البعد الرابع، d: المتغير التابع، m1_4: المتغير المستقل ككل)

تشير نتائج تحليل المسار إلى معنوية النموذج، حيث بلغ معامل الأثر (0.800) وبمستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهو ما يشير إلى وجود أثر إيجابي لنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية على جودة حياة الفئات المهمشة، وتفسر الباحثة وجود مثل هذا الأثر بمجموعة من الجوانب التي يتمثل أهمها في أن بنية هذا النهج القائمة على مجموعة متنوعة من المسارات المرتبطة بجوانب التمكين والمساواة وعدم التمييز تجسد أحد أهم الاعتبارات والعوامل التي تسهم في التغيير الإيجابي في متطلبات جودة الحياة خصوصاً لأصحاب الحقوق، فالتمكين يعتبر أحد أهم الأولويات بالنسبة لهذه الفئة كونه يوفر إطاراً واسعاً من الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والذي يسهم في تحول أصحاب الحقوق من متلقيين سلبيين للإغاثة إلى فاعلين قادرين على اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم، والتي تعتبر أحد أهم المكونات المرتبطة بجودة حياتهم، كما أن التمكين يرتبط بالحصول على فرص عمل مستدامة توفر غطاءً اقتصادياً يمكن أن يقي أصحاب الحقوق من الانكشاف من خلال الاستثمار في قدراتهم ونقلهم من حالة العوز إلى الاعتماد على الذات، وبالتالي فإن هذا البعد يشكل قاعدة للانطلاق نحو تعزيز الوصول إلى الحق في التعليم والرعاية الصحية والسكن اللائق. كما أن سعي الإغاثة الإسلامية كجهة أصحاب مسئولية إلى تمكين أصحاب المسئولية المحليين وتوطين عملها التنموي من خلال بناء قدرات وتأهليهم كي يكونوا قادرين على خدمة أصحاب الحقوق في محافظاتهم أثر بشكل إيجابي على تحسن جودة حياة أصحاب الحقوق نظرًا لأن شبكة الشركاء المحليين – كما أكد أصحاب الحقوق أنفسهم من خلال المجموعات البؤرية– أكثر قربًا لهم وإدراكًا لمتطلباتهم. ساهم تمكين أصحاب الحقوق أنفسهم من خلال زيادة مهاراتهم ومعارفهم وأصحاب المسئولية كي يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم تجاه الفئات التي يستهدفونها ساهم بشكل كبير في تحسين جودة حياة الأفراد أصحاب الحقوق المستهدفين ونجاح الكثير منهم في التخرج من الفقر وتسهيل وصولهم إلى خدمات التعليم والصحة والسكن اللائق.

ومن جانب آخر فإن وجود مثل هذا الأثر يرتبط بحقائق التطبيق لهذا النهج في تجارب متمايزة حول العالم، إذ اثبت هذا النهج فعّاليته في علاج هشاشة المجتمعات وتمكين الفئات الضعيفة من تحسين جودة حياتهم المدركة من قبلهم، حيث أشارت تلك الأدبيات والتجارب إلى أن هذا النهج لديه القدرة على معالجة الفقر والهشاشة والضعف في المجتمع، وعليه ان طبيعة هذا الأثر لنهج التنمية المبني على الحقوق في جودة حياة الفئات المهمشة قد توافقت مع هذا الإطار العلمي القائم على نهج الممارسة التطبيقية.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sawary, 2016)، التي أشارت أثر لنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، وتحسين مستوى برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021) التي أشارت إلى وجود أثر لنهج التنمية القائم على

الحقوق في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة، والحفاظ على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

السؤال الفرعي الاول: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة والإدماج على جودة حياة الفئات المهمشة؟"

تظهر نتائج التحليل في الجدول (13.4) عدم وجود أثر معنوي لبعد المشاركة والإدماج على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغ مستوى الدلالة = 0.742، وهذه القيمة أكبر من 0.05، وهي تشير إلى عدم معنوية هذا البعد في التأثير، وتعزو الباحثة عدم وجود أثر لبعد المشاركة والإدماج على جودة حياة الفئات المهمشة من وجهة نظر العاملين بالإغاثة الإسلامية وشركائهم إلى مجموعة من الأسباب. فبالرغم من تبني الإغاثة الإسلامية العديد من قنوات المشاركة في المشاريع التنموية التي تنفذها، إلا أن مفهوم المشاركة والإدماج بالمعني الذي يتضمنه نهج التنمية القائم على الحقوق لا يزال في إطاره المحدود. إذ لا يزال ينقص أصحاب الحقوق الشعور بالملكية الحقيقية والتحكم التام بالمبادرات التنموية، إلى جانب أن المشاركة الحقيقية والنشطة تتطلب تعزيز الوعي النقدي لدى أصحاب الحقوق والتعبير عن توقعاتهم تجاه المشاريع التنموية التي تنفذها الإغاثة الإسلامية وشركائها في كافة مراحلها بدءا من تحديد المشكلة وتحديد فجوة الحقوق وتصميم التدخل وتنفيذه ثم متابعته وتقييمه وفق مؤشرات محددة من جانب أصحاب الحقوق ويلتزم بها أصحاب المسئولية. كما تعتقد الباحثة أنه يصعب تحقيق المفهوم الحقيقي للمشاركة، إذ يفترض هذا النهج أن يتحول أصحاب الحقوق المستهدفين إلى شركاء في صناعة القرار ويتحكمون تحكماً تاماً في المبادرات التنموية المنفذة بدءاً من تحديد المشكلة وفجوة الحقوق وتصميم التدخل والتخطيط له وتنفيذه ووضع مؤشرات محددة للمتابعة والتقييم، وهو إطار يصعب الوصول إليه في بيئة عمل قطاع غزة نظراً لمجموعة من المحددات، أولها خصائص الفئات المهمشة التي تسمح بوجود حيز من المشاركة في حدود معينة استناداً إلى إمكاناتهم وقدراتهم المتاحة، ومن جانب آخر فيرتبط بغلبة طبيعة العمل في مربع العاجل والطارئ نظراً للقضايا المتجددة المُلحة المتلاحقة في بيئة المحافظات الجنوبية الفلسطينية، الأمر الذي يفقد الاتجاه نحو مربع التخطيط الحقيقي، وأخيراً فإن عدم وجود أثر لهذا البعد ربما يرجع إلى النظر إلى تطبيق النهج الحقوقي في التنمية الذي لا يزال في مراحله الأولى في الممارسة التطبيقية، وبالتالي فإن بعد المشاركة والإدماج بمعناه الشمولي – الذي يتضمن مشاركة جميع أصحاب المصالح– يتطلب مضاعفة الجهود من جانب أصحاب الحقوق من أجل تحديد الآليات السليمة التي تجعلهم يساعدوا أنفسهم في حل مشكلاتهم وإدارة هذه الآليات بأنفسهم، ومن جانب جميع أصحاب المسئولية كي يتعزز بينهم التعاون والقضاء على التنافس السلبي الذي يحد من وصول أصحاب الحقوق لحقوقهم. وبالتالي فإن النظر إلى هذا البعد على أنه ركيزة ظاهرية يتطلبها سير الأعمال مع

أصحاب الحقوق من قبل المنظمة يُفرغ هذا البعد من مضمونه الحقيقي في التأثير على جودة الحياة لهذه الفئة، إذ أن هذا البعد يتطلب الفهم الكافي والإيمان بفكرة المشاركة كنهج حقوقي يدمج أصحاب الحقوق وأصحاب المسئولية في المؤسسة في إطار تخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة المشاريع، فجميع هذه الأسباب مجتمعة يمكن أن تفسر عدم وجود أثر لهذا البعد في جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أبو حميد، 2017) التي أشارت إلى وجود أثر للتخطيط بالمشاركة كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في تطوير نظام الحماية في فلسطين، كما واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021) التي أشارت إلى وجود أثر لنهج التنمية القائم على الحقوق بما بأبعاده المتنوعة في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة، والحفاظ على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

السؤال الفرعي الثاني: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين على جودة حياة الفئات المهمشة؟"

تظهر نتائج التحليل في الجدول (13.4) وجود أثر معنوي لبعد التمكين على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغت قيمة هذا الأثر (0.550)، بمستوى الدلالة (0.000)، وهذه القيمة أقل من 0.05 وهي تشير إلى معنوية هذا البعد في التأثير، وتعزو الباحثة وجود مثل هذا الأثر لبعد التمكين على جودة حياة الفئات المهمشة من وجهة نظر العاملين بالإغاثة الإسلامية وشركائهم إلى مجموعة من الأسباب التي يقف في مقدمتها أن بعد التمكين يعتبر أساساً هاماً لكافة الأبعاد الأخرى، كما وأن هذا البعد يحتل أولوية في إطار أعمال المؤسسة بالإضافة إلى أولويته لأصحاب الحقوق، إذ أن إطار التمكين يعتبر عصب أعمال الإغاثة الإسلامية فلسطين، كون أن كافة البرامج والمشاريع المنفذة من قبلها تحتوي على جانب التمكين كمكون رئيسي لها، فالتمكين الاقتصادي المرتبط بتعزيز سبل العيش المستدام يعتبر أحد المكونات الهامة التي ترتبط بأنشطة المنظمة، وكذلك التمكين الاجتماعي والبيئي المرتبط بالوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والمياه والحفاظ على البيئة وغيرها، جميع هذه الجوانب التي تشكل أساساً لأعمال المؤسسة تتضمن في طياتها التركيز على بعد التمكين كإطار محوري في إطار الأعمال، ومن جانب آخر فإن قضية التمكين تستحوذ على الاهتمام والأولوية الأكبر من قبل الفئات المهشمة مقارنة بالأبعاد الأخرى المرتبطة بجانب التنمية المستند إلى الحقوق، فبحكم أن طبيعة حياة الفئات المهشمة بقطاع غزة ترتبط وبشكل مباشرة بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية فقد طغت أولوية تمكين هذه الفئات من تخطي هذه العقبات على الأولويات الأخرى التي ترتبط بمفاهيم المشاركة أو المساواة أو غيرها، فالأولوية

القصوى في هذه البيئة تميل إلى ترجيح التركيز على جانب التمكين لهذه الفئات ومن ثم الأبعاد الأخرى، ومن جانب آخر فإن قضايا التمكين بجوانبها المتنوعة التي ركزت عليها الإغاثة الإسلامية وشركائها والتي تضمن تعزيز الاندماج الاقتصادي في بيئة العمل، وتعزيز الاندماج النفسي والاجتماعي للفئات المهمشة قد أسهمت وبشكل فعلي في خلق كيانات اقتصادية واجتماعية مكنت أصحابها من تخطي حالة العوز إلى الاعتماد النسبي على الذات، وبالتالي فتحت آفاقاً جيدة لهم في تغيير أنماط حياتهم وهو ما خلق أثراً مباشراً على جودة تلك الحياة التي امتدت إلى تمكينهم من مكافحة الفقر، وتعزيز وصولهم إلى الخدمات سواءٌ التعليمة أم الصحية أم غيرها، وهذا ما عززته نتائج المجوعات البؤرية التي أكدت أن بعد التمكين ساهم في التغيير الايجابي لحياتهم بعد أن تمكنوا من الاندماج في النسيج المجتمعي واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، فجميع هذه الأسباب تُفسر وجود مثل هذا الأثر للتمكين على جودة حياة هذه الفئة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البرغوثي، 2017) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي للتمويل المقدم من قبل الجهات المانحة التي تُعنى بتمكين الفقراء على تمكينهم بمجالات حياتية متنوعة، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الدراغمه، 2014) التي أشارت إلى وجود أثر فاعل للتدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً، كما واتفقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (Sawary, 2016)، التي أشارت إلى وجود أثر لنهج التنمية القائم على الحقوق بما يتضمنه من قضايا التمكين في المشاريع التنموية وتحسين مستوى برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021)، التي أشارت إلى وجود أثر لنهج التنمية القائم على الحقوق بما يشمله من قضايا التمكين في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة، والحفاظ على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

السؤال الفرعي الثالث: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمساواة وعدم التمييز على جودة حياة الفئات المهمشة؟"

تظهر نتائج التحليل في الجدول (13.4) وجود أثر معنوي لبعد المساواة وعدم التمييز على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغت قيمة هذا الأثر (0.500)، بمستوى دلالة (0.000)، وهذه القيمة أقل من 0.05، الأمر الذي يشير إلى معنوية هذا البعد في التأثير، وتعزوا الباحثة وجود مثل هذا الأثر لبعد المساواة وعدم التمييز على جودة حياة الفئات المهمشة من وجهة نظر العاملين بالإغاثة الإسلامية وشركائهم إلى مجموعة من الأسباب التي يقف في مقدمتها أن الاتجاهات العامة التي تتبناها المؤسسة والقائمة أساساً على مراعاة كافة الجوانب الحقوقية العامة التي تعتبر جزءاً من الاتفاقات التي تتبناها

هذه المؤسسات، والتي من أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يتضمن ضرورة مراعاة كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتقديمها دون تمييز لكافة طالبيها، هذا الاتجاه الذي تلتزم به الإغاثة الإسلامية وشركائها بصفتها منظمة دولية تسير في سياق السياسات العامة الدولية التي تعتبر أحد الاعتبارات الهامة لاستدامة أعمال تلك المنظمة على المستوى الدولي، هذا النهج قد كرس مفهوم الحق في تلقي الخدمة في قطاع غزة دون تمييز وبإطار مهني محمي من قبل الاتجاه المهني للمنظمة الذي كرسه التزامها بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وبالتالي فإن تكريس هذا النهج كإطار ممارسة تطبيقي في بيئتنا الفلسطينية قد أسهم في تميكن الفئات المهمشة بكافة أطيافها من تلقي الخدمة وفقاً لمعيارٍ مهني يرتبط بالمعايير المهنية فقط لا بالجوانب الشخصية أو الجوانب المرتبطة بالتنميط وفقاً لاعتبارات أخرى، هذا الأمر قد أسهم في تعظيم حجم التدخلات الموضوعية المقدمة من قبل المؤسسة استناداً إلى قاعدة الحاجة الفعلية والحقيقية وفقاً للأولوية، وبالتالي تقديم الخدمة للفئات ذات الأولوية القصوى ومن ثم الأقل أولوية وفقاً لمعايير محددة تستند إلى قاعدة العدالة وعدم التمييز، وبالتالي فإن هذا الاتجاه قد أسهم في إيصال الخدمات إلى الفئات الأكثر عرضة للانكشاف والأشد حاجة لتلقي الخدمة وفقاً لهذه المعايير ودون تمييز، الأمر الذي أسهم بأثره الإيجابي الحقيقي في تعزيز جودة حياة هذه الفئة ارتباطاً بالتركيز على جوانب أولوية الأولوية، ومن جانب آخر فإن وجود مثل هذا الأثر الذي أظهرته نتائج التحليل يرتبط بفكرة عدالة توزيع الموارد، إذ أن التزام الإغاثة الإسلامية وشركائها بهذا البعد قد أسهم في توجيه أعمالهم نحو مراعاة عدالة التوزيع الجغرافي في تقديم الخدمة وفقاً لمبادئ موضوعية يعكسها تحليل الاحتياج وعدم التمييز بين تلك المناطق ارتباطاً بعوامل أخرى قد تتعلق بتصنيفها كمناطق حضرية لأو ريفية أو غيرها من الاعتبارات، فما يحكم توزيع الموارد هو التقييم الموضوعي لطبيعة الاحتياج الذي يُؤسس لقاعدة العدالة في التوزيع ويقضي على التحيز والتمييز، كما أن مراعاة المنظمة عند تخطيطها للمشاريع الممولة لقاعدة مراعاة الجندر قد أسهم في تعزيز المساواة في نهج التدخلات القائم في ظل المجتمع الفلسطيني الذي يتسم بطغيان الطابع الذكوري، وبالتالي فإن إعطاء فرصٍ متساوية للذكور والإناث في الحصول على الخدمات المقدمة في إطار مشاريع الإغاثة الإسلامية وشركائهم قد أسس لقاعدة تحسين جودة الحياة لكافة الأطياف بغض النظر عن الجنس أو الانتماء، فجميع هذه الأسباب تفسر وجود مثل هذا الأثر الإيجابي لبعد المساواة وعدم التمييز على جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية. وهذه النتيجة عززته نتائج المجموعات البؤرية التي أظهرت أثر بعد المساواة وعدم التمييز على تعزيز وصول هذه الفئات إلى الموارد بشكل عادل الأمر الذي ساهم في تحسن مستوياتهم المعيشية، إلى جانب أن اعتماد معايير محددة للاستفادة ساهم بشكل كبير في استفادتهم من المشاريع التنموية التكاملية والتي غيرت حقيقية من نوعية حياتهم ووصولهم إلى خدمات التعليم والصحة والسكن اللائق.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021) التي أشارت نتائجها إلى وجود أثر لمراعاة مبدا عدم التمييز كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في تعزيز حياة الفئات المهمشة في الدول المعاصرة، كما اتفقت أيضاً مع دراسة (Broberg & Sano, 2018) التي أكدت نتائجها فاعلية ضمان حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز كأحد أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق للفئات المهمشة في المساعدة الانمائية بناء على التجارب العلمية، وتتوافق هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (Sawary, 2016)، التي أشارت إلى وجود أثر لنهج التنمية القائم على الحقوق بما يتضمنه من قضايا المساواة وعدم التمييز في المشاريع التنموية، وتحسين مستوى برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، كما واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021) التي أشارت إلى وجود أثر لنهج التنمية القائم على الحقوق بما يشمله من قضايا المساواة وعدم التمييز في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة، والحفاظ على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

السؤال الفرعي الرابع: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمساءلة على جودة حياة الفئات المهمشة؟"

تُظهر نتائج التحليل في الجدول (13.4) عدم وجود أثر معنوي لبعد المساواة وعدم التمييز على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغ مستوى دلالة هذا الاختبار 0.993، وهذه القيمة أكبر من 0.05، الأمر الذي يشير إلى عدم معنوية هذا البعد في التأثير، وتعزوا الباحثة عدم وجود مثل هذا الأثر لبعد المساءلة على جودة حياة الفئات المهمشة من وجهة نظر العاملين بالإغاثة الإسلامية وشركائهم إلى مجموعة من الأسباب التي يقف في مقدمتها أن قاعدة المساءلة المطبقة في إطار أنشطة الإغاثة الإسلامية تنحصر في إطار ضيق يتعلق بمفهوم الانحراف في تقديم الخدمة أو الشكاوى المقدمة في الإطار التنفيذي، أما قاعدة المساءلة وفقاً للنهج التنموي الحقوقي فتنطلق من مفاهيم مغايرة لما هو مطبق في أطر عمل المنظمة، فإطار المسؤولية وفقاً لهذا النهج ينطلق من دور متحملي المسؤولية في مراعاة مبادئ حقوق الإنسان، وبالتالي يتعين عليهم الالتزام بالقواعد والمعايير القانونية المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان، وبحكم مسؤوليتهم التي يتحملوها فإنهم مساءلين قانونياً أمام أصحاب الحق المتضررين حول احترام وحماية وتطبيق حقوق الإنسان، هذا الإطار القانوني في تحمل المسؤولية ربما يعتبر إطاراً صعباً في التطبيق من الناحية العملية، إذ أن القدرة على تحمل المسؤولية القانونية من قبل تلك المنظمات ينتابها العديد من جوانب الغموض نظراً لتعقد الإطار الذي تعمل به هذه المؤسسات في قطاع غزة، وبالتالي عدم وجود رغبة حقيقية جادة في تحمل الالتزامات القانونية تجاه أصحاب الحقوق، فالمنظمات العاملة في بيئة قطاع غزة لازالت تنظر إلى المستفيدين من خدماتها بأنهم متلقين للخدمة دون التأسيس لإطارٍ قانوني يحكم قواعد تقديم الخدمة والخضوع للمساءلة القانونية حول كيفية تقديمها، وآليات العمل المطبقة في تقديم الخدمة استناداً إلى مبدأ أن الفئات المتلقية للخدمات تعتبر مستحقة لهذه الخدمات قانوناً وفقاً لالتزام تلك المنظمات بالعمل بالقواعد الحقوقية التي تتبناها، وعليه فإن إطار المساءلة في

أواصر الاعمال التنفيذية ينحصر في تقديم الشكاوى المتنوعة الخاصة بسمار العمل التنفيذي دون إخضاعها للحق القانوني بمفاهيمه الواسعة الذي يتضمن إخضاع مقدمي الخدمة للمساءلة الحقيقية أمام القضاء، ومن جانب آخر فإن عزوف المستفيدين عن التقدم بشكاوى – كما أكد المستجيبون في المجموعات البؤرية أنه لم يسبق لهم تقديم شكاوى – قانونية حقيقية تسهم في مساءلة أصحاب المسئولية وخصوصاً المؤسسات الدولية خوفاً على مصير الخدمات المقدمة إليهم قد أسهم في إجهاض معنى الحق في المساءلة كمبدأ من مبادئ النهج التنموي المستند إلى الحقوق، وأخيراً فإن البيئة القانونية وسلك الجهاز القضائي القائم في قطاع غزة ربما يُعاني من إشكالات متنوعة قد تحول دون التركيز على هذا الجانب ارتباطاً بالأزمات الاقتصادية المعاشة داخل المحافظات الجنوبية، ورغبة السلطات الحاكمة بإبقاء قنوات المساعدات التي تُقدمها المؤسسات الدولية قائمة دون إشكالات قد تُسهم في إيقاف تنفيذ بعض المشاريع، وهو ما يسهم في إطار آخر بتفريغ هذا البعد من جوهره الحقيقي في التأثير على جودة حياة الفئات المهمشة، فجميع هذه العوامل تفسر عدم وجود أثر لهذا البعد في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stefanovska, 2021) وجود أثر للمساءلة في إطار نهج التنمية القائم على الحقوق في حماية الفئات المهمشة في أوقات الجائحة والحفاظ على سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، كما واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sarwary, 2016) التي أشارت إلى وجود تأثير أثر لتطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق بما يتضمنه من التركيز على قضايا المساءلة في تحسين عمل برنامج التضامن الوطني في أفغانستان، وأخيراً فقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Qadir, 2012)، التي أشارت نتائجها إلى وجود أثر لتطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في تحسين عمل مشروع Actionaid في باكستان.

السؤال الرئيس الخامس: "هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية تُعزى للبيانات الديموغرافية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

قامت الباحثة بالإجابة على السؤال الرئيس الخامس من خلال اختبار ت (Independent – Samples T Test)، واختبار ف (One Way ANOVA)، وفقاً للبيانات الديموغرافية، والجدول التالي يوضح نتائج السؤال الرئيس الخامس.

جدول 14.4: نتائج السؤال الرئيس الخامس.

البيانات الديموغرافية	" نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية"		
	قيمة الاختبار الاحصائي	مستوى الدلالة	النتيجة
النوع	ت = −1.015	0.313	لا يوجد فروق
العمر	ف = 1.571	0.202	لا يوجد فروق
المؤهل العلمي	ف= 1.168	0.316	لا يوجد فروق
سنوات الخبرة	ف = 0.626	0.600	لا يوجد فروق
المسمى الوظيفي	ف= 0.164	0.849	لا يوجد فروق

** دالة إحصائية عند مستوى 0.01. * دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج SPSS V24.

تشير نتائج الجدول (14.4) إلى الاختبارات المتنوعة الخاصة بالفروق في الاستجابات التي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية، ويمكن استخلاص أهم النتائج الخاصة بهذه الفروق كما يلي:

1. **النوع:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.313 أكبر من 0.05)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية تُعزى لمتغير النوع.
2. **العمر:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.202 أكبر من 0.05)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية تُعزى لمتغير العمر.
3. **المؤهل العلمي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.316 أكبر من 0.05)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.
4. **سنوات الخبرة:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.600 أكبر من 0.05)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة.
5. **المسمى الوظيفي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.849 أكبر من 0.05) ، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

تُظهر نتائج التحليل عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية في استجابات المبحوثين حول نهج التنمية القائم على الحقوق يرتبط بالمتغيرات الديموغرافية التي تشمل (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي)، وتعزو الباحثة عدم وجود مثل هذه الفروق إلى مجموعة من الجوانب يتمثل أهمها في أن نهج التنمية القائم على الحقوق كمبدأ عام يعتبر أحد الاتجاهات الحديثة التي يدركها العاملون والشركاء للإغاثة الإسلامية كمؤسسة دولية ملتزمة بالمبادئ والاتفاقات العالمية الخاصة بحقوق الإنسان، هذا الإدراك لطبيعة هذا النهج لم تختلف حوله آراء الذكور أو الإناث العاملين في المنظمة، فالجميع ينظر إلى نهج مراعاة الحقوق في إطار العملية التنموية بنظرة توافقية تُرتكز في جوهرها إلى فكرة أن إعمال هذا الحق يعتبر ضمانة لعدالة تقديم الخدمة لكافة المستحقين، ومن جانب آخر فإن هذا النهج باعتباره نهجاً تنموياً حديثاً لم يختلف التقدير حول جدواه ارتباطاً بالفئة العمرية المستجيبة، إذ أن فئة الشباب تنظر بذات النظرة التي ينظر إليها أصحاب الفئات الأخرى، كون هذا النهج يرتبط بحقوق العاملين أيضاً داخل تلك المنظمات، وبالتالي فإن إعماله وتطبيقه على الفئات المستفيدة يُعزز من فكرة التطبيق الداخلي لهذا المبدأ في إطار بيئة العمل، ويعزز من قضايا الأمن الوظيفي للعاملين والشركاء، وبالتالي فقد توافقت نظرة جميع الفئات العمرية حول هذا النهج، كما أن أصحاب المؤهلات العلمية المختلفة من حملة الدراسات العليا أو البكالوريوس أو الدبلوم أو غيرهم قد توافقت حول أهمية تطبيق هذا المبدأ في إطار أعمال مؤسسة الإغاثة الإسلامية، وهذا التوافق نابعٌ من قاعدة الإدراك للأهمية والمفهوم لهذا النهج سواءٌ بأُطر النهج العلمي المدرك من خلال التعلم أو أطر الممارسة التي عززت من وضوح هذا المفهوم، وبالتالي فإن النتائج الإيجابية المرتبطة بمخرجات هذا النهج قد أسهمت في القضاء على أية فروق في النظر إلى أهميته ارتباطاً بالمؤهل العلمي أو بالمسمى الوظيفي، الذي يدركه المدراء أو منسقي المشاريع أو الموظفين العاملين بالمؤسسة وشركائها، إذ أن جميع المسميات الإدارية العاملة تدعم باتجاه تطبيق هذا النهج كمسار حديث للعمل التنموي المنطلق من فلسفة المؤسسة فلا مجال للاختلاف حول السياسات العاملة التي تتبناها المؤسسة ارتباطاً بالمسمى الوظيفي، كون الجميع ينتمون إلى ذات المؤسسة ويخضعون لذات السياسة التي تتبناها المؤسسة، وهو ما اسهم بالقضاء على مثل هذه الفروق في الاستجابة.

السؤال الرئيس السادس: " هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة حياة الفئات المهمشة تُعزي للبيانات الديموغرافية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

قامت الباحثة بالإجابة على السؤال الرئيس السادس من خلال اختبار ت (Independent – Samples T Test)، واختبار ف (One Way ANOVA)، وفقاً للبيانات الديموغرافية، وفيما يلي نتائج السؤال الرئيس السادس.

جدول 15.4: نتائج السؤال الرئيس السادس.

البيانات الديموغرافية	" جودة حياة الفئات المهمشة"		
	قيمة الاختبار الاحصائي	مستوى الدلالة	النتيجة
النوع	ت = −1.262	0.210	لا يوجد فروق
العمر	ف = 0.703	0.553	لا يوجد فروق
المؤهل العلمي	ف = 0.720	0.489	لا يوجد فروق
سنوات الخبرة	ف = 0.236	0.871	لا يوجد فروق
المسمى الوظيفي	ف = 0.156	0.856	لا يوجد فروق

** دالة إحصائية عند مستوى 0.01. * دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات النتائج التطبيقية للدارسة باستخدام برنامج SPSS V24.

تشير نتائج الجدول (15.4) إلى الاختبارات المتنوعة الخاصة بالفروق في الاستجابات التي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية، ويمكن استخلاص أهم النتائج الخاصة بهذه الفروق كما يلي:

1. **النوع:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.210 أكبر من 0.05) ، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة حياة الفئات المهمشة تُعزى لمتغير النوع.
2. **العمر**: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.553 أكبر من 0.05)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول نه جودة حياة الفئات المهمشة تُعزى لمتغير العمر.
3. **المؤهل العلمي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.489 أكبر من 0.05)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة حياة الفئات المهمشة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.
4. **سنوات الخبرة:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.871 أكبر من 0.05)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة حياة الفئات المهمشة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة.
5. **المسمى الوظيفي:** بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.856 أكبر من 0.05)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة حياة الفئات المهمشة تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

تُظهر نتائج التحليل عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية في استجابات المبحوثين حول جودة حياة الفئات المهمشة ارتباطاً بالمتغيرات الديموغرافية التي تشمل (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة

والمسمى الوظيفي)، وتعزوا الباحثة عدم وجود مثل هذه التأثير إلى مجموعة من الجوانب يتمثل أهمها في أن واقع الممارسة العملية وخبرة العاملين في مجال العمل مع الفئات المهمشة قد شكلت مساراً تراكمياً لفهم ماهية حياة الفئات المهمشة والعوامل التي تسهم وبشكل فاعل في التأثير على مستويات جودة تلك الحياة بمكوناتها المتنوعة، فخبرة العاملين في المؤسسة وشركائهم قد أسهمت في إيجاد قاعدة من الفهم المشترك لماهية جودة الحياة سواءٌ بين الذكور أم الاناث العاملين في إطار تنفيذ البرامج والمشاريع المتنوعة، فنظرة الذكور قد توافقت مع نظرة الإناث كون الجميع يعملون مع ذات الفئات التي تتسم بالهشاشة، حيث أسهم واقع العمل التنفيذي لوجود فهم مشترك بينهم حول طبيعة أبعادها ومكوناتها، والعوامل ذات الأولوية المؤثرة بها، كما أن الفئات العمرية المتنوعة تحمل ذات التوجه في طبيعة الإدراك لجودة حياة الفئات المهمشة، إذ الفئات العمرية الشابة المنخرطة في إطار العمل الميداني التنفيذي قد تولد لديهم إدراك لطبيعة جودة حياة الفئات المهمشة بقطاع غزة يماثل الإدراك للفئات العمرية الأخرى التي ربما عملت مع هذه الفئات لفترات طويلة، كما أن تبادل المعلومات بين الطواقم العاملة حول طبيعة هذه الفئات من وقائع العمل الميداني المرتبط بإشكالات التنفيذ أو خصائص تلك الفئات قد أسهمت وبجانب آخر في توحيد الاستجابات حول ماهية جودة حياة هذه الفئات، وهو ما قضى على أية اختلافات في الاستجابة بينهم، وأخيراً فإن أصحاب المؤهلات العلمية المتنوعة بمسمياتهم الوظيفية المختلفة قد أجمعت في استجاباتهم حول ماهية جودة الحياة للفئات المهمشة والعوامل التي قد تسهم في تعزيزها، هذا الإُجماع نابع من انتمائهم لذات بيئة العمل التي تطبق نهج مشترك في التعامل مع تلك الفئات، والتناغم المشترك في ضرورة الفهم الحقيقي لأولويات هذه الفئات ومتطلباتها عند التخطيط للمشاريع المنفذة من خلال تقييم وتحليل الاحتياج لتلك الفئات، هذه الممارسة قد ولدَّت اتجاهات متناغمة من الفهم لطبيعة جودة حياة تلك الفئات، وهو ما أسهم في القضاء على أية فروق في الاستجابة حول هذا الجانب.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة

تعتبر النتائج البحثية بمثابة الغايات التي تطمح الباحثة في تعميمها استناداً إلى نتائج الحالة الدراسية التي طُبقت على مؤسسة الإغاثة الإسلامية وشركائها، وللوصول إلى النتائج البحثية فقد سلكت الباحثة مساراً علمياً منظماً استند إلى منهجية علمية رصينة قادت الباحثة للتوصل إلى مجموعة من النتائج، مع اقتراح مجموعة من التوصيات المستلهمة من تلك النتائج التي يمكن إيرادها في الجوانب التالية:

2.5 النتائج

1.2.5. النتائج الخاصة بمستويات التطبيق:

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى مرتفع من التطبيق لنهج التنمية القائم على الحقوق من وجهة نظر كل من العاملين في الإغاثة الإسلامية وشركائهم، وأيضاً المستفيدون من خدماتها، حيث بلغ الوزن النسبي لمستوى تطبيق هذا النهج (82.2%).
2. أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع لإسهام نهج التنمية القائم على الحقوق في تعزيز جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغ الوزن النسبي لتقييم العاملين بالإغاثة الإسلامية وشركائهم لمستوى جودة حياة الفئات المهمشة ارتباطاً بهذا النهج ما نسبته (81.6 %).

3. أظهرت نتائج الدراسة أن بُعد "المساواة وعدم التمييز قد احتل المرتبة الأولى من حيث مستويات التطبيق، وبوزن نسبي (84.2%)، فيما احتل بُعد المشاركة والإدماج المرتبة الثانية، وبوزن نسبي (82.7 %)، وفي المرتبة الثالثة جاء بُعد "المساءلة" بوزن نسبي (81.6 %)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء بُعد "التمكين" بوزن نسبي مقداره (80.6 %).

2.2.5. نتائج الإجابة على تساؤلات الدراسة:

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وجودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.796).
2. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية في تحسين جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغ معامل الأثر (0.800)، وبمستوى دلالة (0.000)، الأُمر الذي يظهر معنوية هذا النهج في التأثير على جودة حياة الفئات المهمشة.
3. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبُعد المشاركة والإدماج على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغت قيمة مستوى دلالة الاختبار 0.742، وهي قيمة أكبر من 0.05، الأمر الذي يؤكد عدم معنوية هذا البعد في التأثير على جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
4. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبُعد التمكين على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغت قيمة الأثر (0.550) بمستوى دلالة (0.000)، وهو ما يعني أن مضاعفة الإغاثة الإسلامية لمستويات التمكين الراهنة بمقدار وحدة واحدة سيسهم في تحسين جودة حياة الفئات المهمشة بمقدار (0.550) درجة.
5. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبُعد المساوة وعدم التمييز على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغت قيمة الأثر (0.500) بمستوى دلالة (0.000)، وهو ما يعني أن مضاعفة الإغاثة الإسلامية لمستويات تطبيق مبدأ المساواة وعدم التمييز عن الوضع الراهن سيسهم في تحسين جودة حياة الفئات المهمشة بمقدار (0.500) درجة.
6. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لبُعد المساءلة على جودة حياة الفئات المهمشة، حيث بلغ مستوى دلالة الاختبار (0.993)، وهي قيمة أكبر من (0.05) الأمر الذي يشير إلى عدم معنوية هذا البعد في التأثير على جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
7. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق معنوية في استجابات المبحوثين حول محوري الدراسة (نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية، جودة حياة الفئات المهمشة)، تُعزى للمتغيرات

الديمغرافية التي تتمثل في: (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

3.5 التوصيات

1.3.5. مقدمة:

استنادا إلى نتائج الدراسة التطبيقية التي أجرتها الباحثة على الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها والمستفيدين من خدماتها، فقد شكلت نتائج تلك الدراسة إطاراً هاماً وموجهاً للباحثة لصياغة مجموعة من التوصيات لأطراف العلاقة التي قد تسهم في تصحيح بعض الجوانب أو لفت أنظار هذه الأطراف إلى إجراء التعديلات لبعض السياسات المطبقة أملاً من الباحثة في تعزيز إطار عمل المنظمات الدولية في قطاع غزة، ويمكن للباحثة إيراد أهم تلك التوصيات كما يلي:

2.3.5. التوصيات الخاصة بنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية:

1. توصي الباحثة الإغاثة الإسلامية فلسطين والشركاء العاملين بضرورة التركيز على نشر الوعي بمفاهيم وأبعاد هذا النهج بشكل شمولي، بحيث يتم التركيز على إيضاح جوهر العمل بهذا النهج للعاملين، وعدم الاكتفاء بالفهم للمضامين العامة لهذا النهج، وهذا الأمر يتطلب من المؤسسة التركيز على توفير مساحة من التدريب الحقوقي المتخصص بجوانبه المختلفة مع ربطه بوقائع تجارب المؤسسات الأخرى كشواهد ناظمة لكيفية تطبيقه في الإطار التنفيذي.
2. ضرورة قيام الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها بالعمل على تعزيز مبدأ المشاركة والإدماج من جانب أصحاب الحقوق من خلال دعم مجموعات دعم ذاتي تمثل المجتمع بشكل رسمي لتحقيق وصول أعلى للمجتمع.
3. توصي الباحثة بضرورة تبني الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها لنهج المساءلة القانونية كمحرك أساسي نحو تعزيز شفافية العمل بهذا النهج، وهو ما يتطلب منها التركيز على إيضاح فلسفة ومفهوم المساءلة بأطرها القانونية لأطراف العلاقة خصوصاً أصحاب الحقوق، والعمل على دعم مجموعات قاعدية تمثل المجتمع وتمكينها قانونيًا كي تكون قادرة على مساءلة أصحاب المسئولية.
4. ضرورة اعتماد إدارة الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها على تعزيز التعلم الوظيفي للعاملين بها، وصقل ثقافتهم التنظيمية باتجاه الجوانب الخاصة بتطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق مما يُسهم في تحسين مستوى أداء المشاريع التنموية بفاعلية أكبر.
5. ضرورة قيام الإغاثة الإسلامية فلسطين بتعميم نهج التنمية القائم على الحقوق من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات مع المنظمات المحلية من أجل تعزيز التعريف بالنهج، وكيفية تطبيقه، ومميزات

هذا النهج، وإسهاماته في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المحلي.

3.3.5. التوصيات الخاصة بجودة حياة الفئات المهمشة:

1. توصي الدراسة بضرورة قيام الإغاثة الإسلامية فلسطين بفتح قنوات شراكة إستراتيجية في إطار العمل بقضايا التمكين الاقتصادي، هذه الشركات تعتمد على قواعد علمية تشمل المؤسسات ذات العلاقة وخصوصاً العلمية منها، والتي من الممكن أن تلعب دوراً هاماً في تحديد أولويات التدخل، وتقييم جدوى التدخلات المخططة في الإطار الاقتصادي من قبل المؤسسة بما يضمن استدامة فعَّالية التمويل المقدم من قبلها.
2. توصي الدراسة بضرورة إيلاء التركيز على قضايا التمويل التنموي وتغليبه على الطابع الإغاثي في إطار تمويل الأنشطة من قبل الإغاثة الإسلامية فلسطين، كون هذا الشكل من التمويل يعتبر مطلباً وطنياً، بالإضافة إلى جدواه في علاج المعضلات المرتبطة بجودة حياة الفئات المهمشة بشكل جذري.
3. ضرورة اهتمام الإغاثة الإسلامية فلسطين وشركائها بتطوير أساليب خاصة بتقييم مستوى التغير في جودة حياة الفئات المهمشة بشكل دوري ومستمر، وذلك نظراً لكثرة الأزمات والصعوبات المستجدة في المحافظات الجنوبية مما من شأنه الإسهام في تلبية احتياجاتهم وتحسين جودة حياتهم بشكل أكثر فاعلية.

جدول 1.0: التحقق من نتائج الدراسة.

أسئلة الدراسة	أهداف الدراسة	مدى تحقيق الهدف	كيفية تحقيق الهدف
ما هو مستوى تطبيق نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية المنفذة من قبل الإغاثة الإسلامية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟	الكشف عن مستوى نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية الموجهة للفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (3.4) نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية.
ما مستوى جودة الحياة بالنسبة للفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟	الكشف عن مستوى جودة الحياة بالنسبة للفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (3.4) نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد جودة حياة الفئات المهمشة.
"هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (≤	الكشف عن العلاقة ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (12.4) نتائج التحليل

أسئلة الدراسة	أهداف الدراسة	مدى تحقيق الهدف	كيفية تحقيق الهدف
α 0.05) بين نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وجودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.	(α≤0.05) بين نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وجودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.		الإحصائي الخاص باختبار العلاقة تم بين متغيرات الدراسة.
هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (≤ α 0.05) لنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية على جودة حياة الفئات المهمشة؟"؟	الكشف عن أثر نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية بأبعاده في الدراسة في تحسين جودة حياة الفئات المهمشة.	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (13.4) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار أثر نهج التنمية القائم على الحقوق في تحسين جودة حياة الفئات المهمشة.
"هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) في متوسط استجابة المبحوثين حول نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية تُعزى للبيانات الديموغرافية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟	معرفة الفروق في استجابات أفراد مجتمع الدراسة تجاه نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وفقا للمتغيرات الديموغرافية.	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (14.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابات المبحوثين حول نهج التنمية القائم على الحقوق والتي تُعزي للبيانات الديموغرافية.
هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) في متوسط استجابة المبحوثين حول جودة حياة الفئات المهمشة تُعزي للبيانات الديموغرافية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟	معرفة الفروق في استجابات أفراد مجتمع الدراسة تجاه جودة حياة الفئات المهمشة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية.	**تم التحقق**	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (15.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابات المبحوثين حول جودة حياة الفئات المهمشة والتي تُعزى للبيانات الديموغرافية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو حميد، ر. (2017): دور التخطيط بالمشاركة في تطوير نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين،حالة دراسية "مجموعات التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس. القدس. فلسطين.
2. أبو عدوان، س. (2013): دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسية). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
3. أبو عوض، ع. (2019). الكفاءات القيادية لدى مديري الإدارة العليا في مؤسسات المجتمع المدني في قطاع فزة وأثرها في تحقيق التميز المؤسي. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية بغزة. فلسطين.
4. اشتيه، ب. (2016): فوضى الـ NGOs في فلسطين، اقتصاد فلسطين (Palestine Economy Portal)، فلسطين.
5. الإغاثة الإسلامية فلسطين (2017):الأسر الفقيرة في قطاع غزة تحت المجهر (أولويات سبل العيش وفرص التخريج من الفقر).
6. الاغاثة الإسلامية فلسطين: من نحن https://irpal.ps/ar/index.php/about-irpal/
7. الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة https://www.ohchr.org/ar/HRBodies/CRPD/Pages/ConventionRightspersonsWithDisabilities.aspx
8. برغال، و. (2016): دراسة تحليلة واقع فئات الشباب الضعيفة والمهمشة في فلسطين. صندوق الأمم المتحدة للسكان.
9. البرغوثي، ر. (2017): نجاعة التمويل المقدم من الجهات التي تُعني بتمكين الفقراء في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس. القدس. فلسطين.
10. البرلسي، ل. عفت، ن. (2019): مؤشرات جودة الحياة ودورها في زيادة المشاركة المجتمعية في عمليات الحفاظ الحضري. المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا. المجلد 2، العدد 2، ص 75- 86.
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012): إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في سياسات وبرامج التنمية: تجارب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مكتب السياسات الإنمائية.

12. بروجين، ب.، ريجير، ب، كورنيلي، ه، ولتينج، ر. فان فين، س، مهراج، ن. (2012): لي مكان: دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مشاريع التنمية، دليل عملي للمنظمات في الشمال والجنوب. هولندا.
13. البنك الدولي (2021): تقرير المراقبة الاقتصادية الفلسطينية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة.
14. التقرير الاولي لدولة فلسطين الخاص بإتفاقية "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" (2019).
15. جمعية أجيال للإبداع والتطوير (2022): عن أجيال http://www.ajyalgaza.com/about_us
16. جمعية أصدقاء بلا حدود للتنمية المجتمعية (2022): من نحن https://www.ufa.ps/ar/about-us/
17. جمعية الخريجات الجامعيات (2022): التقرير الإداري السنوي لعام 2021. غزة. فلسطين.
18. جمعية بيادر للبيئة والتنمية (2022): عن الجمعية https://bayader.ps/page/1
19. جمعية مجموعة غزة للثقافة والتنمية (2022): من نحن https://2u.pw/8wuLL
20. جمعية منتدى التواصل (2021): التقرير السنوي لعام 2020. غزة. فلسطين
21. جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل (2022): عن الجمعية https://wefaq.ps/
22. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020): فلسطين في أرقام 2020. فلسطين.
23. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021): أوضاع أطفال فلسطين بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3963
24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021): نتائج مسح القوى العاملة دورة الربع الثاني (نيسان – حزيران 2021) https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4043
25. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021): أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3933
26. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018): التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2425.pdf
27. حاج، ع. (2015): دور المنظمات غير الحكومية كآلية من آليات التنمية المستدامة: منظمة أصدقاء الأرض العالمية نموذجًا. رسالة ماجستير. جامعة الدكتور مولاي الطاهر– سعيدة. الجزائر.
28. حجازي، ن. (2016): التوظيف وعلاقته بالتميز المؤسسي: دراسة ميدانية على المنظمات الأهلية غير الحكومية في قطاع غزة. رسالة ماجستير. جامعة الأزهر بغزة. فلسطين.
29. حسن، م. (2005): الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر. ورقة عمل منشورة في وقائع المؤتمر العلمي الثالث للإنماء النفسي التربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة ص ١٣ –٢٣، جامعة الزقازيق، مصر.

30. الحمضيات، ر. (2018): أثر تدخلات المؤسسات غير الحكومية على جودة حياة السكان المهمشين في قطاع غزة. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا. جامعة الأقصى رسالة ماجستير غير منشورة).. غزة.
31. الدراغمة، ت. (2014): فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن. جامعة النجاح الوطنية, فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
32. دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية (2017): اتحاد الجامعات العربية. الأمانة العامة. عمان– المملكة الأردنية الهاشمية.
33. راي كونسلت (2015): دليل تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في المشاريع التنموية. مركز شؤون المرأة – غزة. فلسطين.
34. ريان، ن. (2019): دور المؤسسات الحكومية في تحسين جودة الحياة للفئات المهمشة في قطاع غزة (دراسة حالة: وزارة التنمية الاجتماعية). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس أبو ديس. فلسطين.
35. الزعانين، ر. (2019): سبل مواجهة الفقر في فلسطين وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة. جامعة الأزهر، غزة. فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة.
36. السبيعي، م. (2018): جودة الحياة لدى المرأة الفقيرة. مجلة الخدمة الاجتماعية. المجلد 2، العدد 59. ص 427–380.
37. السرسي، أ.. ابراهيم، م.، صديق، م. (2016): جودة الحياة لدى الأطفال ضعاف السمع بالحلقة الابتدائية. العلوم التربوية، العدد الثالث– ج 3.
38. الشهري، ي. (2015): العفو كمتغير وسيط بين جودة الحياة والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية. مجلة كلية التربية. المجلد 34، العدد 162، الجزء 2، ص 285–345. جامعة الأزهر. مصر.
39. الشوا، أ. (2020): أثر المهارات الادارية الناعمة على تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية (دراسة حالة: اتحاد لجان العمل الصحي). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس أبو ديس. فلسطين.
40. صادق، م. (2014): البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي كيف نهضوا ولماذا تراجعنا. دار الكتب المصرية. القاهرة، مصر.
41. صباح، ر. (2020): واقع التعليم في قطاع غزة في ظل أزمة كورونا. https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/524578.html
42. صديق، م. (2020): حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.. أية علاقة؟ https://alintibaha.net/online/23595/
43. ضيف الله، م. عبابه، ع.، لبزة، هـ. (2020): الاستدامة وجودة الحياة: نموذج التنمية. أعمال

الملتقى الوطني: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر– الأبعاد والتحيات. مركز فاعلون للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الإنسانية والإجتماعية. مجلد 1، ص 345–359.

44. عبد الله، ج. (2007): جودة الحياة وبعض المتغيرات الشخصية لدى فئتين من مرضى الألم المزمن مقارنة بأصحاء. رسالة ماجستير. كلية علم النفس. جامعة المنوفية. مصر

45. عبد المعطي، ح. (2005): الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر. ورقة عمل منشورة في المؤتمر العلمي الثالث للإنماء النفسي التربوي للإنسان العربي في وء جودة الحياة. جامعة الزقازيق. مصر. ص 13–23

46. علي، ع. (2019): تصور مقترح لتربية الفئات المهمشة في ضوء بعض الاتجاهات الحديثة. جامعة جنوب الوادي. مجلة العلوم التربوية، المجلد 41، العدد 41، ص 16–73.

47. العماوي، ا. (2021): تحليل لبعض مؤشرات جودة الحياة في المحاظات الفلسطينية في الفترة 2007–2017م. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد 29، العدد 3، ص 138–168.

48. عوض، م. (2012): قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي. القاهرة، مصر.

49. عوض، م.، شلبي، ع.، عثمان، م. (2013): التمكين القانوني للفقراء. المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنماي. الطبعة الأولى.

50. عيد، أ.، بيومي، خ. (2014): المسئولية البيية وأثرها في تحسين جودة الحياة لدى الشباب. قضايا البيئة وجودة الحياة، نحو استراتيجية مصرية شاملة. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية. ص 38–66.

51. العيلة، م. (2015): مشروع تعزيز مؤسسات المجتمع المدني نحو التخفيف من حدة الفقر في قطاع غزة. الإغاثة الإسلامية فلسطين.

52. فاكية، س. (2010): التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان. جامعة فرحات عباس–سطيف– الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

53. فريق الأمم المتحدة القطري (2016): التحليل القطري المشترك: لكي لا يترك أحد خلف الركب: نظرة إلى الضعف والحرمان الهيكلي في فلسطين. فلسطين.

54. الكحلوت، غ. (2020): العمل الإنساني: الواقع والتحديات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر.

55. الكفاوين، م. (2019): أصوات الفقراء: دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الفقراء في الأردن، جامعة الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 33، العدد 3، ص 496 – 532.

56. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا (2019): تقرير التنمية الاجتماعية الثالث.

عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية. مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الاسكوا. بيروت، لبنان.
57. مجدي، ح. (2009): المساندة الاجتماعية وعلاقتها بجودة الحياة لدى مرضى السكر. رسالة ماجستير. جامعة الزقازيق. مصر.
58. مدني، أ. (2005): التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان. الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية. الطبعة الأولى. دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة.
59. مرايسي، أ. (2012): إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان: دراسة حالة منظمة العفو الدولية. رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر. باتنة. الجزائر.
60. مركز البرامج النسائية– الشاطئ (2020): التقرير الإداري السنوي لعام 2019. غزة. فلسطين.
61. مركز التدريب المجتمعي وإدارة الأزمات (2020): التقرير الإداري السنوي. غزة. فلسطين.
62. مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية (2018): دليل النهج المبني على الحقوق في التنمية. غزة. فلسطين.
63. المزين، م. (2012): دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في بناء قيادات نسوية شابة، مركز دراسات المجتمع المدني، القاهرة، مصر.
64. معمر، إ. (2011): دور المنظمات الدولية الغير حكومية في حماية حقوق الإنسان: حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. مصر.
65. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2015): من سيخضع للمساءلة؟ حقوق الإنسان وخطة التنمية لما بعد العام 2015. الأمم المتحدة.
66. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2012): المبادئ العامة والنهج التوجيهية لنهج يرتكز على حقوق الإنسان يتبع في استراتيجيات الحد من الفقر. سويسرا.
67. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2021): اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities#2
68. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2010): حقوق الإنسان: صحائف وقائع. الأمم المتحدة. جنيف.
69. منظمة الإغاثة الإسلامية (2022) https://2u.pw/0nXMY
70. النجار، ع. (2018): إدارة المشاريع وأثرها على التنمية المستدامة في المؤسسات الأهلية الأجنبية. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا. جامعة الأقصى، غزة، فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة.
71. نصر، م. (2019). دور كفاءة أداء مديري المنظمات غير الحكومية في إدارة الأزمات المالية ونقص التمويل. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية بغزة. فلسطين.

72. هاشم، س. (2001): جودة الحياة لدى المعوقين جسميا والمسنين وطلاب الجامعة. مجلة الارشاد النفسي. جامعة عين شمس. مصر.
73. هاشم، ص. (2014): الحماية الاجتماعية للفقراء: قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين. مؤسسة فريدرش ايبرت. القاهرة. مصر
74. الهنداوي، ا. (2011): الدعم الاجتماعي وعلاقته بمستوى الرضا عن جودة الحياة لدى المعاقين حركيًا بمحافظات غزة. رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
75. هيئة المستقبل للتنمية (2022): http://WWW.FDC.PS/
76. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ديوان المظالم (2021): حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. https://www.ichr.ps/marginalized-groups/9.html
77. هيئة شؤون المنظمات الفلسطينية (2012): قانون الهيئات والجمعيات الأهلية الفلسطينية، فلسطين.
78. واقع الإغاقة في فلسطين https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9475
79. واقع الطفل الفلسطيني https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3175

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Barcaccia, B. (2013). Quality Of Life: Everyone Wants It, But What Is It? Forbes/Education.
2. Broberg, M.& Sano, H. (2018): Strengths and Weaknesses in a Human Rights-based Approach to International Development- An Analysis of a Rights-based Approach to Development Assistance Based on Practical Experiences. The International Journal of Human Rights. 22:5,P664-680.
3. Coppola, D. (2015). Introduction to International Disaster Management. 3rd ed. Butterworth-Heinemann. US
4. Council of the European Union (2014): Council Conclusions on Rights-based Approach to Development Cooperation, Encompassing all Human Rights. Council Meeting. Brussels.
5. Dang, N. T. (2018): Human Rights Based Approach to development: A Case Study of a Development Project in the Central Highlands of Vietnam. Western Sydney University. Australia.
6. Dufvenmark, F. (2015): Rights-based Approach to Programming. International Organization for Migration, Geneva. Switzerland.
7. European Commission (2021): Applying the Human Rights Based Approach to International Partnerships: An Updated Toolbox for Placing Rights-holders at the Center of EU's Neighbourhood, Development, and International Cooperation. Commission Staff working Document.

Brussels.
8. Gauri. V & Gloppen S. (2012): Human Rights-Based Approaches to Development: Concepts, Evidence, and Policy. Northeastern Political Science Association. Vol. 44, Number 4. PP 485 – 503.
9. Graham, S. (2015): The Relationship Between Standard of Living and Quality of Life for Older New Zealanders. Master of Science. Massey University, Wellington. New Zealand.
10. Guterres, A. (2020): Call to Action for Human Rights. United Nations Human Rights Office of the High Commissioner. https://www.un.org/sg/ar/node/250998
11. https://www.yumpu.com/en/document/read/4458166/applying-a-rights-based-approach-danish-institute-for-human-rights
12. Human Right 2 Water (2021): A Human Rights Based Approach: A Practical Guide for the Realisation of the Human Rights to Water and Sanitation Through Programming.
13. Islamic Relief in the Occupied Palestinian Territory (2022) https://www.islamic-relief.org/category/where-we-work/palestinian-territory/
14. Islamic Relief Palestine (2017): Islamic Relief Palestine Strategy 2017-2021. Palestine
15. Islamic Relief Worldwide: About Us https://www.islamic-relief.org/about-us/
16. Jenderedjian, A. (2016): Rights-based approaches and social capital in addressing food and nutrition security of the poor and women: A mixed-methods study of NGOs in Armenia and Georgia. Stuttgart, Germany.
17. Jonsson, U. (2010): A Human Rights-based Approach to Development and Development Programming Based on Capacity Development.
18. Khalfan, L. (2019): Quality of life of older people in Karachi, Pakistan. Thesis for the Degrees of Doctor of Philosophy. Institute for Health and Human Development. University of East of East London.
19. Kindornay, Sh., Ron, J., Carpenter, Ch. (2011): Rights Based Approaches to Development: Implications for NGOs. Human Rights Quarterly. Vol. 34. N.2, pp. 472-506.
20. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (2006): Frequently Asked Questions on Human Rights-Based Approach to Development Cooperation. United Nations. New York and Geneva.
21. Organisation for Economic Co-operation and Development (2013): Integrating Human Rights into Development: Donor Approaches, Experiences and Challenges. 2nd Edition, Washington.
22. Qadir, Y. (2012): Rights Based Approach: Understanding and Practice within NGOs: An Analysis of ActionAid's project in Pakistan. Masters Dissertation. University of Gothenburg, Sweden.
23. Sarwary, S. (2016): Integrating a Human Rights-Based Approach in

Development – with a focus on Afghanistan's National Solidarity Programme. Masters Dissertation. University of Canterbury. New Zealand.
24. Sekaran, U. (2000). Research methods for business. New York: John Wiley & Sons, Inc.
25. Shelter cluster (2021): HRP 2020 Gaza Projects. https://sheltercluster.org/palestine/documents/hrp-2022-gaza-projects
26. Stefanovska, V. (2021): The Implementation of Human Rights-based Approach by States in Contemporary Societies. International Scientific Conference "Towards a Better Future: State and Society "Faculty of Law - Kicevo, University "St. Kliment Ohridski" – Bitola.
27. Sudarshan, N. (2014): Why Right-based Approach is essential for pro-poor growth. J- Southwestern Education Hub Quarterly. PP. 43-48.
28. Sustainable Development Goals (2015): https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/sustainable-development-goals.html
29. The Danish Institute for Human Rights (2018): Human Rights and the 2030 Agenda for Sustainable Development. Lessons Learned and Next Steps. Denmark's National Human Rights Institution.
30. The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights OHCHR (2012): Human Rights Indicators: A Guide to Measurement and Implementation. United Nation. New York and Geneva.
31. United Nations Development Group (2003): The Human Rights Based Approach to Development Cooperation Towards a Common Understanding Among UN Agencies. https://unsdg.un.org/ar/resources/alnhj-alqaym-ly-hqwq-alansan-lltawn-mn-ajl-altnmyt-nhw-rwyt-mshtrkt-ljmy-kyanat-alamm
32. Ussar, M. (2011): The Human Rights-Based Approach: A More Effective Framework for International Development Polices in New EU Member States. Minority Rights Group International. London. United Kingdom.
33. WHQOL Group. (1997): The Development of Wolrd Health Organization Quality of (Life Assessment Instrument- The (WHOQOL).
34. World Bank (2001): Engendering Development Through Gender Equality in Rights, Resources, and Voice. World Bank Policy Research Report. Oxford University Press.

الملاحق

ملحق 1: الاستبانة النهائية لأداة الدِرَاسة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

<u>الموضوع: استبانة</u>

تتشرف الباحثة بأن تضع بين أيديكم استبانة لإجراء بحث بعنوان:

نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وأثره على جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

وذلك استكمالا للحصول على درجة الماجستير، ضمن برنامج التنمية المستدامة – بناء المؤسسات والتنمية البشرية في جامعة القدس– أبو ديس، لذا آمل من سيادتكم التكرم بقراءة كل عبارة من عبارات الاستبانة، ثم وضع علامة (×) في الخانة التي تمثّل وجهة نظركم نحو ما هو قائم بالفعل وفق تدرّج خماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). علمًا بأن إجاباتكم سيتم معالجتها بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط، نشكر لكم تعاونكم، ونؤكد لكم أن لإجاباتكم تأثيراً مهماً في دقة النتائج وتحقيق أهداف البحث.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة: آلاء توفيق حيدر الشوا

يرجى التكرم باختيار البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية وذلك بوضع إشارة (×).

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

1. النوع	
☐ ذكر	☐ أنثى
2. العمر	
☐ من 22 سنة الي 30 سنة	☐ من 31 سنة إلى 38 سنة
☐ 39 سنة إلى 44 سنة	☐ 45 سنة فأكثر
3. المؤهل العلمي	
☐ دبلوم	☐ بكالوريوس
☐ دراسات عليا	☐ أخرى _____
4. سنوات الخبرة	
☐ 1 إلى اقل من 5 سنوات	☐ 5 سنوات – أقل من 10 سنوات
☐ 10 سنوات – أقل من 15 سنة	☐ 15 سنة فأكثر
5. المسمى الوظيفي	
☐ موظف	☐ منسق
☐ مدير	

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية						
البعد الأول: المشاركة والإدماج						
م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تحدد المنظمة بوضوح في المشاريع التنموية أصحاب الحقوق وحقوقهم وأصحاب المسؤوليات ومسئولياتهم					
.2	تعزز المنظمة مشاركة أصحاب الحقوق في تطوير وتصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشاريع التنموية بشكل فعال بمن فيهم النساء والأطفال وذوي الإعاقة من خلال خلق قنوات محددة تضمن مشاركتهم وإدماجهم في جميع المراحل.					
	تفعل المنظمة قنوات محددة تضمن مشاركة أصحاب الحقوق وإدماجهم في جميع المراحل					
.3	تساهم المنظمة في تطوير وتعزيز التحالفات بين أصحاب المسئولية والمجتمعات المحلية					
.4	تتيح المنظمة لأصحاب الحقوق المجال للتعبير عن احتياجاتهم وتصمم المشاريع التنموية في ضوء تلك الاحتياجات					
.5	تعكس أهداف البرامج التنموية تغييرًا في حياة أصحاب الحقوق وتغييرًا من جانب الجهات المسئولة كي تساهم في علاج الأسباب الجذرية للمشكلة					
.6	تتلقى المنظمة تغذية راجعة دورية من قبل أصحاب الحقوق فيما يتعلق بالتدخلات التي تتضمنها المشاريع التنموية					
.7	تعزز المنظمة مبدأ الشفافية في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالسياسات والمشاريع التنموية في الوقت المناسب من قبل أصحاب الحقوق المستفيدين					
.8	تنظم المنظمة جلسات لاستقاء الدروس المستفادة بعد الانتهاء من تنفيذ المشاريع التنموية تستضيف فيها أصحاب الحقوق ليعبروا عن وجهة نظرهم في التدخلات التي تم تنفيذها خلال فترة المشروع					

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الثاني: التمكين						
.1	تعزز المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة الفهم المشترك بين أصحاب الحقوق وأصحاب المسئوليات بما يضمن احترام وحماية أصحاب الحقوق وأصحاب المسئوليات لحقوق الإنسان					
.2	تتضمن تدخلات المنظمة رفع وعي أصحاب الحقوق بحقوقهم					
.3	تعمل المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة على بناء قدرات أصحاب الحقوق للمطالبة بحقوقهم					
.4	تستثمر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في امكانيات أصحاب الحقوق خلال تدريبهم وتأهيلهم ليتمكنوا من الاندماج في سوق العمل					
.5	تعمل المشاريع التنموية على بناء قدرات أصحاب الحقوق حتى يتمكنوا من الخروج من دائرة الفقر					
.6	تتأكد المنظمة من أن تدخلاتها لا تسبب ضرر لأصحاب الحقوق					
.7	تسهل المشاريع التنموية في المنظمة وصول أصحاب الحقوق إلى الموارد					
.8	تساهم المنظمة في بناء قدرات الشبكات الخاصة بالمجتمعات المحلية					
.9	تنفذ المنظمة مشاريع تنموية للضغط على أصحاب المسئولية					
.10	تتأكد المنظمة من استدامة الخدمات المقدمة لأصحاب الحقوق بعد انتهاء التدخل					
.11	توفر المنظمة الميزانيات اللازمة لضمان بيئة تمكينية لأصحاب الحقوق ضمن إطار برامجها التنموية					
البعد الثالث: المساواة وعدم التمييز						
.1	تعطي المنظمة من خلال المشاريع التنموية الأولوية للعمل مع أصحاب الحقوق بغض النظر عن الجنس والانتماء					
.2	تتبنى المنظمة سياسات حماية وإدماج أصحاب الحقوق مثل الأطفال والنساء وذوي الاعاقة					
.3	تغطي المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة جميع المناطق في المحافظات الجنوبية الفلسطينية					
.4	تطبق المنظمة سياسات إدماج النوع الاجتماعي في خططها وبرامجها					

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.5	تعتمد المنظمة على قاعدة بيانات موثوقة ومحدثة لأصحاب الحقوق لتستفيد من المشاريع التنموية التي تنفذها					
.6	البيانات الإحصائية التي تعتمد عليها البرامج التنموية مصنفة تصنيفًا يورد بعض أسباب التمييز المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية					
.7	تتأكد المنظمة أن تقييم الأسباب الجذرية المباشرة وغير المباشرة للمشاكل يتجنب التمييز وعدم المساواة من ناحية الهدف والتنفيذ والتحليل					
.8	تقوم المنظمة بتحليل البيانات الكمية والنوعية لتحدد الأفراد والجماعات الأكثر تأثرًا من المشاكل					
.9	تعمل المنظمة على متابعة تنفيذ المشاريع التنموية لرصد الآثار غير المقصودة الخاصة على أصحاب الحقوق					
البعد الرابع: المساءلة						
.1	تحدد المنظمة من خلال سياساتها التنموية العقبات التي تواجه أصحاب المسئولية للقيام بالتزاماتهم أمام أصحاب الحقوق					
.2	تحلل المنظمة من خلال برامجها التنموية القدرات اللازمة لأصحاب الحقوق حتى يكونوا قادرين للمطالبة بحقوقهم بفعالية					
.3	تستخدم المنظمة في المشاريع التنموية مفاهيم ومصطلحات تعزز مبادئ حقوق الإنسان في المتابعة والتقييم					
.4	تتيح المنظمة لأصحاب الحقوق المساهمة في متابعة وتقييم مشاريعها التنموية					
.5	توضح المنظمة من خلال مشاريعها التنموية واجبات أصحاب المسئوليات تجاه أصحاب الحقوق المستفيدين					
.6	تساهم عملية المتابعة والتقييم في تصميم آليات مساءلة بشكل اكثر فعالية					
.7	توفر المنظمة قنوات المساءلة تكون سهلة الوصول وشفافة وفعالة على كافة المستويات المحلية لتلقي الشكاوي والتغذية الراجعة					
.8	تتبنى المنظمة آليات لمعالجة الشكاوي والتغذية الراجعة التي تتلقاها من أصحاب الحقوق المستفيدين من المشاريع التنموية					

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثاني: جودة حياة الفئات المهمشة						
.1	تحرص المنظمة على توفير احتياجات أصحاب الحقوق بما يؤمن لهم حقوقهم ويضمن كرامتهم الإنسانية					
.2	تعتبر أصحاب الحقوق التي تستهدفهم المنظمة من مشاريعها التنموية تقع ضمن الفئات المهمشة					
.3	تنفذ المنظمة مشاريع تعالج الأسباب الجذرية للفقر الذي يعاني منه أصحاب الحقوق					
.4	تساهم المشاريع التنموية في تحسين دخل أصحاب الحقوق التي تستهدفها المنظمة					
.5	تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة من الوصول إلى الخدمات التعليمية بسهولة					
.6	تسهل المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة من الالتحاق بسهولة لبرامج التعليم					
.7	توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة المستلزمات المدرسية الأساسية لأصحاب الحقوق المستفيدين					
.8	تمكن المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة أصحاب الحقوق من الوصول الى الخدمات الصحية بسهولة.					
.9	تتسم الخدمات الصحية المقدمة لأصحاب الحقوق المستهدفين من المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة بالفاعلية					
.10	توفر المشاريع التنموية خدمات التأمين الصحي لجميع الافراد من أصحاب الحقوق المستفيدين.					
.11	توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة برامج خاصة لمكافحة سوء التغذية لدى أصحاب الحقوق.					
.12	توفر المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لأصحاب الحقوق.					
.13	تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في تحسين ظروف السكن لأصحاب الحقوق لتلائم متطلباتهم المعيشية					
.14	تتأكد المنظمة من أن الظروف السكنية لأصحاب الحقوق صحية وتتوفر فيها التهوية والإضاءة المناسبة					
.15	تساهم المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمة في توفير خدمات البنية الأساسية من مياه شرب نظيفة وصرف صحي وكهرباء					

ملحق 2: أسماء المحكمين.

م.	الاسم	الجامعة
1-	د. تهاني جفال	جامعة القدس أبو ديس
2-	د. نبيل أبو شمالة	جامعة الإسراء
3-	د. نضال المصري	جامعة القدس المفتوحة
4-	د. بلال البشيتي	جامعة الأزهر
5-	د. علي أبو زيد	جامعة الأزهر
6-	د. أحمد الفرا	الجامعة الإسلامية
7-	د. أيمن الديراوي	جامعة الأقصى
8-	د. رامز بدير	جامعة الأزهر
9-	د. بسام سعيد	جامعة القدس المفتوحة

ملحق 3: أسئلة المجموعات البؤرية: (خاصة بالفئات المستفيدة).

	س1. في ظل الظروف الطارئة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في المحافظات الجنوبية الفلسطينية هل تتيح لكم المنظمة الفرصة في التعبير عن رؤيتكم الخاصة باتجاه تلبية احتياجاتكم من خلال المشاريع المُقدمة؟ وضح من فضلك..
المشاركة والادماج	س2. ما هي المجالات الأكثر فعالية في أنشطة ومشاريع المنظمة التي شاركتم فيها؟ يُرجى التعليق من قبلكم.
	س3. هل يتم السماح لكم بالمشاركة في طرح أفكاركم حول تطوير وتنفيذ المشاريع الخاصة بتلبية احتياجاتكم وهل يُسهم ادماجكم بالمشاركة في هذه المشاريع في استدامة أثر تدخلات هذه المشاريع؟ يرجى التعليق..
	س1. في رأيكم هل تعتبرون أن اعتماد المنظمة لاستراتيجية مشاركة الأطراف الأخرى قد ساهمت في تعزيز تمكينكم في المجتمع بشكل ملموس؟ كيف حدث ذلك؟ يرجى التوضيح.
التمكين	س2. هل تعتقدون أن البرامج والمشاريع والأنشطة التي تقدمها المنظمة ساهمت بالفعل في بناء قدراتكم؟ وفي تقديركم الى أي مدى كانت هذه المساهمة فعالة في تغيير واقعكم المعيشي؟
	س3. في تقديركم هل ساهمت المشاريع والخدمات التي تقدمها المنظمة في توفير فرص عادلة لكم لتحسين وضعكم الاجتماعي والاقتصادي بشكل ملموس؟ وهل ساهمت في بناء قدراتكم بالاعتماد على جهودكم الذاتية؟ والى أي مدى؟
	س1. في حال حدوث انحرافات أو تجاوزات من قبل منفذي الانشطة الخاصة بالمشاريع المقدمة لكم ما هي الخطوات التي يمكنكم اتباعها؟ وهل تعتقدون ان المنظمة تقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه هذه التجاوزات؟ يرجى التعليق
المساءلة	س2. ما مدى تقييمكم لاستجابة المنظمة الخاصة بالشكاوي المقدمة من قبلكم؟ هل توفر لكم المنظمة صندوق خاص بالشكاوي؟ يرجى التوضيح.
	س3. هل يتم الحصول على تغذية راجعة من قبل المنظمة حول فاعلية الخدمات المقدمة لكم؟ وما هي توصياتكم للمنظمة في هذا السياق؟
	س1. تعتمد المنظمة على مجموعة من البرامج الخاصة بتحسين جودة الحياة. هل هذه البرامج ثابتة أم انها تتغير بتغير احتياجاتكم ومتطلباتكم؟ يرجى التعليق.
	س2. هل ساهمت مشاريع المنظمة في تحسين وضعكم الاقتصادي؟ وهل يمكنكم المضي قدماً في تحسين وضعكم الاقتصادي بالاعتماد على جهودكم الذاتية؟
جودة الحياة	س3. في تقديركم هل ساهمت البرامج المقدمة من قبل المنظمة في ضمان وصولكم إلى خدمات التعليم؟ يرجى التعليق.
	س4. هل توفر لكم المنظمة مشاريع خدماتية خاصة بتحسين الصحة العامة وخدمات التثقيف الصحي؟ والى أي مدى كان ذلك مفيداً في تقديركم..
	س5. في حال عدم توفر مسكن آمن لكم هلى تقدم لكم المنظمة خدمات توفير مسكن ملائم للمعيشة الآمنة؟ وهل يتوفر لدى المنظمة خدمات خاصة بترميم المنازل وتأهليها؟ ما هو انطباعكم عن هذه الجانب وما هي مدى فاعليته؟ في حال وجود تعليقات من طرفكم حول هذا الجانب يرجى التوضيح.

ملحق 4: أعداد العاملين في المشاريع التنموية التي تمولها الإغاثة الإسلامية وتنفذها بالشراكة مع المؤسسات المحلية.

اسم المؤسسة الشريكة	عدد الموظفين
هيئة المستقبل للتنمية.	12
مركز التدريب المجتمعي وإدرارة الازمات.	5
جمعية أصدقاء بلا حدود.	10
جمعية مجموعة غزة للثقافة والتنمية.	7
جمعية بيادر للبيئة والتنمية.	8
جمعية إجيال للإبداع والتطوير.	6
جمعية وفاق لرعاية المراة والطفل	4
جمعية منتدى التواصل.	11
جمعية الخريجات الجامعيات.	3
مركز البرامج النسائية – الشاطئ.	4
الإجمالي	**70**

ملحق 5: نتائج اختبار ت لعينة واحدة عند القيمة المتوسط 3.

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
M1_Q1	15.083	93	.000	1.191	1.03	1.35
M1_Q2	18.967	93	.000	1.170	1.05	1.29
M1_Q3	17.449	93	.000	1.138	1.01	1.27
M1_Q4	17.501	93	.000	1.106	.98	1.23
M1_Q5	16.171	93	.000	1.096	.96	1.23
M1_Q6	18.430	93	.000	1.160	1.03	1.28
M1_Q7	17.459	93	.000	1.128	1.00	1.26
M1_Q8	14.766	93	.000	1.096	.95	1.24
M2_Q1	14.121	93	.000	1.064	.91	1.21
M2_Q2	14.108	93	.000	.989	.85	1.13
M2_Q3	14.429	93	.000	1.074	.93	1.22
M2_Q4	17.021	93	.000	1.106	.98	1.24
M2_Q5	17.671	93	.000	1.245	1.10	1.38
M2_Q6	17.921	93	.000	1.170	1.04	1.30
M2_Q7	17.494	93	.000	1.191	1.06	1.33
M2_Q8	12.949	93	.000	.947	.80	1.09
M2_Q9	15.261	93	.000	.979	.85	1.11
M2_Q10	8.038	93	.000	.670	.50	.84
M2_Q11	10.066	93	.000	.936	.75	1.12
M3_Q1	11.551	93	.000	.947	.78	1.11
M3_Q2	25.313	93	.000	1.468	1.35	1.58
M3_Q3	21.152	93	.000	1.340	1.21	1.47
M3_Q4	17.446	93	.000	1.277	1.13	1.42
M3_Q5	16.292	93	.000	1.181	1.04	1.32
M3_Q6	19.072	93	.000	1.255	1.12	1.39
M3_Q7	16.610	93	.000	1.160	1.02	1.30
M3_Q8	17.535	93	.000	1.096	.97	1.22
M3_Q9	19.597	93	.000	1.160	1.04	1.28
M4_Q1	18.025	93	.000	1.106	.98	1.23
M4_Q2	15.848	93	.000	1.043	.91	1.17
M4_Q3	14.095	93	.000	1.043	.90	1.19
M4_Q4	17.762	93	.000	1.053	.94	1.17
M4_Q5	11.265	93	.000	.883	.73	1.04
M4_Q6	15.790	93	.000	1.074	.94	1.21
M4_Q7	20.126	93	.000	1.213	1.09	1.33
M4_Q8	19.007	93	.000	1.234	1.11	1.36
D1	19.833	93	.000	1.309	1.18	1.44
D2	21.782	93	.000	1.340	1.22	1.46
D3	15.491	93	.000	1.138	.99	1.28
D4	13.501	93	.000	1.011	.86	1.16
D5	18.955	93	.000	1.202	1.08	1.33
D6	13.523	93	.000	1.032	.88	1.18
D7	15.432	93	.000	1.106	.96	1.25
D8	14.412	93	.000	1.011	.87	1.15
D9	14.095	93	.000	1.000	.86	1.14

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
D10	10.299	93	.000	.862	.70	1.03
D11	10.235	93	.000	.809	.65	.97
D12	10.601	93	.000	.968	.79	1.15
D13	11.878	93	.000	1.053	.88	1.23
D14	17.030	93	.000	1.170	1.03	1.31
D15	14.841	93	.000	1.128	.98	1.28
m1	23.006	93	.000	1.13564	1.0376	1.2337
m2	21.714	93	.000	1.03385	.9393	1.1284
m3	24.566	93	.000	1.20922	1.1115	1.3070
m4	22.014	93	.000	1.08112	.9836	1.1786
m1_4	24.931	93	.000	1.11082	1.0223	1.1993
d	20.730	93	.000	1.07675	.9736	1.1799

ملحق 6: تسهيل مهمة طالب.

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

التاريخ 2022-3-7

تسهيل مهمة

يفيد برنامج التنمية المستدامة – بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية –جامعة القدس بأن الطالب/ة آلاء يوسف أبو شوا... ورقمه/ها الأكاديمي :.....21920224.....

هو /هي أحد طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس يقوم بعمل بحث ودراسة عن :

...نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع البنجرية وأثره على جودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية لفلسطين.....

وعليه نرجو التكرم منكم بمساعدته/ها للحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة ،علما بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

د. تهاني جمال

منسقة برنامج التنمية المستدامة

نسخة : الملف

جامعة فلسطين - غزة - مدينة الزهراء

هاتف:28632001

فهرس الملاحق

ملحق 1: الاستبانة النهائية لأداة الدِرَاسة. 171
ملحق 2: أسماء المحكمين..... 177
ملحق 3: أسئلة المجموعات البؤرية: (خاصة بالفئات المستفيدة)..... 178
ملحق 4: أعداد العاملين في المشاريع التنموية التي تمولها الإغاثة الإسلامية وتنفذها بالشراكة مع المؤسسات المحلية..... 179
ملحق 5: نتائج اختبار ت لعينة واحدة عند القيمة المتوسط 3..... 180
ملحق 6: تسهيل مهمة طالب..... 182

فهرس الأشكال

شكل 1.1: نموذج متغيرات الدراسة..... 11
شكل 1.2: العمل التنموي ضمن نهج التنمية القائم على الحقوق..... 20
شكل 2.2: علاقة الصول إلى النتائج بالعمليات المنفذة. 30
شكل 1.4: نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الأول "نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية"..... 130
شكل 2.4: التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني "أداء المنظمات". 131
شكل 3.4: نتائج السؤال الرئيس الرابع..... 146

فهرس الجداول

جدول 1.1: مصفوفة الأبعاد لنهج التنمية القائم على الحقوق التي تم اعتمادها في الدراسة الحالية. . 9
جدول 2.1: مصفوفة الأبعاد لجودة حياة الفئات المهمشة التي تم اعتمادها في الدراسة الحالية. ... 10
جدول 1.2: تنوع مجالات العمل في المحافظات الجنوبية الفلسطينية. 56
جدول 2.2: أوجه تميز الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية..... 84
جدول 1.3: معامل ارتباط بيرسون بين البعد والمحور المنتمي اليه. 92
جدول 2.3: نتائج مؤشر الاتساق الداخلي..... 92
جدول 3.3: نتائج نسبة التحميل او التشبع لفقرات متغيرات الدراسة..... 96
جدول 4.3: مؤشرات الثبات لمتغيرات الدراسة. 100
جدول 1.4: تحليل بيانات لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية (عدد المستجيبين=94)....103
جدول 2.4: المحك المعتمد في الاستبانة.....103
جدول 3.4: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....104
جدول 4.4: نتائج التحليل فقرات البعد الأول "المشاركة والادماج".....109
جدول 5.4: نتائج التحليل فقرات البعد الثاني "التمكين".....113
جدول 6.4: نتائج التحليل فقرات البعد الثالث "المساواة وعدم التمييز". 117
جدول 7.4: نتائج التحليل فقرات البعد الرابع "المساءلة". 121
جدول 8.4: نتائج التحليل فقرات المحور الثاني "جودة حياة الفئات المهمشة".....124
جدول 9.4: مؤشرات التحليل العاملي التوكيدي.....129
جدول 10.4: نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الأول.....129
جدول 11.4: نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني. 130
جدول 12.4: نتيجة السؤال الرئيس الثالث.....141
جدول 13.4: نتائج السؤال الرئيس الرابع.....146
جدول 14.4: نتائج السؤال الرئيس الخامس.....154
جدول 15.4: نتائج الفرضية الرئيس السادس.....156
جدول 1.5: التحقق من نتائج الدراسة. 161
جدول 2.5: نتائج اختبار ت لعينة واحدة عند القيمة المتوسط 3.....180

فهرس المحتويات

إقرار .....أ
شكر وعرفان.....ب
مصطلحات الدِرَاسة:.....ج
الملخص:.....هـ
Abstract.....و

1 الفصل الأول: الإطار العام للدِرَاسة.....1

1.1 مقدمة.....1
2.1 مشكلة الدراسة.....2
3.1 أهمية الدراسة 5
1.3.1. الأهمية العلمية:.....6
2.3.1. الأهمية العملية:.....6
4.1 أهداف الدراسة 7
5.1 حدود الدراسة.....8
6.1 متغيرات الدراسة.....8
7.1 هيكلية الرسالة.....11

2 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 13

1.2 المبحث الأول: نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية.....13
1.1.2. مقدمة:.....13
2.1.2. حقوق الإنسان والتنمية المستدامة:.....14
3.1.2. ماهية نهج التنمية القائم على الحقوق:.....15
.4.1.2 خصائص نهج التنمية القائم على الحقوق:.....17
5.1.2. القيمة التي يضيفها نهج التنمية القائم على الحقوق إلى التنمية:.....18
6.1.2. تميز نهج التنمية القائم على الحقوق عن المناهج التنموية الأخرى: 18
7.1.2. الفرق بين نهج التنمية القائم على الحقوق والنهج القائم على الاحتياجات: 20
8.1.2. أهمية تبني نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية:.....22

1.8.1.2. الأهمية على مستوى أصحاب المصلحة:..... 22
2.8.1.2. الأهمية على مستوى المشاريع والمبادرات التنموية: 22
9.1.2. أبعاد نهج التنمية القائم على الحقوق:..... 23
1.9.1.2. المشاركة والإدماج:..... 23
2.9.1.2. التمكين:..... 26
3.9.1.2. المساءلة:..... 27
4.9.1.2. المساواة وعدم التمييز:..... 28
10.1.2. إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية:..... 29
11.1.2. نهج التنمية القائم على الحقوق في برامج التنمية – الناحية التطبيقية:..... 30
12.1.2. إدماج نهج التنمية القائم على الحقوق في دورة حياة المشروع:..... 33
1.12.1.2. المرحلة الأولى: تحديد الاحتياجات:..... 33
2.12.1.2. المرحلة الثانية: تصميم وتخطيط المشروع:..... 34
3.12.1.2. المرحلة الثالثة: تنفيذ المشروع:..... 35
4.12.1.2. المرحلة الرابعة: متابعة وتقييم للمشروع: 35
2.2 المبحث الثاني: جودة حياة الفئات المهمشة..... 37
1.2.2. مقدمة:..... 37
2.2.2. تطور مفهوم جودة الحياة:..... 37
3.2.2. أهمية جودة الحياة:..... 39
4.2.2. أبعاد جودة الحياة:..... 39
1.4.2.2. الفقر: 41
2.4.2.2. التعليم:..... 43
3.4.2.2. السكن اللائق:..... 44
4.4.2.2. الصحة:..... 45
5.2.2. الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني:..... 47
1.5.2.2. مفهوم الهشاشة:..... 47
2.5.2.2. عوامل الهشاشة في المجتمع الفلسطيني:..... 48
3.5.2.2. أنواع الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني:..... 49
3.2 المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في تحسين جودة حياة الفئات المهمشة 54
1.3.2. مقدمة:..... 54
2.3.2. مفهوم المنظمات غير الحكومية:..... 54

3.3.2. خصائص المنظمات غير الحكومية: 55
4.3.2. المنظمات غير الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية: 56
5.3.2. دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تجاه تحسين جودة حياة الفئات المهمشة: 57
1.5.3.2. دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفقر: 57
2.5.3.2. دور المنظمات غير الحكومية في القضايا الصحية: 58
3.5.3.2. دور المنظمات غير الحكومية في التعليم: 59
4.5.3.2. دور المنظمات غير الحكومية في توفير السكن اللائق: 59
4.2 المبحث الرابع: الإغاثة الإسلامية فلسطين – منظمة غير حكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 60
1.4.2. مقدمة: 60
2.4.2. الإغاثة الإسلامية فلسطين: 60
3.4.2. رؤية الإغاثة الإسلامية فلسطين: 61
4.4.2. رسالة الإغاثة الإسلامية فلسطين: 61
5.4.2. مجالات عمل الإغاثة الإسلامية: 61
1.5.4.2. التمكين: 61
2.5.4.2. حماية الحياة والكرامة: 62
6.4.2. إنجازات الإغاثة الإسلامية فلسطين منذ عام 1997 وفق تقرير (Islamic Relief in the Occupied Palestinian Territory، 2022): 62
7.4.2. شُركاء الإغاثة الإسلامية فلسطين: 63
1.7.4.2. جمعية أصدقاء بلا حدود للتنمية المجتمعية: 63
2.7.4.2. جمعية مجموعة غزة للثقافة والتنمية: 63
3.7.4.2. جمعية بيادر للبيئة والتنمية: 63
4.7.4.2. جمعية أجيال للإبداع والتطوير: 64
5.7.4.2. جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل: 64
6.7.4.2. جمعية منتدى التواصل: 65
7.7.4.2. جمعية الخريجات الجامعيات: 65
8.7.4.2. مركز البرامج النسائية – الشاطئ: 65
9.7.4.2. هيئة المستقبل للتنمية: 66

.10.7.4.2 مركز التدريب المجتمعي وإدارة الازمات:..... 66
5.2 الدراسات السابقة 68
.1.5.2 المحور الأول: دراسات تتعلق بنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية: 68
.1.1.5.2 الدراسات المحلية:..... 68
.2.1.5.2 الدراسات العربية: 70
.3.1.5.2 الدراسات الأجنبية: 71
2.5.2. المحور الثاني: جودة حياة الفئات المهمشة:..... 74
1.2.5.2. الدراسات المحلية:..... 74
2.2.5.2. الدراسات العربية: 77
3.2.5.2. الدراسات الأجنبية:..... 80
3.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:..... 81
4.5.2. أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية:..... 82
5.5.2. أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: 82
6.5.2. ما تَميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: 83

3 الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة 86

1.3 مقدمة..... 86
2.3 مصادر جمع البيانات 87
3.3 مجتمع الدراسة 88
1.3.3. مبررات اختبار مجتمع الدراسة: 88
2.3.3. توزيع الاستبانات ونسبة الاسترداد: 89
4.3 أداة الاستبانة..... 89
5.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)..... 90
1.5.3. صدق أداة الدراسة (الاستبانة):..... 90
1.1.5.3. التأصيل النظري والعلمي لأبعاد ومتغيرات الدراسة: 90
2.1.5.3. صدق المُحكِمين: 91
3.1.5.3. صدق المقياس:..... 91
4.1.5.3. الصدق التقاربي:..... 96

2.5.3. ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):.....100
6.3 تحقق صلاحية الاستبانة.....100
7.3 مبررات استخدام الاختبارات المعلمية في الدراسة.....101
8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....101

4 الفصل الرابع: تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج.....102

1.4 مقدمة:.....102
2.4 تحليل بيانات أفراد مجتمع الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية.....103
3.4 المحك المعتمد في الدراسة.....103
4.4 نتائج تحليل نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية وجودة حياة الفئات المهمشة في المحافظات الجنوبية.....104
5.4 نتائج تحليل فقرات وأبعاد المحور الأول "نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية".....109
1.5.4. نتائج تحليل فقرات البعد الأول "المشاركة والادماج":.....109
2.5.4. نتائج تحليل فقرات البعد الثاني "التمكين":.....113
3.5.4. نتائج تحليل فقرات البعد الثالث "المساواة وعدم التمييز":.....116
4.5.4. نتائج اللتحليل لفقرات البعد الرابع "المساءلة":.....120
6.4 نتائج التحليل لفقرات المحور الثاني "جودة حياة الفئات المهمشة":.....124
7.4 نتائج تحليل أداة الدراسة (الاستبانة).....128
1.7.4. نتائج التحليل العاملي التوكيدي:.....128
1.1.7.4. نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الأول "نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية":.....129
2.1.7.4. نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني "جودة حياة الفئات المهمشة":... 130
2.7.4. نتائج تحليل المجموعات البؤرية:.....131
1.2.7.4. النتائج العامة:.....131
2.2.7.4. المحور الأول: نهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية:....132

3.2.7.4. المحور الثاني: جودة الحياة:..... 135
8.4 الإجابة على أسئلة الدراسة..... 137

5 الفصل الخامس: النتائج والتوصيات..... 158

1.5 مقدمة..... 158
2.5 النتائج..... 158
1.2.5. النتائج الخاصة بمستويات التطبيق:..... 158
2.2.5. نتائج الإجابة على تساؤلات الدراسة:..... 159
3.5 التوصيات..... 160
1.3.5. مقدمة:..... 160
2.3.5. التوصيات الخاصة بنهج التنمية القائم على الحقوق في المشاريع التنموية: 160
3.3.5. التوصيات الخاصة بجودة حياة الفئات المهمشة:..... 161
المصادر والمراجع..... 163
الملاحق..... 171
فهرس الملاحق..... 183
فهرس الأشكال..... 184
فهرس الجداول..... 185